مبادئ الاقتصاد الجزئي

تأليف

الاستاذ الدكتور محمد يحيى الرفيق الاستاذ الدكتور طارق الحاج

٢٠١٥م

فهرس المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	المقدمة	
١	الوحدة الاولى : المفاهيم الاساسية في الاقتصاد	
	تمهيد	
	اهداف الوحدة	
	المحتوى العلمي للوحدة	
	١-١ علم الاقتصاد	
	١-٢ علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى	
	١-٣ المشكلة الاقتصادية	
	١-٤ مفاهيم اساسية اخرى	
٢	الوحدة الثانية : اهداف المجتمع الاقتصادية ومنحنى امكانيته	
	تمهيد	
	اهداف الوحدة	
	المحتوى العلمي	
	٢-١ اهداف المجتمع الاقتصادية	
	٢-٢ الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة.	
	٢-٣ التحليل الاقتصادي	
	٢-٤ التدفق الدائري للانتاج والدخل	
	٢-٥ القيمة	

م	الموضوع	رقم الصفحة
٣	الوحدة الثالثة : اساسيات الطلب	
	تمهيد	
	اهداف الوحدة	
	المحتوى العلمي	
	٣-١ اساسيات الطلب ونظام الاسعار	
	٣-٢ الطلب	
	٣-٣ دراسة علاقة السعر والكمية المطلوبة	
	٣-٤ التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة	
	٣-٥ العوامل التي تؤدي الى انتقال منحنى الطلب	
	٣-٦ منحنى طلب المستهلك ومنحنى طلب السوق	
	٣-٧ المرونة	
	٣-٨ العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب السعرية:	
٤	الوحدة الرابعة : اساسيات مرونة الطلب الدخلية والتبادلية	
	٤-١ مرونة الطلب الدخلية.	
	٤-٢ مرونة الطلب التبادلية.	
٥	الوحدة الخامسة: اساسيات العرض ومحدداتها	
	تمهيد	
	اهداف الوحدة	
	المحتوى العلمي	
	٥-١ العرض والعوامل المؤثرة عليه	
	٥-٢ دراسة علاقة الكمية المعروضة مع السعر	
	٥-٣ دالة العرض	
	٥-٤ التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة	
	٥-٥ منحنى عرض المنتج ومنحنى عرض السوق	

	٥-٦ مرونة العرض السعرية	
	٥-٧ مرونة العرض في المدى القصير والمتوسط والطويل	
م	الموضوع	رقم الصفحة
٦	الوحدة السادسة: (التوازن) تفاعل العرض والطلب	
	تمهيد	
	اهداف الوحدة	
	المحتوى العلمي	
	٦-١ التوازن بين العرض والطلب	
	٦-٢ كيف يتحدد السعر التوازني	
	٦-٣ التغيرات في ظروف الطلب والعرض	
٧	الوحدة السابعة: الطلب المتلازم والعرض المتلازم	
	تمهيد	
	اهداف الوحدة	
	المحتوى العلمي	
	٧- ١ العرض والطلب والعلاقة بين اسعار السلع المختلفة	
	٧-٢ السلع المتنافسة من جانبي الطلب والعرض	
	٧-٣ قوانين العرض والطلب	
	٧-٤ الحالات الشاذة في العرض والطلب	
	٧-٥ تطبيقات لقوانين العرض والطلب	
٨	عبء الضريبة وتدخل الدولة	
	٨-١ عبئ الضريبة	
	٨-٢ تدخل الدولة في تحديد الاسعار	
	٨-٣ التأثير في العرض والطلب	
٩	الوحدة التاسعة : سلوك المستهلك	
	تمهيد	

م	الموضوع	رقم الصفحة
	اهداف الوحدة	
	المحتوى العلمي	
	٩-١ سلوك المستهلك الفرد	
	٩-٢ نظرية المنفعة	
	٩-٣ المنفعة الحدية انعكاس لتزايد المنفعة الكلية بمعدل متناقص	
	٩-٤ الاختيار والمنفعة الحدية	
	٩-٥ توازن المستهلك	
	٩-٦ فائض المستهلك	
	٩-٧ تقييم نظرية المنفعة	
	٩-٨ سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء	
١٠	الوحدة العاشرة: نظرية الانتاج	
	تمهيد	
	اهداف الوحدة	
	المحتوى العلمي	
	١٠-١ مفهوم الانتاج	
	١٠-٢ مفهوم دالة الانتاج	
	١٠-٣ نظرية الانتاج	
	١٠-٤ الدالة الخطية	
	١٠-٥ منحنيات الناتج المتساوي	
	١٠-٦ وفورات الحجم	
	١٠-٧ الاجور ونظرياتها	
	١٠-٨ اسعار الفائدة ونظرياتها	

11	**الوحدة العاشرة : نظرية التوزيع**	
	تمهيد	
	اهداف الوحده	
	المحتوى العلمي	
	١١-١ مفهوم التوزيع	
	١١-٢ عوائد عناصر الانتاج	
	١١-٣ نظرية الكفاف للاجور	
	١١-٤ الطلب على العمل وعرض العمل	
	١١-٥ اتحادات العمال وتشريعاتهم	
	١١-٦ العمال المشتغلون وغير المشتغلين	
	١١-٧ الفائدة وتبريرها	
	١١-٨ الفائدة الظاهرة والفائدة المستخلصة	

المقدمة

يظهر من خلال التطورات الكبيرة في اقتصاديات العديد من الدول ان هناك العديد من المؤسسات والشركات تمارس سلوكيات تهدف الى تحقيق اقصى ما يمكن من الارباح كما ان سلوكيات الافراد تجاه السلع والخدمات تتجه نحو الطلب على السلع والخدمات التي تلبي مستوى الدخل الخاص بالافراد وهنا سوف يتم التركيز على دراسة وتحليل سلوك المستهلك وايضا سلوك المؤسسات العاملة والتي يظهر بان البعض منها يتجه نحو الاحتكار سواء منه التام او الاحتكار الجزئي كما سيتعريف الطالب على بعض المفاهيم الاساسية في الاقتصاد الجزئي فضلا عن تعليم الطالب كيف يعمل على حل بعض المشكلات الخاصة بالاقتصاد الجزئي سواء للمستهلك او للمؤسسات . وعليه فان اهمية دراسة علم الاقتصاد يمثل الركيزة الاساسية لتأسيس معرفة اساسية لدى الطالب عن هذا العلم الذي يعد من العلوم المهمة والتي من خلالها يتم التعرف على البلد من حيث انه بلد متطور ام متخلف حيث ان تطور البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية تعد مؤشر مهم لتوضيح ذلك، ونظرا لاهمية علم الاقتصاد فقد تم اقرار مبادئ الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي لكل اقسام العلوم الادارية لكي يتعرف الطالب عن المفاهيم الاساسية والسياسات الاقتصادية التي تمارسها السلطات المالية والنقدية بهدف تحقيق استقرار اقتصادي في الدولة، وعليه فسوف يركز هذا الكتاب على دراسة مبادئ الاقتصاد الجزئي.

الاهداف العامة : يهدف هذا الكتاب الى عرض بعض المفاهيم المهمة في الاقتصاد الجزئي والتعرف على بعض النظريات سواء في القيمة او المبادلة اضافة الى معرفة اساسيات العرض والطلب والمنفعة ونظرية الانتاج وسلوك المستهلك وايضا دراسة بعض الممارسات في سلوكيات الافراد او المؤسسات.

أ.د طارق الحاج

أ .د. محمد يحيى الرفيق

الوحدة الاولي

المفاهيم الاساسية في الاقتصاد:

١ – تمهيد: عزيزي الطالب سوف يتم التطرق الى بعض المفاهيم الاساسية التي تساعدك على فهم المواضيع. وعليه فانه نظرا لما يمثله الاقتصاد من اهمية في اي بلد فان معرفة مبادئ ومفاهيم الاقتصاد الاساسية يعتبر غاية في الاهمية وذلك لأن تطور اي بلد يرتكزعلى مدى تأسيس البنية التحتية في جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة اذا تم تطبيق السياسات الاقتصادية التي تتلائم مع الوضع الاقتصادي للبلد وخلق علاقة تشابك بين تلك القطاعات فضلا عن ذلك من المعلوم بأن الاقتصاد مرتبط بالنظرية الاقتصادية والتي تنقسم الى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي وغيرها ولذلك فاننا في هذا الكتاب سوف نتناول المفاهيم الاساسية في الاقتصاد، ونظرية الطلب، ونظرية العرض، والتوازن (تفاعل العرض والطلب) ومن ثم سلوك المستهلك ونظرية الانتاج.

تعني كلمة (الاقتصاد) الاعتدال والموازنة بين الدخل والإنفاق وقد استخدم الاغريق القدماء هذه الكلمة وأرادوا بها تنظيم وتدبير شؤون البيت. وتم التوسع في هذا المعنى فلم تقتصر على البيت بمعناه الحرفي بل تعداه إلى الدولة – المدينة وهي الشكل التي تميزت به الحكومة .وتعتبر هذه الكلمة في اللغة العربية غير مستحدثة بالنسبة لمدلولها بل هي قديمة جداً.

وقد وردت هذه الكلمة " الاقتصاد " في قولة صلى عليه وسلم (لاعال من اقتصد) يعني ما افتقر من اعتدل في معيشتة بين الإسراف والتقتير .

وورد مدلول كلمة اقتصاد تحديدا واضحا وذلك في قوله تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا). وقولة تعالى (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما)

اهداف الوحدة : عزيزي الطالب يتوقع منك بعد دراسة محتوى هذه الوحدة ان تكون قادرا على ان : -

- تعرف علم الاقتصاد، ودراسة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى.
- تحلل المشكلة الاقتصادية واهداف المجتمع الاقتصادية وامكانيات الانتاج.
- تعرف التحليل الاقتصادي وتعريف الاقتصاد الجزئي ودراسة القيمة وبعض النظريات.

٢- قراءات مساعدة : يمكن الرجوع الى بعض المراجع والكتب التي يمكن ان تساعدك في فهم ذلك وهي :

- الاقتصاد الجزئي ، طارق الحاج ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٧، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، ودار صفاء للنشر والتوزيع- عمان.
- مبادئ الاقتصاد الجزئي ، محمد الافندي

٣- المحتوى العلمي للوحدة: تشتمل هذه المحاضرة على الموضوعات التالية :-

١-تعريف علم الاقتصاد.

٢- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى.

٣-المشكلة الاقتصادية .

٤- بعض المفاهيم الاساسية.

وفيما يلي تفصيل بذلك.

١-١ علم الاقتصاد :

يعرف الاقتصاديون علم الاقتصاد بأنه علم من العلوم الاجتماعية ينصب اهتمامه بالدرجة الأولى على الطريقة التي يختارها المجتمع من اجل استخدام موارده النادرة والمحدودة ذات الاستعمالات المختلفة وذلك من اجل إنتاج سلع وخدمات لأغراض الاستهلاك الحالي والمستقبلي، ومن اكثر التعريفات شيوعاً هي :

تعريف : ادم سميث Adam smith في كتابة تحت عنوان بحث " طبيعة الامم واسبابها وعرف علم الاقتصاد بانه (ذلك العلم الذي يبحث في قوانين الجماعة وكيفية الحصول على الثروة)

تعريف : مارشال في كتابه مبادئ الاقتصاد عام١٨٩٠ (ذلك العلم الذي يدرس حياة الفرد الخاصة و الحياة العملية وكيفية الحصول على الدخل) .

تعريف روبنز : (وذلك العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين الاهداف وبين الوسائل المختلفة ذات الا ستعمالات المتعددة)

تعريف د. طارق الحاج : هو ذلك العلم الذي يقوم بدراسة افضل السبل للحصول على الدخل من اجل تحقيق حاجاته (الفرد –الجماعة –الدولة) كما انه يبحث في تنمية الموراد واستغلالها وكيفية توزيعها بافضل السبل واقل النفقات .

تدريب١ :

عرف علم الاقتصاد؟

١-٢ علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى: يرتبط علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى ومنها :

١- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة :

- يمثل علم الاقتصاد البنية التحتية للمجتمع .
- علم السياسة يمثل البنية الفوقية .

العلاقة بينهما ان كل منها يؤثر على الاخر ويتاثر بالاخر ولايمكن الفصل بينهما .

- القرار السياسي السليم يلعب دورا كبيرا في الوضع الاقتصادي للمجتمع .
- الاقتصاد القوي يعطي الاجهزة والهيئات السياسة القوة في اتخاذ القرار .
- لا يوجد فصل بين علم السياسة وعلم الاقتصاد لدرجة انه كان الى وقت قريب يدرس علم الاقتصاد تحت اسم (الاقتصاد السياسي)

٢- علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ :

السمات المعيشية لكل مرحلة من هذه المراحل :

- حياة العزلة : كان تقسيم العمل بين المراة والرجل هو السمه الاقتصادية السائدة
- حياة القبيلة : كان يعتمد الانسان على المواراد الطبيعية ضمن حدودة الطبيعية متنقلا وكان تبادل السلع على اساس المقايضة .
- حياة الامم الزراعية : بدء المدنية ونلاحظ في هذه الحقبة نشؤ المدن والقرى وبداية الصناعات اليدوية .
- حياة الامم الصناعية : بدء الانقلاب والثورة الصناعية وبها اكتشاف قوة البخار واستعملت الالة المحركة على البخاروالكهرباء .

٣-علاقة علم الاقتصاد بالاحصاء والرياضيات:

نعلم ان علم الاحصاء يبحث في وسائل جمع المعلومات والبيانات المختلفة ودراستها وتحليلها . ولدراسته الظواهر الاقتصادية نحتاج الى معلومات وبيانات احصائية على الظواهر موضع الدراسة .

الاحصاء يمد الاقتصاد بالمستوى العام للاسعار التي تعتمد على الارقام المناسبة ،

الرياضيات يعطي الباحث الاسلوب الرياضي في التحليل وذلك يسهل التوصل الى النتائج .

٤-علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

علم النفس يهتم بدراسة سلوك الافراد والدوافع الكامنة وراء هذا السلوك الذي هو تعبير عما يجول في النفس من حاجات ورغبات ونزعات .

الباحث الاقتصادي يهتم بمعرفة سلوك الفرد اثناء انفاقه لدخله على الاستهلاك – اثناء ادخاره لهذا الدخل والدوافع النفسية وراء هذا السلوك.

٥. **علاقة علم الاقتصاد باالقانون:**

القانون :– بحث في مواضيع تتعلق بالقواعد والنظم التي تحكم علاقات الافراد بعضهم ببعض أو بين الافراد من جهة وبين السلطة الحاكمة من جهة اخرى.

. مثال تنظيم الدولة للاسواق ومنها المضاربات المالية . فرضها الرسوم الجمركية– البورصات . تحديد سعة الفائدة ..... الخ .

تدريب ٢: بين علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ؟

- **بعض المفاهيم الاساسية:** يتفرع الاقتصاد الى النظرية الاقتصادية والاقتصادالتطبيقي .

وتتفرع النظرية الاقتصادية عادة الى اقتصاد كلي اوتحليل كلي.

((Macro Economics OR Analysis)) والى اقتصاد جزئي أو تحليل جزئي

((Micro Economics OR Analysis)) والى تجارة خارجية، ..... الخ

تعريف الاقتصاد الكلي : . تهتم دراسة الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل الوحدات الكبيرة والظواهرالتي تخص الاقتصاد أو الوطن ككل مثل ظاهرة الدخل أو الناتج القومي، وظاهرة البطالة ،وظاهرة التضخم وارتفاع الاسعار .

تعريف الاقتصاد الجزئي :تهتم دراسة الاقتصاد الجزئي بدراسة وتحليل سلوك وتصرفات الوحدات الصغيرة أو الجزئية التي تكون في مجموعها الهيكل الاقتصادي والعلاقات المتبادلة بينها ،ومن امثلة ذلك دراسة سلوك المستهلك (الفرد)أو المؤسسة.

وللتوضيح اكثر يمكننا تشبيه الاقتصاد الكلي كالغابه التي يمكن دراستها كوحدة واحدة بكل ما تحتويه من اشجار ونباتات مختلفه، وبكل مافيها من ظروف بيئيه مختلفه .

في حين نجد ان الاقتصاد الجزئي يشبه دراسة كل شجرة أو فصيلة أو نوع من الاشجار والنباتات فيها كل على حده.

تدريب ٣: بين مفهوم الاقتصاد الجزئي ومفهوم الاقتصاد الكلي؟

١-٣ المشكلة الاقتصاديه:

نعلم بان رغبات الانسان اوالفرد اوالجماعه متعدده وقد نجد ان الرغبات تظهر على شكل مشكله عادة تسمى مشكله اقتصاديه ،ونجد ان خصائص هذه المشكله لها سمات متشابهه أو متداخله ومتجدده في كل وقت.

مثال :رغبة الانسان في حصوله على دراجه ثم نجد انه بعد تحقق اشباعه من الدراجه ويتجدد له الرغبه في حصوله على .....الخ.

لذلك نلاحظ ان قدرة الانسان على تلبية الحاجات المتعدده والمتزايده والمتداخله مرهون عادة بما يقع تحت تصرفه من موارد أو امكانيات وثروات فنجد انه لايستطيع تحقيق كل الرغبات (شراء سياره... اودراجه...الخ). ومن الملاحظ ايضا ان الفرد لايستطيع ان يمتلك بيتا الا اذا كان عنده ارض ،وراس مال .

وقد تتوفر للانسان الموارد بكميات محدوده ،وعندما تكون المواراد الاقتصاديه متوفره فهو يستطيع بالتالي تحقيق كل الرغبات .

تعريف المشكله الاقتصاديه:

بانها الندره النسبيه في الموارد المتاحه ،جيث لاتكفي تلك الموارد لانتاج مختلف السلع والخدمات التي تشبع كافة الاحتياجات والرغبات البشريه .

نتوصل الى اهم الخصائص والسمات الاساسيه للمشكله الاقتصاديه :

١_كثرة حاجات الانسان ومتطلباته ورغباته وتزايدها وتنوعها على مر الزمن .

٢_الندره النسبيه للموارد الاقتصاديه الاساسيه والطبيعيه المتوفره للانسان والتى يمكن استعمالها لتحقيق هذه الحاجات والمتطلبات .

٣_مشكلة الاختيار :اي التوفيق بين الموراد النادره المتاحه ذات الاستعمالات المختلفه وتوظيفها في احسن استعمالاتهاعلى نحو يحقق اقصى الغايات ويلبي اكبر اشباع من حاجات ومتطلبات الانسان.

٤_التضحيه لبعض الحاجات اشد الحاحا من البعض الاخر .

ماذا يتطلب حل المشكله الاقتصاديه ؟

يتطلب حل المشكله الاقتصاديه الاجابه على الاسئله التاليه:

١)_ماذا ننتج ؟ لان الموارد محدوده فكيف يتم توجيهها(يتحه المجتمع الى محدودية الموارد)

٢)_كيف ننتج؟ ماهو المزيج من عناصر الانتاج المستخدمه لانتاج السلع حتى نتمكن من انتاج الخدمه التي يرغب في انتاجها .

٣)_لمن ننتج ؟اي من يتحصل على الانتاج النهائي.

نخلص مما سبق بان مشكلة الاقتصاديه لاتظهر الاحينما تندر الموارد الاقتصاديه أو وسائل اشباع الحاجات وتبقى المشكله الاقتصاديه ما بقيت مشكلة الندره .

١-٣-١ الموارد الاقتصاديه :(أو عناصر الانتاج)

تعرف الموارد الاقتصاديه بأنها اي شئ موجود بكميات محدوده وان يكون هذا الشئ عائدا بمنفعه مباشره أو غير مباشره للانسان، وتصنف الموارد الاقتصاديه الى ما يلي:

١)_العمل :اي مجهود ذهني اوبدني يعود على الانسان بمنفعه أو فائده يستخدمها لينتج سلعه أو خدمه جديده تحسن سلعه أو خدمه جديده.

٢)_الارض: هي اختصار لجميع الموارد الطبيعية الموجوده على سطح الارض أو باطنها.

٣)_ راس المال :اي شئ قام الانسان بانتاجه بهدف زيادة الانتاج أو تحسينه.

٤)_الاداره : احيانا يعبر عنها في ثلاث مجموعات :

_الموارد الطبيعيه.

_الموارد البشريه.

_راس المال.

هل تعتبر النقود راس المال،ولماذا؟

- لاتعتبر النقود راس مال لانها غير منتجه

راس المال :منتج ذاته وهومتوفر في مختلف المجتمعات بكميات متفاوته.

١-٣-٢ : الانظمة الاقتصادية : تحاول بعض الانظمة الاقتصادية ان تجيب على التساؤلات الثلاثة السابقة.

للاجابه على الاسئله السابقه نلاحظ ان الامر يرتبط مباشرة بنوع النظام الاقتصادي السائد .فمثلا هناك الامثله التاليه :

١) النظام الراسمالي .
٢) النظام الاشتراكي .
٣) النظام الاقتصادي الاسلامي.

جدول (١) مقارنة بين الانظمة الاقتصادية الاسلامي و الرأسمالي والاشتراكي

النظام الاقتصادي الاسلامي	النظام الاقتصادي الرأسمالي	النظام الاقتصادي الاشتراكي
١- هناك ثلاثة انواع للملكية يتمثل النوع الاول في الملكية العامة التي لا يجوز ولا يمكن للدولة، او الافراد ان يسيطروا عليها، او القيام بتملكها حيث ان عوائدها يجب ان توزع على الناس بعد خصم التكاليف ذات العلاقة كملكية الاشياء السيادية مثل ابار النفط والغاز والمناجم، والنوع الثاني من الملكية هو ملكية الدولة التي تقوم بالتصرف بهذه الملكية وتستخدمها في تنفيذ مشروعاتها وفي تمويل نفقاتها مثل اموال الخراج والفئ واموال من لا وارث له، والنوع الثالث هو الملكية الخاصة، وهذه الملكية هي التي تعود للأفراد وتتم من خلال مجالات متعددة ومتنوعة تقضي الى ملكية خاصة لهؤلاء الافراد في المجالات والموضوعات المختلفة عن ملكية الدولية والملكية العامة وهذه الملكية تتحقق من خلال ما يمارسه الافراد من اعمال ونشاطات في قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة. ٢- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي: يركز علماء الاقتصاد على انه لا يمكن فصل الاقتصاد عن الأخلاق، إلا أن واقع الاقتصاد الرأسمالي المعاصر يعلن بصريح العبارة أنه لا دور للأخلاق في الاقتصاد وعليه فان الاقتصاد الاسلامي يتوقع ان تكون له مساهمات، أنه مربوط ربطاً محكماً بالأخلاق في جميع جوانب الاقتصاد، فقطاع الإنتاج على سبيل المثال يحكمه الإسلام بضوابط أخلاقية محددة فضلا عن ذلك فان الاستهلاك محكوم بضوابط أخلاقية محددة، ولذلك نقول إن الإسلام يعالج الاقتصاد بروابط أخلاقية تؤمنه من انتكاسات تنشأ بسبب غياب الأخلاق . ٣- الاقتصاد الاسلامي يحرم في الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرَّمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، ولقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين) . ٤- يركز الاقتصادي الإسلامي و النظام المالي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة: آية ٢٨٠. ٥- يهتم الاقتصاد الاسلامي بمنع التكتلات المؤدية إلى إلحاق الضرر والظلم بالناس وتأمين الحرية والإفصاح اللازمين لرواد السوق من بائعين ومشترين ومنع غبن المسترسل.	سمات النظام الرأسمالي : ١- صنعتة الملكية الخاصة العناصر الانتاج والربح هو الهدف ٢- الدولة دورها محدود جدا في النشاط الاقتصادي ٣- سيادة المنافسة الكاملة التي شروطها : - وجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين . - ان تكون السلع جميعا متجانسة . - التوفر الكامل للمعلومات . ٤- توفر السوق لتحديد الاسعار والتوازن التلقائي بين العرض والطلب . الاجابة على الاسئلة : س/ ماذا ننتج ؟ يستخدم نظام السوق اي معرفة اسعار السلع التي يعرفها المجتمع (ميكانيكية الاسعار تساعد على اتخاذ ماذا ننتج . س/ كيف ننتج ؟ السوق هو الذي يحدد كيف ننتج باقل التكاليف .	سمات النظام الاشتراكي : ١- الملكية عامة لعناصر الانتاج . ٢- تنعدم فكرة السوق (جهاز الثمن) اي ان الدولة هي التي تحدد الاسعار. ٣- كل حسب قدرته . ٤- الهدف ليس الربح . ٥- مركزية التخطيط . الاجابة على الاسئلة : س/ ماذا ننتج ؟ السلطة المركزية هي التي تحدد ماذا ننتج. س/ كيف ننتج ؟ تجيب السلطة المركزية . لحل المشكلة لابد من إتباع نظام اقتصادي يساعد على حل تلك المشكلة ، حلل من وجهة نظرك ماهو النظام الذي يمكن ان يحل المشكلة الاقتصادية.

٦- يتميز الاقتصاد الاسلامي بمحاربة الاكتناز والاحتكار حيث نهى النبي ﷺ عن الاحتكار وقال من احتكر فهو خاطئ ". والاحتكار هو حبس السلع بانتظار رفع أسعارها مما يؤدي إلى الإضرار بالناس.كما حارب الإسلام الاكتناز لأنه بمثابة تفضيل للسيولة وحرمان الدورة الاقتصادية من المال الذي هو أساسها، لذلك أوجب على المال زكاة سنوية مقدارها ٢،٥%. والاكتناز محرم شرعا لقول تعالى:"والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" سورة التوبة ايه ( ) . كما حرم الإسلام الغرر ، ومعناه الشك أو الخداع، كان ظاهره يغري المشتري وباطنه مجهول، وبالتالي يحافظ على وظيفته الاقتصادي . ٧- يهتم الاقتصاد الإسلامي بالاستثمار الحقيقي: بمعنى التركيز على وضع سلم أولويات يحدد ما هي احتياجات المجتمع خلال الفترة القادمة، وذلك بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية، وبناء عليه، وفي ظل صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة ستركز على الإنتاج منذ البداية، فهي ترتبط بالمشروعات والإنتاج، وما يرتبط بها من أصول حقيقية، تسهم فعلاً في زيادة استخدام الموارد وتوظيفها، وعلى النحو الذي يؤدي إلى توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج وزيادة مستوى الدخل، وبالتالي النهوض بمستوى رفاهية المجتمع، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتمويل بالمرابحة، هنا لا بد من أن يوجه التمويل لشراء سلعة حقيقة، حيث لا مجال لتمويل شراء أوراق مالية من خلال هذا التمويل مثلاً، فالعبرة هي تمويل أصول حقيقية منتجة، وليس تمويل الأصول المالية، التي تمثل تركيزاً للثروة بيد فئة محدودة من أفراد المجتمع. ٨- يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال تحريم نظام المشتقات المالية تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، والمقامرات التي يؤدي فيها الكسب السريع إلى تعطيل الإنتاج. ٩- يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، والغنم بالغرم. ١٠- يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من القيم والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد بدون أخلاق وفى نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل .	س/ لمن ننتج ؟ الدخل ومدى تملك الفرد لعناصر الانتاج ومقدرة الفرد على الدفع هي التي تحدد لمن ننتج .	

تدريب٤: عرف المشكلة الاقتصادية وبين خصائصها؟

١-٤ مفاهيم اساسية اخرى:

تعريف : الانتاج : يعرف بانه اي نشاط اقتصادي يؤدي خلق أو اضافة منفعة الى سلعة ما . والمنفعة ظاهرة أو خاصية في الشئ تنعكس في امكانية ومقدرة هذا الشي على تلبية واتباع حاجة انسانية.

تعريف العملية الانتاجية :هي تلك العملية التي تكون نتيجتها زيادة مقدرة احدى السلع على اشباع الرغبات الانسانية أو تقديم خدمات يمكنها ان تشبع الرغبات الانسانية .

وبعبارة اخرى : العملية الانتاجية هو خلق مقتضاها زيادة قيمة أو منفعة الاشياء الزمانية أو المكانية اوالشكلية .

تعريف الكفاية :

١- عبارة عن انتاج كمية محدودة من سلعة ما باقل مايمكن من عناصر الانتاج .
٢- أو انتاج اقصى مايمكن (ما نستطيع انتاجه)من سلع اوخدمات باستخدام اقل قدر من العناصر الانتاج .

تعريف التوظف الكامل : تعني ان جميع عناصر الانتاج القادرة على العمل والراغبة في العمل موظفة توظيف كامل .

اهم المصطلحات: اقتصاد – المشكلة الاقتصادية – منحنى امكانات الانتاج – الانتاج – الكفاية – التوظف الكامل– العملية الانتاجية.

خلاصة: تعرفنا سابقا على ما يلي :

- علم الاقتصاد ذلك العلم الذي يبحث في قوانين الجماعة وكيفية الحصول على الثروة، وهناك تعريفات اخرى.
- فضلا عن ذلك لاحظنا ان هناك علاقة بين علم الاقتصاد وبعض العلوم الاخرى حيث رأينا بان علاقة علم الاقتصاد بالسياسة علاقة وثيقة نظرا لان علم الاقتصاد يمثل البنية التحتية للمجتمع بينما علم السياسة يمثل البنية الفوقية، وتعلمنا ان علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ تظهر من خلال السمات المعيشية لكل مرحلة (حياة العزلة وحياة القبيلة وحياة الامم الزراعية وحياة الامم الصناعية)، كما تعلمنا علاقة علم الاقتصاد بالاحصاء والرياضيات حيث اتضح لنا ان الاحصاء يبحث عن وسائل جمع المعلومات والبيانات المختلفة ودراستها وتحليلها كما ان الرياضيات تعطي الباحث الاسلوب الرياضي في التحليل، وحاولنا ان نعلم بان هناك علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس من خلال دراسة سلوك الافراد والدوافع الكامنة وراء هذا السلوك من خلال علم النفس ومعرفة سلوك الفرد اثناء انفاقة لدخلة على الاستهلاك اثناء ادخارة لهذا الدخل، وتعلمنا من خلال تلك المحاضرة مدى وجود علاقة بين علم الاقتصاد و القانون الذي يبحث في مواضيع تتعلق بالقواعد والنظم التي تحكم علاقات الافراد بعضهم ببعض أو بين الافراد من جهة وبين السلطة الحاكمة من جهة اخرى ، ولذلك فان القانون ينظم سير الاعمال كتنظيم الدولة للاسواق ومنها المضاربات المالية وغيرها.
- كما تعرفنا على الموارد الاقتصادية المتمثلة في العمل والارض ورأس المال والادارة،
- تعلمنا بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل في الندرة النسبية في الموارد المتاحة حيث لا تكفي تلك الموارد لانتاج مختلف السلع والخدمات التي تشبع كافة الاحتياجات والرغبات البشرية.
- تعرفنا كيف يتم حل المشكلة الاقتصادية من خلال الاجابة على ماذا ينتج ؟ وكيف ننتج ؟ ولمن ننتج؟ وبالطبع تم حل تلك المشكلة من وجهة نظر النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

الاجابة للتدريبات:

اجابة التدريب ١:

علم الاقتصاد يقصد به بأنه علم من العلوم الاجتماعية ينصب اهتمامه بالدرجة الأولى على الطريقة التي يختارها المجتمع من اجل استخدام موارده النادرة والمحدودة ذات الاستعمالات المختلفة وذلك من اجل إنتاج سلع وخدمات لأغراض الاستهلاك الحالي والمستقبلي. وهناك تعريفات اخرى فمنها

تعريف : ادم سميث Adam smith في كتابة تحت عنوان بحث " طبيعة الامم واسبابها وعرف علم الاقتصاد بانه (ذلك العلم الذي يبحث في قوانين الجماعة وكيفية الحصول على الثروة)

تعريف : مارشال في كتابه مبادئ الاقتصاد عام١٨٩٠ (ذلك العلم الذي يدرس حياة الفرد الخاصة و الحياة العملية وكيفية الحصول على الدخل) . تعريف روبنز (وذلك العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين الاهداف وبين الوسائل المختلفة ذات الا ستعمالات المتعددة)

اجابة التدريب ٢:

علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ :

السمات المعيشية لكل مرحلة من هذه المراحل :

- حياة العزلة : كان تقسيم العمل بين المراة والرجل هو السمه الاقتصادية السائدة
- حياة القبيلة : كان يعتمد الانسان على المواراد الطبيعية ضمن حدودة الطبيعية متنقلا وكان تبادل السلع على اساس المقايضة .
- حياة الامم الزراعية : بدء المدنية ونلاحظ في هذه الحقبة نشؤ المدن والقرى وبداية الصناعات اليدوية .
- حياة الامم الصناعية : بدء الانقلاب والثورة الصناعية وبها اكتشاف قوة البخار واستعملت الالة المحركة على البخاروالكهرباء .

اجابة التدريب ٣:

تعريف الاقتصاد الكلي : . تهتم دراسة الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل الوحدات الكبيرة والظواهرالتي تخص الاقتصاد أو الوطن ككل مثل ظاهرة الدخل أو الناتج القومي، وظاهرة البطالة ،وظاهرة التضخم وارتفاع الاسعار .

تعريف الاقتصاد الجزئي :تهتم دراسة الاقتصاد الجزئي بدراسة وتحليل سلوك وتصرفات الوحدات الصغيرة أو الجزئية التي تكون في مجموعها الهيكل الاقتصادي والعلاقات المتبادلة بينها ،ومن امثلة ذلك دراسة سلوك المستهلك (الفرد)أو المؤسسة.

اجابة التدريب ٤:

المشكلة الاقتصادية تتمثل في انها الندره النسبيه في الموارد المتاحه ،جيث لاتكفي تلك الموارد لانتاج مختلف السلع والخدمات التي تشبع كافة الاحتياجات والرغبات البشريه .

نتوصل الى اهم الخصائص والسمات الاساسيه للمشكله الاقتصاديه :

١_كثرة حاجات الانسان ومتطلباته ورغباته وتزايدها وتنوعها على مر الزمن .

٢_الندره النسبيه للموارد الاقتصاديه الاساسيه والطبيعيه المتوفره للانسان والتى يمكن استعمالها لتحقيق هذه الحاجات والمتطلبات .

٣_مشكلة الاختيار :اي التوفيق بين المواراد النادره المتاحه ذات الاستعمالات المختلفه وتوظيفها في احسن استعمالاتهاعلى نحو يحقق اقصى الغايات ويلبي اكبر اشباع من حاجات ومتطلبات الانسان.

٤_التضحيه بعض الحاجات اشد الحاحا من البعض الاخر .

أسئلة لمراجعة المحاضرة:

١. ماذا تعني كلمة اقتصاد؟

٢. بين العلاقة بين علم الاقتصاد وكلا من علم السياسية وعلم القانون وعلم الرياضيات وعلم النفس وعلم التاريخ.

٣. ماذا يقصد بالندرة ، وماهي المشكلة الاقتصادية واسبابها؟

٤. قارن بين خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي؟

المراجع:

١- طارق الحاج (١٩٩٧) ،تحليل الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة –عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

٢ – صالح خصاونة (١٩٩٥) ،مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان ، ١٩٩٥.

٣- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

٤- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٥- محمود سمير طوبار واخرون (١٩٨٨) ، اصول التحليل الاقتصادي الجزئي، القاهرة ، مصر.

٦- كريج يكن (٢٠٠٨)، الاقتصاد الجزئي، ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الاولى، الطبعة الاجنبية (٢٠٠٦).

الوحدة الثانية

اهداف المجتمع الاقتصادية ومنحنى امكانية الانتاج

١ – تمهيد: عزيزي الطالب تعرف باننا تطرقنا في الوحدة السابقة الى علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية وعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى و نحاول في هذا الجزء من الوحدة ان نتطرق الى اهداف المجتمع الاقتصادية ودراسة منحنى امكانيات الانتاج في المجتمع ومن ثم نتعلم كيف يتم التحليل الاقتصادي ونتعرف على التدفق الدائري للانتاج والدخل ودراسة القيمة والثمن من خلال نظرية القيمة ونظرية الثمن.

٢ – اهداف الوحدة: عزيزي الطالب نهدف في هذه الوحدة الى جعلك تتعرف على ما يلي:

١- تتعرف على اهداف المجتمع الاقتصادية.

٢- تقوم بدراسة منحنى امكانيات الانتاج في المجتمع .

٣- تتعلم كيفية التحليل الاقتصادي والتعرف على التدفق الدائري للانتاج والدخل.

٤- تتعلم ما اهمية القيمة والثمن من خلال نظريتي القيمة والثمن.

- قراءات مساعدة: يمكن الرجوع الى بعض المراجع والكتب التي يمكن ان تساعدك في فهم ذلك وهي :

- طارق الحاج (١٩٩٧)، الاقتصاد الجزئي ، طارق الحاج ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، ودار صفاء للنشر والتوزيع– عمان.
- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.
- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٣- المحتوى العلمي للوحدة: تحتوي هذه الوحدة على ما يلي:

١- اهداف المجتمع الاقتصادية.

٢- الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة.

٣-التحليل الاقتصادي.

٤-التدفق الدائري للانتاج والدخل.

٥-القيمة.

ويمكن تناول ذلك على النحو الاتي:

<u>٢-١ أهداف المجتمع الاقتصادية</u> : لتخفيف المشكلة الاقتصادية لابد من وضع أهداف محدودة لتحقيقها وهذه الأهداف تتمثل فيما يلي :

١- على المجتمع أن يحدد حاجاته من السلع والخدمات من الناحية النوعية والناحية الكمية ويرتبها حسب الاهمية .

علمنا سابقا بان المجتمع يعاني من مشكلة الندرة النسبية في موارده والتي لاتكفي لسد حاجاتة المتعددة والمتنوعة والمتداخلة اللانهائية .

- ❖ سلم تفصيلي جماعي : يعني انه يرتب السلع والخدمات حسب الاهمية من حيث الكم والنوع ويختار الاهم منها
- ❖ يرتبط بعملية الاختيار مفهوم التضحية بمعنى ان الفرد اذا رغب في الحصول على كمية اكثر من السلع والخدمات عليه ان يقلل من كمية السلعه الاخرى .

السلع وحيدة الاستعمال : مثل الاكل والشرب

السلع المعمرة : مثل المباني والسيارات والتلفاز ....الخ تستخدم لفترة طويلة .

السلع النصف معمرة : هي تستخدم لعدة مرات اواكثر من مرة ولكن لفترة قصيرة مثل الملابس وادوات القرطاسية وادوات التنظيف .

الخدمات الاستهلاكية :هي تلك الخدمات تغنى لمجرد الاستمتاع بها مثل قص الشعر او مشاهدة مسلسل اوبرنامج في التلفاز .

السلع الانتاجية : تلك السلع التي يستخدمها المجتمع لانتاج السلع والخدمات الاستهلاكية .

٢- على المجتمع ان ينظم العملية الانتاجية وذلك من خلال:

أ) تحديد جهة الانتاج اي من يقوم بالعملية الانتاجية هل القطاع العام أو القطاع الخاص .

في النظام الاشتراكي : القطاع العام هو الذي يتولى العملية الانتاجية

في النظام الرأسمالي :القطاع الخاص هو الذي يتولى العملية الانتاجية بهدف تحقيق الربح

الدولــة : تقوم بانشاء بعض المشاريع خاصة التي ليس فيه ربح .

ب) تحديد طريقة الانتاج : يوجد عدة طرق فنية في الانتاج ونظرا لان عناصر الانتاج محدودة نسبيا ، فان على المجتمع ان يختار افضل الطرق الانتاجية في استخدامه ، تستخدم العملية الجيدة في الانتاج باقل التكاليف وباستخدام افضل التقنيات .

ج) استخدام عناصر الانتاج الاستخدام الامثل.

نعلم ان عناصر الانتاج تتميز بالندرة النسبية لذا على المجتمع ان يستغله الاستغلال الامثل اي بشكل كامل وعدم ترك اي جزء منه بلا استخدام وذلك لكي نستطيع ان ننتج اكبر قدر ممكن من السلع والخدمات التي نحن بحاجة اليها .

٣- توزيع الانتا ج توزيعا عادلا :بعد القيسام بالعملية الانتاجية يجب ان يوزع بطريقة عادلة على من ساهم في العملية الانتاجية وهذا يتطلب قياس مساهمة كل فرد .

٤- تحقيق النمو الاقتصادي :

تزداد وتنمو احتياجات افراد المجتمع من السلع والخدمات بشكل مستمر ومصطرد وذلك سنة بعد اخرى ، هذا يتطلع بالتالي ان يزيد المجتمع منا انتاجه للسلع بنسبة تزيد عن تلك الزيادة في احتياجته منها .

الثالوث القاتل : الفقر – الجهل – المرض

السلع والخدمات : هي تلك الاشياء التي يسعى المجتمع الى انتاجها والتي تسد حاجاته ومتطلباتة المتزايدة وهذه الاشياء اما ان تكون منظورة او ملموسة .

ملموسة أو منظورة : مثل السجائر– الخبز – اللحم ...الخ .

أو غير منظورة وغير ملموسة :مثل ركوب السيارة ، خدمات الطبيب ...الخ .

السلع الغير منظورة والغير مجسمة : مثل حلاقة الشعر وركوب السيارة .

تدريب١: وضح اهداف المجتمع الاقتصادية؟

٢–٢ الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة : نعلم ان الانسان لايستطيع الجمع بين امرين بسب محدودية الموراد والمتمثل في الوقت ، ولذلك فان عملية الاختيارتكون لاحد الامرين بسب محدوية الموراد .

تكلفة الفرصة البديلة : هي مقدار ما يضحي الفرد من شي في سبيل الحصول على سئ اخر .

١–٢–١ منحنى امكانيات الانتاج في المجتمع : يبنى على عدة افتراضات منها :

١– ان المجتمع ينتج سلعتين أو مجموعتين من السلع سلع مدنية ، عسكرية

٢– عناصر الانتاجات التي يمتلكها المجتمع مقداره ثابت " في الاجل القصير"

٣– ان التقدم الفني " العلمي والتكنولوجي ثابت لانه يزيد من عناصر الانتاج

٤– هناك استخدام تام للموارد وموظفة توظيف كامل .

تعريف منحنى امكانات الانتاج :انه مجرد تمثيل للبيانات الواردة في جدول امكانات الانتاج .

جدول امكانات الانتاج : جدول أو نموذج يعرض امكانات أو خيارات المجتمع من انتاج السلع المختلفة التي يمكن تحقيقها عناصر الانتاج المتوفرة لديه .

اذا كان خط مستقيم يعني ان تكاليف الانتاج ثابتة اي ان عناصر الانتاج في المجتمع قادرة على انتا ج السلع والخدمات بنفس التكلفة .

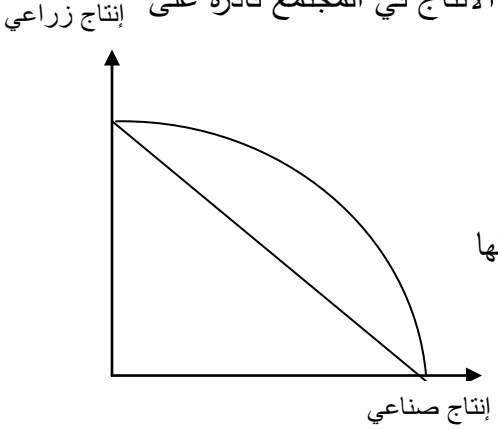

- اذا كان منحنى امكانات الانتاج محدب فهذا يعني متخصصة بطبيعتها ويعتبر اكثر منحنى امكانات بديلة واقعية بسب تزايد تكلفة الفرصة البديلة .
- إذا مثل المنحنى بخط مستقيم فهذا يعني ان عناصر الإنتاج غير متخصصة وان درجة كفاية أفراد المجتمع واحدة .
- تحويل إمكانية الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي يزيد من الإنتاج الصناعي مقابل انخفاض في الانتاج الزراعي ،وهذا الانخفاض البسيط لقانون تزايد التكاليف لابد من التضحية المتزايدة من السلع الاخرى .

١-٢-٢ مبدأ تزايد التكاليف : كلما وجهت عناصر الإنتاج من إنتاج معين إلى إنتاج أخر يبدأ الإنتاج الأخر بالتزايد .

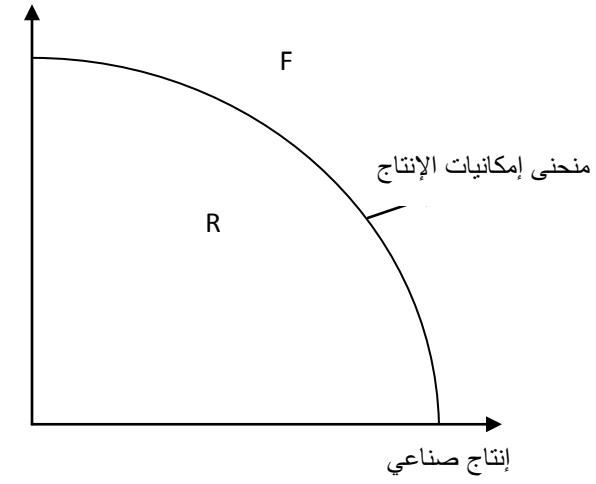

استخدامات منحنى إمكانية الإنتاج :

- جميع النقاط على منحنى إمكانية الإنتاج تمثل الأسلوب الأكثر كفاية والمستخدمة استخدام امثل .
- كلما اقتربنا من منحنى إمكانيات الإنتاج كلما كان المجتمع أفضل في استخدام عناصر الانتاج .
- النقطة F تعني خارج منحنى امكانيات الانتاج .
- النقطة R تعني ان عناصر الانتاج لم توظف توظيف امثل .
- مميزات منحنى امكانيات الانتاج: يتميز هذا المنحنى بما يلي:

١- يوضح مدى ما يستطيع المجتمع انتاجه من سلع أو خدمات وهذا يساعد في محاولة اصلاح أي خلل موجود.

٢- منحنى امكانيات الانتاج محدب وذلك يعود الى الصفة التخصصية لعناصر الانتاج وتزايد تكلفة الفرصة البديلة.

تدريب ٢:

على ماذا يبنى منحنى امكانيات الانتاج في المجتمع؟

١-٣ التحليل الاقتصادي: هناك أساليب متعددة للتحليل الاقتصادي ومن ابرز ذلك ما يلي:

١- التحليل الوصفي : يقوم هذا النوع على وصف العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الاقتصادية بأسلوب المنطق اللفظي، بمعنى يتم وصف العلاقة السببية التي يعتقد بصحتها بدون إيجاد تقدير كمي.

٢- التحليل الرياضي : يعبر هذا النوع من التحليل عن العلاقات السببية القائمة بين مختلف الظواهر على شكل معادلات رياضية .

٣- التحليل القياسي : يستعين هذا النوع من التحليل بالأدوات الإحصائية بالإضافة إلى الطرق والأساليب الرياضية.

١-٤ التدفق الدائري للإنتاج والدخل:

" النموذج المبسط للبنيان الاقتصادي الوطني"

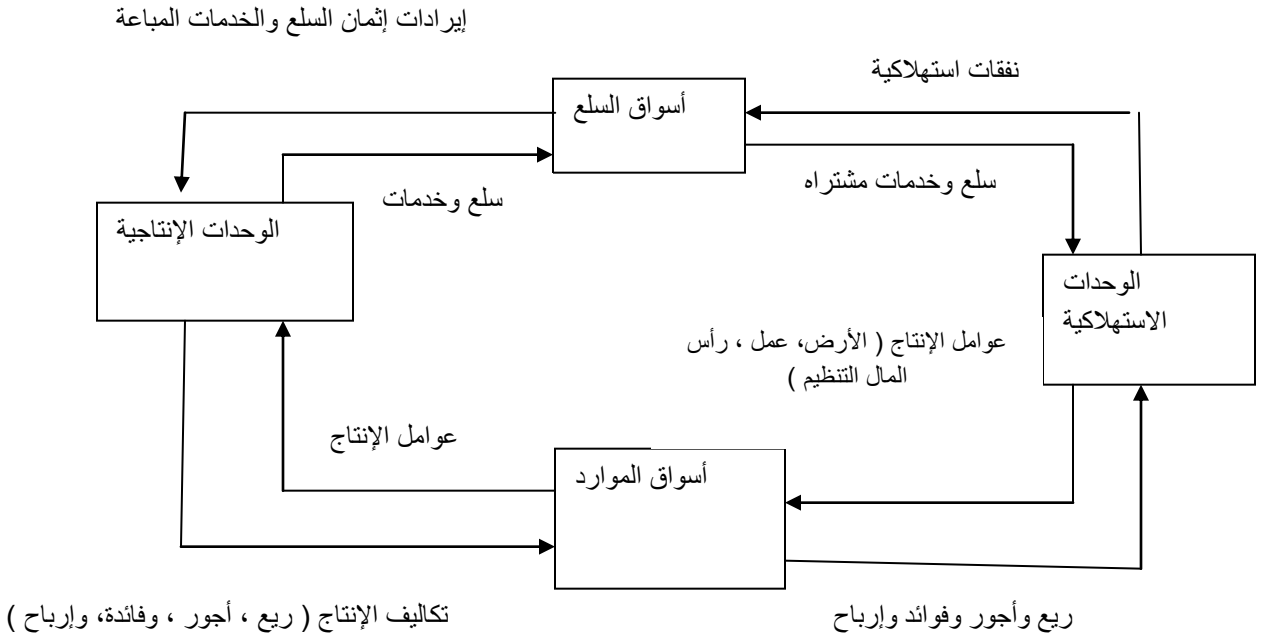

الشكل (١-١)

التدفق : يشبه تدفق الماء من خلال انبوب ، وحجم التدفق يقاس خلال فترة زمنية وهو تغير لاي من المتغيرات خلال فترة زمنية معينة .

الرصيد مقدار ما يترتب عليه خلا تاريخ فترة زمنية محدودة

من أمثلة التدفق : الاستثمار–الدخل

من أمثلة الرصيد : الثروة – رأس مال .

تدريب٣:

١- هناك اساليب عديدة للتحليل الاقتصادي اذكر تلك الاساليب؟

1-5 القيمة :

قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة

نستطيع التميز بين نوعين مختلفين من القيمة

الاول : قيمة الاستعمال " الانتفاع " : تعبر هذه القيمة عن قدرة الشئ على اشباع حاجة انسانية مباشرة عندما يستعمله الانسان " مدى النفع الذي يحققه الشخص من جراء استهلاكة لسلعة ما "

النفع : يختلف باختلاف الافراد .

قيمة الاستعمال : ١- لاتفترض بالضرورة وجود سوق .

٢-لا مبادلة للاشياء بين الافراد .

٣-هي قيمة شخصية توجد حتى بالنسبة لفرد يعيش بمفردة .

٤-جميع السلع سواء الحرة ام الاقتصادية لها قيمة استعمال .

السلع الحرة : هي السلع التي تتوفر بكميات طليقة وغير محدودة مثل الهواء واشعة الشمس .

السلع الاقتصادية : هي السلع التي لهل ثمن .

الثاني : قيمة المبادلة : هي قدرة السلعة على التبادل بسلع أو خدمات اخرى .

- قيمة السلعة تحدد على مدى امكانيتها التبادلية بسلع وخدمات اخرى .
- قيمة المبادلة : قيمة اجتماعية ولا توجد الا اذا وجد افراد عديدون وتمت مبادلات للاشياء التي يملكونها فيما بينهم في السوق .
- السلع الاقتصادية وحدها هي التي يمكن ان تكون لها قيمة مبادلة ١- استهلاكية ٢- انتاجية

١- استهلاكية : التي يستخدمها المجتمع عادة أو يستهلكها في عام انتاجها

٢- انتاجية (السلع الرأسمالية) : هي السلع التي هي من صنع الانسان ويعاد استخدانها عادة في انتاج السلع الاخرى وهي لاتفنى في عام انتاجها وانما للاستخدام لمدة طويلة .

1-5-1 القيمة والثمن: في السابق كان يتم المبادلة عن طريق المقايضة من خلال تبادل (سلعة ..... السلعة الاخرى) فمثلا استبدال قيمة طن واحد حديد بثلاثة قناطير من القمح (سلعة بسلعة) ولكن في المجتمعات الحديثة الان تستخدم النقود التي تيسر عملية المبادلة وذلك من خلال تجزئتها الى عمليتين منفصلتين وهما:

١- البيع مقابل الحصول على نقود(سلعة - نقود).

٢- الشراء مقابل دفع نقود (نقود – سلعة).

وفي الوقت الحالي يتم التعبير عن قيمة السلع والخدمات .

اذا النقود : هي المقياس العام والموحد لقيم الاشياء أي أن لكل شئ قابل للمبادلة بشئ اخر مبلغ نقدي يعبر عن قيمته.

الثمن : المبلغ الذي يعبر عن قيممة الوحدة الواحدة من الشئ . ثمن الشئ هو التعبير النقدي عن قيمته في السوق.

حدث تحول لنظرية القيمة على يد الاقتصادي الانجليزي سينور والاقتصادي جون ستيوارت ميل وذلك بجعل مقياس القيمة لا يتوقف على التكاليف الحقيقية للانتاج. بل على مقدار التكاليف النقدية التي تدفع في سبيل انتاج السلغ.

2-5-2 نظرية المنفعة : ترفض هذه النظرية الاخذ بتكاليف الانتاج كأساس للقيمة ذلك انه في كثير من الاحيان تكون قيم السلغ اقل من تكاليف انتاجها.

- لا يمكن الاخد بتكاليف الانتاج كأساس لتحديد القيمة .
- يجب النظر الى المنفعة (قيمة السلعة في المبادلة تتوقف على منفعتها).
- نظرية مارشال: قام جورج مارشال بما يلي :

١- جمع بين النظريتين السابقتين : يرى أن قيمة كل سلعة في المبادلة لا تتوقف على نفقة انتاجها أو على منفعتها الحدية فحسب بل على الاثنين معاَ .

٢- يرى ان اثر هذين العاملين في قيمة المبادلة يشبة بحدي المقص اذا نفقة الانتاج وحدها أو المنفعة الحدية وحدها هما اللتان تحددان معا قوة السلعة.

3-5-2 نظريات القيمة:

١- نظرية قيمة العمل أو نفقة الانتاج :

تتركز هذه النظرية على اساس الربط بين شيئين هما قيمة السلعة و تكاليف انتاجها.

هذه النظرية تعتبر العمل هو المقياس الوحيد الذي يصح اخذه لتحديد قيمة المبادلة.

حيث ان نسبة المبادلة للسلع تتأثر بكمية العمل التي بذلك في انتاج كل منها بحيث أن كل سلعة تتوقف قيمتها على كمية العمل التي تطلبت انتاجها ، وهذا ما نادى به آدم سمث.

اخذ كمية العمل التي استهلكت في انتاج السلعة واعتبرها المقياس الوحيد لقيمتها وتكاليف انتاجها.

رأي ريكاردو حول نظرية القيمة : يرى أن قيمة السلعة تتحدد بمقدار العمل الذي بذل في انتاجها : مثال سعر القلم (٥) ريال ، وسعر الدفتر (١٠) ريال.

يعني ذلك لدى ريكاردو وان الدفتر تضمن عددا من ساعات العمل هو ضعف العدد الذي اقتضاه انتاج القلم .

ولكن نلاحظ أن العمل ليس هو العنصر الوحيد للانتاج، حيث ان السلع تحتوى على مقدار معين من خدمة الالات مثلا.

اضطر ريكاردو الى ادخال الالة في حسابة لتكاليف الانتاج باعتبار ((انها عمل سابق مختزن)) مثال: اذا كان انتاج اله استلزم ١٠٠٠ ساعة عمل وهذه الالة تنتج ١٠٠٠ وحدة من السلع ثم تستهلك نهائيا.

اذا تكاليف كل وحدة من السلع يدخل في حسابها ساعة عمل (غير مباشر) بالاضافة الى كمية العمل المباشر اللازم لانتاجها.

- المشكلة التي واجهت ريكاردو: هي كيفية قياس الربح؟

كيف يحصل الرأسمالي أو صاحب العمل على ربحه ؟ وهذه المشكلة ظلت قائمة إلى أن جاء أراء عديدة:

رأي ماركس (الرأي الاشتراكي): فسر الربح أنه " القيمة الزائدة " ورأي ماركس في نظرية القيمة أن العامل يجب أن يحصل على كل قيمة السلعة ما دامت هذه القيمة راجعة كلها إلى عملة.

رأي رأسمالي (الرأي الرأسمالي): العامل لا يحصل إلا على جزء من قيمة السلعة التي ينتجها أما الجزء الباقي من القيمة ألمسماه بفائض القيمة أو القيمة الزائدة فيذهب إلى الطبقة الرأسمالية المنتجة.

إذا الرأسمالي يحصل على ربحه عن طريق إعطاء العامل أجرا أقل من القيمة الحقيقية لعمله.

خلاصة: تعلمنا من هذه الوحدة كيف نحدد اهداف المجتمع الاقتصادية ولاحظنا ان منحنى امكانيات انتاج المجتمع يبنى على اساس فرض وجود سلعتين حيث يظهر لنا من خلال ذلك المنحنى مدى التوظف الكامل لعناصر الانتاج ومدى وجود بعض عناصر الانتاج الغير مستغلة استغلالا كاملا، ثم حاولنا ان نتعرف على القيمة والثمن ونظرية القيمة ونظرية المنفعة.

اجابات التدريبات:

اجابة التدريب ١: اهداف المجتمع الاقتصادية:

١- على المجتمع أن يحدد حاجاته من السلع والخدمات من الناحيتين النوعية والكمية ويرتبهما حسب الاهمية .

علمنا سابقا بان المجتمع يعاني من مشكلة الندرة النسبية في موارده والتي لاتكفي لسد حاجاتة المتعددة والمتنوعة والمتداخلة اللانهائية .

- ❖ سلم تفصيلي جماعي : يعني انه يرتب السلع والخدمات حسب الاهمية من حيث الكم والنوع ويختار الاهم منها .
- ❖ يرتبط بعملية الاختيار مفهوم التضحية بمعنى ان الفرد اذا رغب في الحصول على كمية اكثر من السلع والخدمات عليه ان يقلل من كمية السلعه الاخرى .

السلع وحيدة الاستعمال : مثل الاكل والشرب

السلع المعمرة : مثل المباني والسيارات والتلفاز ....الخ تستخدم لفترة طويلة .

السلع النصف معمرة : هي تستخدم لعدة مرات اواكثر من مرة ولكن لفترة قصيرة مثل الملابس وادوات القرطاسية وادوات التنظيف .

الخدمات الاستهلاكية :هي تلك الخدمات تغنى لمجرد الاستمتاع بها مثل قص الشعر او مشاهدة مسلسل اوبرنامج في التلفاز .

السلع الانتاجية : تلك السلع التي يستخدمعا المجتمع لانتاج السلع والخدمات الاستهلاكية .

٢- على المجتمع ان ينظم العملية الانتاجية وذلك من خلال:

❖ تحديد جهة الانتاج اي من يقوم بالعملية الانتاجية هل القطاع العام أو القطاع الخاص .

في النظام الاشتراكي : القطاع العام هو الذي يتولى العملية الانتاجية

في النظام الرأسمالي :القطاع الخاص هو الذي يتولى العملية الانتاجية بهدف تحقيق الربح

الدولــة : تقوم بانشاء بعض المشاريع خاصة التي ليس فيه ربح .

❖ تحديد طريقة الانتاج : يوجد عدة طرق فنية في الانتاج ونظرا لان عناصر الانتاج محدودة نسبيا ، فان على المجتمع ان يختار افضل الطرق الانتاجية في استخدامه ، تستخدم العملية الجيدة في الانتاج باقل التكليف وباستخدام افضل التقنيات .

❖ الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج: نعلم ان عناصر الانتاج تتميز بالندرة النسبية لذا على المجتمع ان يستغله بالشكل الامثل اي بشكل كامل وعدم ترك اي جزء منه بلا استخدام وذلك لكي نستطيع ان ننتج اكبر قدر ممكن من السلع والخدمات التي نحن بحاجة اليها .

٣- توزيع الانتا ج توزيعا عادلا : بمعنى القيام بالعملية الانتاجية يجب ان يوزع بطريقة عادلة على من ساهم في العملية الانتاجية وهذا يتطلب قياس مساهمة كل فرد .

٤- تحقيق النمو الاقتصادي :

تزداد وتنمو احتياجات افراد المجتمع من السلع والخدمات بشكل مستمر ومصطرد وذلك سنة بعد اخرى ، هذا يتطلع بالتالي ان يزيد المجتمع منا انتاجه للسلع بنسبة تزيد عن تلك الزيادة في احتياجته منها .

اجابة التدريب٢:

يبنى منحنى امكانية انتاج المجتمع على عدة افتراضات منها :

١- ان المجتمع ينتج سلعتين أو مجموعتين من السلع سلع مدنية ، عسكرية

٢- عناصر الانتاجات التي يمتلكها المجتمع مقداره ثابت " في الاجل القصير"

٣- ان التقدم الفني " العلمي والتكنولوجي ثابت لانه يزيد من عناصر الانتاج

٤- هناك استخدام تام للموارد وموظفة توظيف كامل .

اجابة التدريب٣:

هناك أساليب متعددة للتحليل الاقتصادي ومن ابرز ذلك ما يلي:

١- التحليل الوصفي : يقوم هذا النوع على وصف العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الاقتصادية بأسلوب المنطق اللفظي، بمعنى يتم وصف العلاقة السببية التي يعتقد بصحتها بدون إيجاد تقدير كمي.

٢- التحليل الرياضي : يعبر هذا النوع من التحليل عن العلاقات السببية القائمة بين مختلف الظواهر على شكل معادلات رياضية .

٣- التحليل القياسي : يستعين هذا النوع من التحليل بالأدوات الإحصائية بالإضافة إلى الطرق والأساليب الرياضية.

اسئلة للمراجعة:

١.ما هي اهداف المجتمع الاقتصادية ؟

٢.قارن بين مفهوم الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي؟

٣.وضح العلاقة بين القيمة والثمن؟ وفرق بين نظرية العمل ونظرية القيمة؟

٤.وضح بالرسم التدفق الدائري وكيف يمكن للاقتصاد الجزئي ان يجيب عن ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟

المراجع:

٢- طارف الحاج (١٩٩٧)، تحليل الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة –عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

٢ – صالح خصاونة (١٩٩٥)، مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان ، ١٩٩٥.

٣- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

٤- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٥- محمود سمير طوبار واخرون (١٩٨٨) ، اصول التحليل الاقتصادي الجزئي، القاهرة ، مصر.

٦- كريج يكن (٢٠٠٨)، الاقتصاد الجزئي، ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الاولى، الطبعة الاجنبية (٢٠٠٦).

الوحدة الثالثة

اساسيات الطلب و محدداتها

١- **تمهيد** : عزيزي الدارس بعد ان تعرفت على الاهداف الاقتصادية في المجتمع ومنحنى امكانية انتاج المجتمع فانه من الاهمية في هذه الوحدة ان تتعرف على اساسيات الطلب ونظام الاسعار وذلك من خلال التعرف على السوق والاسعار والطلب والعوامل المؤثرة عليه ومن ثم التعرف على مرونات الطلب.

٢- **اهداف الوحدة** : عزيزي الطالب تهدف هذه الوحدة الى جعلك تكون على معرفة تامة بما يلي :

١- تتعرف على مفهوم السوق وعلى ماذا يرتكز هذا السوق.

٢- تتعلم اساسيات الطلب وما مفهومه.

٣- تتعرف على العوامل المؤثرة على الطلب.

٤- تتعلم كيفية قياس مرونة الطلب السعرية وايضا كيفية قياس مرونتي الطلب الدخلية و التبادلية.

٣- **قراءات مساعدة: يمكن الرجوع الى بعض المراجع والكتب التي يمكن ان تساعدك في فهم ذلك وهي :**

- طارق الحاج (١٩٩٧)، الاقتصاد الجزئي ، طارق الحاج ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، ودار صفاء للنشر والتوزيع- عمان.
- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.
- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٤- **المحتوى العلمي للوحدة** تحتوي هذه الوحدة على مايلي:

١- اساسيات الطلب ونظام الاسعار.

٢- الطلب.

٣- دراسة علاقة السعر والكمية المطلوبة.

٤- محددات الطلب.

٥- التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة.

٦- منحنى طلب المستهلك ومنحنى طلب السوق.

٧- المرونة وانواعها.

٨- العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب السعرية

ويمكن عرض ذلك بشئ من التفصيل كما يأتي:

٣-١ أساسيات الطلب ونظام الأسعار

السوق: نوع من الترتيب يتم خلاله تبادل السلع والخدمات ما بين البائع والمشتري وهو غير مرتبط بمكان محدد. وللسوق ركيزتين هما:

١- المستهلكين : يقومون بطلب السلع والخدمات وعرض خدمات عناصر الإنتاج.

٢- المنتجين : يقومون بطلب السلع والخدمات وعرض خدمات السلع والخدمات وطلب خدمات عناصر الإنتاج.

الأسعار : هي المؤشر فكلما كانت الأسعار مرتفعة يكون الطلب من المستهلكين منخفض.

وارتفاع الأسعار مؤشر لندرة السلعة أو الخدمة قد يكون للمحتكر دورا في ندرتها.

سوق المنافسة الكاملة وشروطها:

١- وجود عدد كبير من المستهلكين والمنتجين.

٢- التوفر الكامل للمعلومات من السلع.

٣- حرية الدخول والخروج إلى الصناعة أو السوق.

٤- وجود سلع متجانسة.

٣-٢ الطلب :

الطلب : يعرف الطلب عادة على انه الكمية من سلعة والتي يرغب الفرد ويقدر على شرائها في ظل مستويات مختلفة من أسعار تلك السلعة في وقت معين ومكان معين.

العوامل المؤثرة على الطلب: هناك عوامل متعددة لها تأثير على الطلب وتتمثل فيما يلي:

١- السعر ٢- الذوق ٣- الدخل ٤- العادات والتقاليد.

٥- أسعار السلع الأخرى. ٦- عدد المستهلكين.

قانون الطلب: ينص قانون الطلب على" مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب فان ارتفاع سعر السلعة يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها والعكس يحدث عند انخفاض سعرها حيث تزداد الكمية المطلوبة منها"

٣-٣ دراسة علاقة السعر والكمية المطلوبة:

تقوم هذه الدراسة من خلال تثبيت العوامل الأخرى (الذوق وسياسات الحكومة، الدخل، التقاليد والعادات ، أسعار السلع الأخرى) والذي يسمى بفرضية بقاء الأشياء الأخرى على حالها"

السلع البديلة : هي تلك السلع التي تستعمل كبدائل لبعضها البعض من قبل المستهلك مثل اللحم البلدي والبلغاري، والدجاج.

السلع المكملة: هي تلك السلع التي ترتبط مع بعضها البعض أي تكمل أحداها الأخرى.

مثال : في هذا المثال الدخل ثابت، والعوامل الأخرى ثابتة

س : السعر. ك: الكمية. ط: الطلب.

جدول رقم (١-٣)

العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة

السعر (س)	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥
الكمية (ك)	٤٠	٣٥	٢٥	١٥	١٠

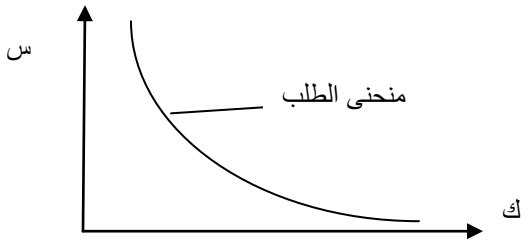

السعر (س) : هو المتغير المستقل.

الكمية(ك) : المتغير التابع.

الشكل (١-٢)

بافتراض ثبات العوامل الأخرى (كالدخل ، والعادات والتقاليد ، وأسعار السلع الأخرى،.....)

بعض السلع لا ينطبق عليها القانون مثل السلع الضرورية الا في الحالات النادرة.

٥- تتأثر الكمية المطلوبة بالزمان والمكان.

منحنى الطلب: هو ذلك المنحنى الذي يبين العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها.

خصائص الطلب: يتسم منحنى الطلب على اي سلعة بالخصائص الاتية:

❖ **الميل سالب :**

$$\text{اي ان الميل} = \frac{\Delta س}{\Delta ك} = \frac{س_1 - س_2}{ك_1 - ك_2}$$

أي ان التغير في الاسعار مقسوما على التغير في الكميات اقل من الصفر.

❖ ينحدر المنحنى من اعلى الى اسفل.

٦- يجب التمييز بين سلعة معينة والرغبة فيها.

٧- الطلب الاقتصادي : هو الطلب المقرون بالقوة الشرائية أي بالقدرة على دفع الثمن.

٨- الطلب السلبي: الرغبة غير المقرونة بقوة شرائية.

٣-٤ محددات الطلب: تتمثل محددات الطلب فيما يلي:

أ- الدخل

ب-عدد المستهلكين.

ت- ذوق المستهلكين.

ث-اسعار السلع الاخرى.

٣-٥ التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب :

أ) التغير في الكمية المطلوبة:

تمدد وانكماش الطلب ، والتغير في الكمية المطلوبة يكون ناتج عن التغير في سعر السلعة ونستطيع ملاحظ التغير في الكمية المطلوبة من خلال الرسم المبين في المنحنى التالي:

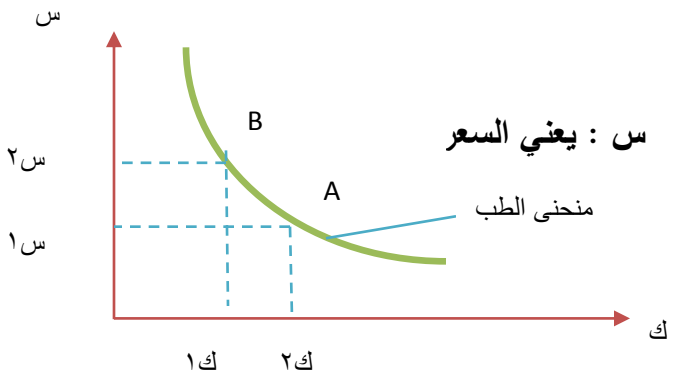

ك : تعني الكمية المطلوبة. **س : يعني السعر**

الشكل (١- ٣)

الشكل المرسوم أعلاه يبين الانتقال من النقطة (A) إلى النقطة (B) على منحنى الطلب أو العكس على نفس المنحنى، ويرجع ذلك إلى تغير السعر من (س١) إلى (س٢) أو من (س٢) إلى (س١)

فتغير الكمية المطلوبة من (ك١) إلى (ك٢) أو من (ك٢) إلى (ك١)، وهذا يدل على أن الحركة على نفس المنحنى هو المقصود بتمدد وانكماش الطلب.

نستطيع التعبير من خلال المنحنى عن التغير في الكمية المطلوبة وذلك يظهر نتيجة للتغير في السعر حيث نجد أن التغير يكون على نفس المنحنى إي الانتقال من نقطة إلى أخرى فعلى سبيل المثال من الجدول السابق نجد انه عندما يتغير السعر من ٢٥ إلى ٢٠ فان الكمية تتغير من ١٠ إلى ١٥ وبالتالي تنتقل من النقطة (A) إلى النقطة (B) . إذا التغير في الكمية المطلوبة يمثل التحرك من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب.

ب) التغير في الطلب:

التغير في الطلب : هو التغير الكامل من منحنى طلب إلى منحنى طلب أخر، وهذا يحدث إذا تغير احد العوامل المؤثرة على الطلب بخلاف السعر .

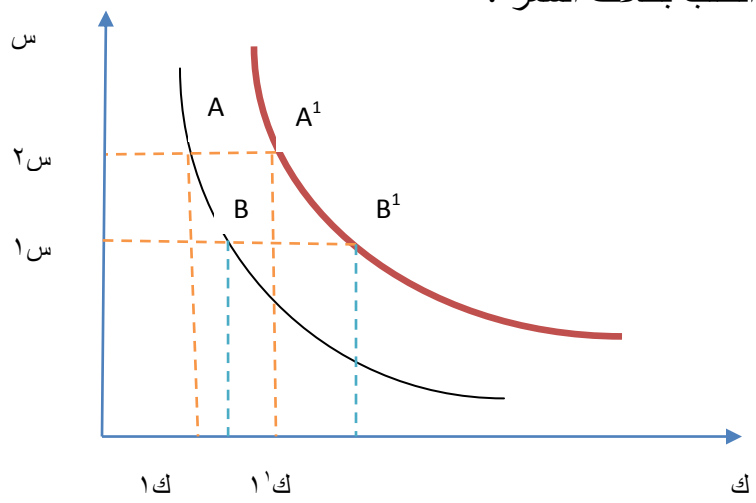

الشكل (١-٤)

من الرسم أعلاه يتضح الانتقال من النقطة (A) إلى النقطة (A١) يعنى أننا انتقلنا من منحنى طلب إلى منحنى طلب أعلى ويحدث ذلك مثلا في حال أن السعر ظل ثابت عند المستوى (س٢) وزاد دخل المستهلك فيزداد طلبة على السلعة من (ك١) إلى (ك١١) وأيضا نفس التحليل يحدث الانتقال من النقطة (B) إلى النقطة (B^1) وهذا هو المقصود بتغير الطلب.

٣-٥ العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الى الأعلى (اليمين).

العوامل التي تجعل منحنى الطلب ينتقل إلى اليمين هي:

١- زيادة عدد المستهلكين (أو زيادة عدد السكان)

٢- زيادة الدخل.

٣- زيادة الأذواق.

٤- زيادة أسعار السلع البديلة.

٥- انخفاض أسعار السلع المكملة.

العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى الأسفل (اليسار).

من أهم العوامل التي تجعل منحنى الطلب ينتقل إلى اليسار هي:

٦- انخفاض عدد المستهلكين (أو زيادة عدد السكان)

٧- انخفاض الدخل.

٨- انخفاض الأذواق.

٩- انخفاض أسعار السلع البديلة.

١٠- زيادة أسعار السلع المكملة.

تدريب ١ :

اذكر محددات الطلب؟

٣-٦ منحنى طلب المستهلك و طلب السوق:

منحنى طلب المستهلك : هو منحنى الطلب الفردي والذي تستخرجه من العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة وسعر هذه السلعة خلال فترة زمنية من الزمن مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب ثابته.

منحنى طلب السوق : يمثل مجموعة طلبات المستهلكلين الأفراد على سلعة معينة عند الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

يمكننا أن نعمم جميع النتائج الخاصة بدالة طلب مستهلك الفرد على سلعة ما على دالة طلب السوق.

مثال: لدينا طلب عدد من المستهلكين ونريد توضيح منحنى طلب السوق وذلك من خلال تجميع طلب المستهلكين الأفراد، كما يبين ذلك الجدول رقم(٣-٦)

جدول (٣-٦)

منحنى طلب المستهلك وطلب السوق

السعر	كمية الطلب (١)	كمية الطلب (٢)	كمية طلب الجميع (طلب السوق)
٧	٩	٨	١٧
٦	١٦	١٠	٢٦
٥	٢١	١٢	٣٣
٤	٢٦	١٤	٤٠
٣	٣١	١٦	٤٧
٢	٣٦	١٨	٥٤

ويمكن ايضاح ذلك من خلال الاشكال البيانية الاتية:

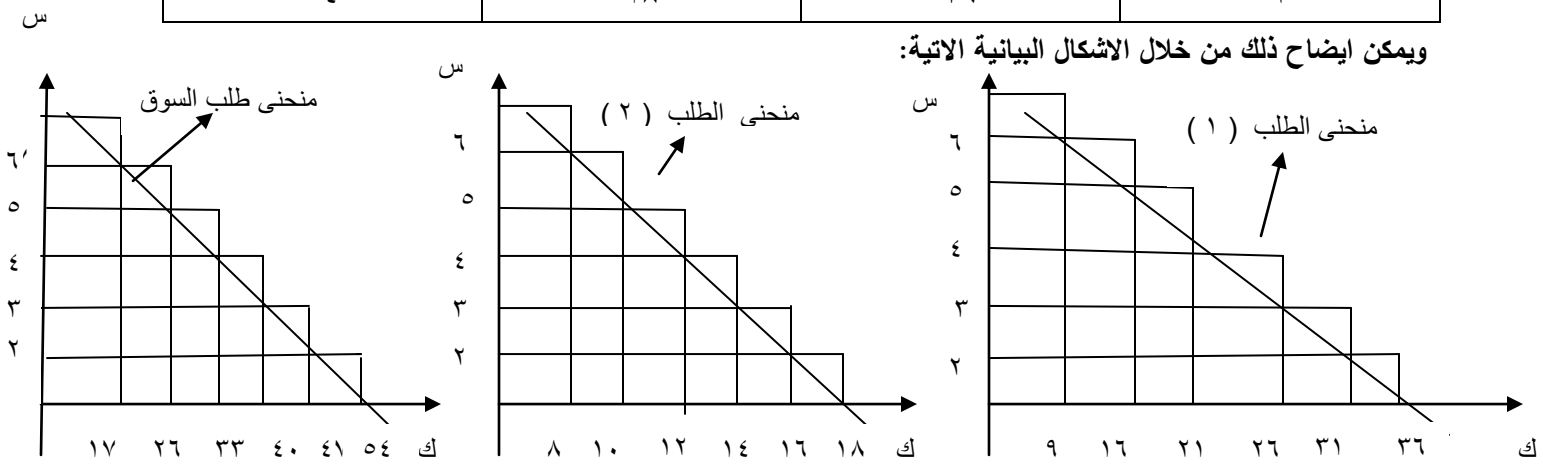

الشكل(١-٥)

٣ – ٧ المرونة:

المرونة: تعرف المرونة بأنها مدى استجابة المتغير التابع للتغير في المتغير المستقل.

مرونة الطلب السعرية: تعرف بأنها مدى استجابة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة للتغير في السعر.

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\Delta\%\text{ك}}{\Delta\%\text{س}} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$$

حيث أن :

س١ : تمثل السعر الأول المقابل للكمية الأولى في جدول الطلب.

س٢: تمثل السعر الثاني الذي يلي الأول والمقابل للكمية الثانية.

ك١: تمثل الكمية المطلوبة الأولى في جدول الطلب.

ك٢ : تمثل الكمية المطلوبة الثانية في جدول الطلب.

<u>أنواع مرونة الطلب:</u>هناك أنواع عديدة لمرونة الطلب

١- طلب عديم المرونة : وهو ذلك الطلب الذي تكون عنده مرونة الطلب مساوية للصفر وهذا يعني أن التغير في الكمية المطلوبة مساوية للصفر.

٢- طلب غير مرن : وهو ذلك الطلب الذي يكون عنده نسبة التغير في الكمية المطلوبة اقل من نسبة التغير في السعر ، وفي هذه الحالة فان مرونة الطلب اقل من الواحد.

٣- طلب متكافئ المرونة: وهو ذلك الطلب الذي يكون عنده نسبة التغير في الكمية المطلوبة مساوية لنسبة التغير في السعر ، وفي هذه الحالة فان مرونة الطلب تكون مساوية للواحد.

٤- طلب مرن: وهو ذلك الطلب الذي يكون عنده نسبة التغير في الكمية المطلوبة اكبر من نسبة التغير في السعر ، وفي هذه الحالة نجد أن مرونة الطلب اكبر من الواحد.

٥- طلب لانهائي المرونة : وهو ذلك الطلب الذي يكون عنده نسبة التغير في السعر مساويا للصفر، وفي هذه الحالة تكون مرونة الطلب مساوية لانهائي المرونة.

أمثلة تطبيقية على مرونة الطلب:

مثال ١ : شخص ما أراد شراء بعض الكميات المطلوبة من سلعة ما عند السعر ٥$ وطلب ٢ كيلوجرام من تلك السلعة وعندما تغير السعر إلى ٢$ كان الطلب ٢ كيلو جرام من تلك السلعة والمطلوب حساب مرونة الطلب وتحديد نوعية المرونة؟

الحل:

$$\text{المرونة} = \frac{\Delta\%\text{ك}}{\Delta\%\text{س}} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$$

وبما أن :

ك١ = ٢ ك٢ = ٢

س١ = ٥ س٢ = ٢

$$\text{المرونة} = \frac{2-2}{5-2} \times \frac{5}{2} = 0$$

إذا نجد أن المرونة مساوية للصفر وهذا يعني أن نوعية المرونة عديمة المرونة.

مثال ٢:

احسب معامل مرونة الطلب اذا زاد السعر من ٢$ الى ٣ $ مما ادى الى انخفاض الكمية المطلوبة من ٣٠ وحدة الى ٢٠ وحدة وحدد نوعية المرونة؟

الحل:

$$\text{المرونة} = \frac{\Delta\%\text{ك}}{\Delta\%\text{س}} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$$

وبما أن :

ك١ = ٣٠ ك٢ = ٢٠

س١ = ٢ س٢ = ٣

المرونة = $\frac{-2}{3} = \frac{2}{30} \times \frac{30-20}{2-3}$

الطلب غير مرن وهذا يعني أن نسبة التغير في السعر اكبر من نسبة التغير في الكمية .

مثال٣:

احسب معامل مرونة الطلب اذا تغير سعر الطن القمح من ١٢$ الى ١٠$ الامر الذي ادى الى زيادة الطلب من ٣٠ طن الى ٣٥ طن.

الحل:

المرونة = $\frac{\Delta\%ك}{\Delta\%س} = \frac{ك_2 - ك_1}{س_2 - س_1} \times \frac{س_1}{ك_1}$

وبما أن :

ك١ = ٣٠ ك٢ = ٣٥

س١ = ١٢ $ س٢ = ١٠ $

المرونة = $\frac{12}{12} = \frac{12}{30} \times \frac{30-35}{12-10} = 1$

الطلب متكافئ المرونة اي ان قيمة المرونة مساوية للواحد الصحيح ، وهذا يعني أن نسبة التغير في الكمية تساوي نسبة التغير في السعر.

مثال٤:

احسب مرونة الطلب اذا كانت الكمية المطلوبة ٢٠ وحدة عند السعر ١٠ وزاد الطلب الى ٥٠ وحدة عند السعر ١٠$ وحدد نوعية المرونه؟

الحل:

$$\text{المرونة} = \frac{\Delta\%\text{ك}}{\Delta\%\text{س}} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$$

وبما أن :

ك١ = ٢٠ ك٢ = ٥٠

س١ = ١٠ س٢ = ١٠

$$\text{المرونة} = \frac{10}{20} \times \frac{50-20}{10-10} = \infty$$

اذا نجد ان المرونة لانهائي المرونة وهذا يعني أن نسبة التغير في السعر مساوية للصفر.

تدريب٢:

١- احسب مرونة الطلب اذا زاد السعر من ٣٠ ريال الى ٥٠ ريال مما ادى الى انخفاض الكمية المطلوبة من ٥٠٠ وحدة الى ٣٠٠ وحدة وحدد نوعية المرونة وفسرها؟

٢- احسب مرونة الطلب اذا انخفض السعر من ٥٠ ريال الى ٤٠ ريال الامر الذي ادى الى ارتفاع الكمية المطلوبة من ٣٠٠ الى ٤٠٠ . وحدد نوعية المرونة وفسرها؟

٣-٨ العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب السعرية:

تتأثر مرونة الطلب السعرية بعدة عوامل من ابرزها ما يلي:

١- مدى وجود سلع كفيلة باشباع نفس الحاجة لدى المستهلك أي انه كلما كثرت البدائل كلما وصف الطلب بالمرونة وكلما قلت البدائل يكون الطلب عليها غير مرن.

مثال : تحول المستهلكين من استهلاك سلعة للحم البلدي الى استهلاك اللحم البلغاري عند ارتفاع سعر الاول وبقاء ثمن اللحم البلغاري ثابتاً.

٢- أعتبار السلعة ضرورية أم كمالية:

أ- كلما كانت السلعة ضرورية بالنسبة للمستهلك فان الطلب عليها غير مرن.

ب- السلع الكمالية يكون الطلب عليها كبير فهي توصف بالمرونة أي الطلب مرن .

٣- مقدار نصيب السلعة من دخل المستهلك.

أ- كلما زاد نصيب السلعة من دخل المستهلك كلما كان الطلب عليها مرناَ . مثال تغير ثمن سلعة بمقدار بسيط يؤثر على الكمية المطلوبة فيها مثل الاجهزة الكهربائية.

ب- اذا كان نصيب السلعة من دخل المستهلك ضئيلا فان الطلب عليها قليل المرونة، مثال سلعة الكبريت.

٤- حجم دخل المستهلك : ان طلب اصحاب الدخول الكبيرة (الاغنياء) على سلعة ما يكون اقل مرونة من اصحاب الدخول الصغيرة (الفقراء) على نفس السلعة.

اجابة التدريبات:

اجابة التدريب ١: محددات الطلب تتمثل فيما يلي:

١- الدخل. ٢- الذوق. ٣- العادات والتقاليد. ٤- اسعار السلع البديلة.

اجابة التدريب ٢:

أ) المرونة = $\frac{\Delta\%ك}{\Delta\%س} = \frac{ك_2 - ك_1}{س_2 - س_1} \times \frac{س_1}{ك_1}$

وبما أن :

ك١ = ٥٠٠ ك٢ = ٣٠٠

س١ = ٣٠ س٢ = ٥٠

المرونة = $\frac{30}{500} \times \frac{500-300}{30-50} = -0.6$

ب) المرونة = $\frac{\Delta\%\text{ك}}{\Delta\%\text{س}} = \frac{\text{ك}_1 - \text{ك}_2}{\text{س}_1 - \text{س}_2} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$

وبما أن :

ك١ = ٣٠٠ ك٢ = ٤٠٠

س١ = ٥٠ س٢ = ٤٠

المرونة = $1.66 = \frac{50}{300} \times \frac{300-400}{40-50}$

المراجع:

١- تحليل الاقتصاد الجزئي : د. طارق الحاج، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة –عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.

٢ – مبادئ الاقتصاد الكلي / د. صالح خصاونة، عمان ، ١٩٩٥.

٣- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

٤- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٥- محمود سمير طوبار واخرون (١٩٨٨) ، اصول التحليل الاقتصادي الجزئي، القاهرة ، مصر.

٦- كريج يكن (٢٠٠٨)، الاقتصاد الجزئي، ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الاولى، الطبعة الاجنبية (٢٠٠٦).

الوحدة الرابعة

اساسيات مرونة الطلب الدخلية والتبادلية

١- تمهيد: عزيزي الطالب بعد ان تعرفنا في الوحدة السابقة على مرونة الطلب الدخلية ومرونة الطلب التبادلية واهميته من خلال تتبعنا للكميات التي يكون المنتجون مستعدين لبيعها عند الاثمان المختلفة، نحاول في هذه المحاضرة دراسة مرونة الطلب الدخلية ومرونة الطلب التبادلية ومن ثم دراسة العرض ومعرفة العلاقة بين السعر والعرض، وايضا تم التعرف على التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة.

٢- اهداف الوحدة: عزيزي الطالب يتوقع منك بعد دراسة محتوى هذه الوحدة ان تكون قادرا على ان :

١- تتعرف على كيفية حساب مرونة الطلب الدخلية.

٢- تستطيع حساب مرونة الطلب التبادلية.

٣- تتعلم كيف يتم التفريق بين التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة.

٣ - قراءات مساعدة: يمكن الرجوع الى بعض المراجع والكتب التي يمكن ان تساعدك في فهم ذلك وهي :

- طارق الحاج (١٩٩٧)، الاقتصاد الجزئي ، طارق الحاج ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، ودار صفاء للنشر والتوزيع– عمان.
- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٤- المصطلحات الهامة: مرونة الطلب الدخلية – مرونة الطلب التبادلية - العرض – التغير في العرض – التغير في الكمية المعروضة.

٥- المحتوى العلمي :

- مرونة الطلب الدخلية.

- مرونة الطلب التبادلية

- المراجع

والان نحاول ان نتعرف على الوحدة بشكل اكثر تفصيل على النحو الاتي:

٤-١ مرونة الطلب الدخلية:

تعريف مرونة الطلب الدخلية: هي مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة للتغير في الدخل.

العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما ودخل المستهلك هي علاقة طردية وهذا بالنسبة للسلع العادية.

السلع الردئية (الدنيا): زيادة الدخل تؤدي الى نقص الكمية المطلوبة منها.

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\Delta\%\text{ك}}{\Delta\%\text{د}} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{د}_2 - \text{د}_1} \times \frac{\text{د}_1}{\text{ك}_1}$$

حيث ان : ك : تعني الكمية المطلوبة، و د : تعني الدخل

مثال١: احسب مرونة الطلب الدخلية اذا زادت الكمية المطلوبة من ٣ وحدات الى ٥ وحدات عندما زاد الدخل من ٦٠ الى ٧٠ وحدد نوعية السلعة؟

الحل :

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\Delta\%\text{ك}}{\Delta\%\text{د}} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{د}_2 - \text{د}_1} \times \frac{\text{د}_1}{\text{ك}_1}$$

$$\text{مرونة الطلب الدخلية:} \quad \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{د}_2 - \text{د}_1} \times \frac{\text{د}_1}{\text{ك}_1} = \frac{3-5}{60-70} \times \frac{60}{3} = 4$$

نجد ان مرونة الطلب الدخلية اكبر من الواحد الصحيح وهذا يعني ان السلعة عادية

واذا كانت اشارة معامل مرونة الطلب الدخلية سالبة فهذا يعني ان

- ٤ زيادة دخل المستهلك تؤدي الى نقصان الكمية التي ستطلبها من السلعة .
- ٥ وفي هذه الحالة نجد ان السلعة دنيا (ردئية).

تدريب ١:

اذا تغير الدخل من ٢٠٠٠ ريال الى ٨٠٠٠ ريال الامر الذي ادى الى زيادة الكمية المطلوبة للسلعة من ١٠ كيلو الى ٢٠ كيلو احسب مرونة الطلب الدخلية وبين نوع السلعة ؟

٤-٢ مرونة الطلب التبادلية (التقاطعية):

تعريف مرونة الطلب التقاطعية : تمثل مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة للتغير في سعر سلعة اخرى.

ويطلق على مرونة الطلب التبادلية " بمرونة الطلب لثمن سلعة اخرى" حيث مر علينا سابقا السلع البديلة والسلع المكملة .

علمنا ان العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر السلعة البديلة هي علاقة طردية.

العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة وسعر السلعة المكملة هي علاقة عكسية.

$$\text{مرونة الطلب التبادلية} = \frac{ك_2 - ك_1}{س_2 - س_1} \times \frac{س_1}{ك_1}$$

ك٢: الكمية المطلوبة الثانية للسلعة الأولى. ك١: الكمية المطلوبة الاولى للسلعة الاولى.

س٢ : السعرالثاني للسلعة الثانية (السلعة الاخرى). س١: السعر الاول للسلعة الثانية. (السلعة الاخرى)

- ❖ اذا كانت قيمة مرونة الطلب التبادلية موجبة اي اكبر من الصفر فهذا يعني ان السلعتين بديلتين لبعض.
- ❖ اذا كانت قيمة مرونة الطلب التبادلية سالبة اي اقل من الصفر فهذا يعني ان السعلتين مكملتين لبعض.

❖ اذا كانت قيمة مرونة الطلب التبادلية مساوية للصفر فهذا يعني ان السعلتين مستقلتين وبالتالي لا يوجد علاقة بين السلعتين.

مثال١: احسب مرونة الطلب التبادلية (التقاطعية) اذا تغير سعر السلعة من ٤ ريال الى ٣,٥ ريال في حين ان الكمية المطلوبة من السلعة الاخرى (الاولى) عند ٢١ كيلو جرام والكمية الثانية عند ١٩ كيلو جرام. وحدد نوعية السعلتين.

الحل:

$$\text{مرونة الطلب التبادلية} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$$

$$\text{مرونة الطلب التبادلية} = \frac{4}{21} \times \frac{21-19}{4-3.5} = 0.76$$

نجد ان قيمة مرونة الطلب التبادلية موجبة وهذا يعني ان السلعتين بديلتين.

تدريب٢:: احسب مرونة الطلب التبادلية اذا كان سعر السعلة تغير من ٣٠ ريال الى ٣٥ ريال في حين ان الكمية المطلوبة الاخرى تغير من ٢٥ وحدة الى ٢٢ وحدة وحدد نوعية السلعتين؟

مثال ٢: احسب مرونة الطلب التبادلية اذا كان سعر السلعة تغير من ٤٢ ريال الى ٦٠ ريال في حين أن السلعة الثانية كانت الكمية المطلوبة الاولى عند ٤٠ وحدة والكمية المطلوبة الثانية من السلعة الاولى عند ٤٠ وحدة ايضا، وحدد نوعية السلعتين.

الحل:

$$\text{مرونة الطلب التبادلية} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$$

$$\text{مرونة الطلب التبادلية} = \frac{42}{40} \times \frac{40-40}{42-60} = 0$$

وهنا نجد ان نوع السلعتين مستقلتين.

اجابة التدريبات:

اجابة التدريب ١:

مرونة الطلب الدخلية = $\frac{\Delta\%\text{ك}}{\Delta\%\text{د}} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{د}_2 - \text{د}_1} \times \frac{\text{د}_1}{\text{ك}_1}$

مرونة الطلب الدخلية: = [(٢٠ – ١٠)/(٨٠٠٠-٢٠٠٠))] * (١٠/٢٠٠٠)= ٦/٢ وهي موجبة وهذا يعني ان السلعة عادية

اجابة التدريب٢: لحساب مرونة الطلب التبادلية

مرونة الطلب التبادلية = $\frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$

مرونة الطلب التبادلية = $\frac{30}{25} \times \frac{25-22}{30-35} = -0.72$

وهنا نجد ان قيمة مرونة الطلب التبادلية سالبة وهذا يعني ان نوع السلعتين مكملتين لبعض.

المراجع:

١- تحليل الاقتصاد الجزئي : د. طارق الحاج، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة –عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.

٢ – مبادئ الاقتصاد الكلي / د. صالح خصاونة، عمان ، ١٩٩٥.

٣- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

٤- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٥- محمود سمير طوبار واخرون (١٩٨٨) ، اصول التحليل الاقتصادي الجزئي، القاهرة ، مصر.

٦- كريج يكن (٢٠٠٨)، الاقتصاد الجزئي، ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الاولى، الطبعة الاجنبية (٢٠٠٦).

الوحدة الخامسة

اساسيات العرض ومحدداتها

- **- تمهيد:عزيزي الطالب ان هذه الوحدة تركز على محددات العرض وعلى مرونة العرض السعرية واشكال تلك المرونات، ومن ثم اخذ بعض التطبيقات في كيفية حساب مرونة العرض السعرية ، ودراسة مرونة العرض في المدى القصير والمتوسط والطويل.**
- **- اهداف المحاضرة : عزيزي الطالب انه يفترض منك بعد دراسة هذه المحاضرة ان تكون قادرا على ان :**
  - **١- تحلل العوامل التي تؤثر على العرض (محددات العرض).**
  - **٢- تتعرف على مرونة العرض السعرية وكيفية حساب تلك المرونات.**
  - **٣- تستطيع تحليل مرونة العرض في المدى القصير والمتوسط والطويل.**
- **– قراءات مساعدة: يمكن الرجوع الى بعض المراجع والكتب التي يمكن ان تساعدك في فهم ذلك وهي :**

- طارق الحاج (١٩٩٧)، الاقتصاد الجزئي ، طارق الحاج ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، ودار صفاء للنشر والتوزيع– عمان.
- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

- **المصطلحات الهامة: مرونة العرض – محددات العرض – المدى القصير – المدى المتوسط - المدى الطويل.**
- **المحتوى العلمي:**

- العرض.
- العوامل المؤثرة على عرض السلعة .
- دراسة علاقة السعر والكمية المعروضة.

- **دالة العرض.**
- **التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة.**
- **منحنى عرض المنتج ومنحنى عرض السوق.**
- **مرونة العرض السعرية.**
- **مرونة العرض في المدى القصير والمتوسط والطويل.**

وبعد ان تناولنا ذلك فاننا سوف نستعرض تلك المواضيع بتفصيل اكثر على النحو الاتي:

٥-١ العرض: يعرف بأنه الكميات التي يكون المنتجون (البائعون) مستعدين لبيعها عند الاثمان المختلفة في فترة معينة مع افتراض بقاء الاشياء الاخرى على حالها.

قانون العرض : ينص على انه كلما زاد السعر زاد العرض للكمية المعروضة بافتراض ثبات العوامل الاخرى .

٥-٢ دراسة علاقة السعر والكمية المعروضة:

تقوم الدراسة من خلال تثبيت العوامل الاخرى (اثمان عناصر الانتاج، و المستوى الفني للانتاج و السياسات المالية للدولة، و تنبؤات المنتجين بالاسعار المستقبلية، والعوامل الطبيعية) ويسمى ذلك بفرضية بقاء الاشياء الاخرى على حالها.

مثال: في هذا المثال لدينا بيانات السعر والكمية المعروضة على النحو الأتي:

جدول (٥-٣)

العلاقة بين السعر والكمية المعروضة

السعر (س)	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
الكمية المعروضة (ك)	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٠	١٠

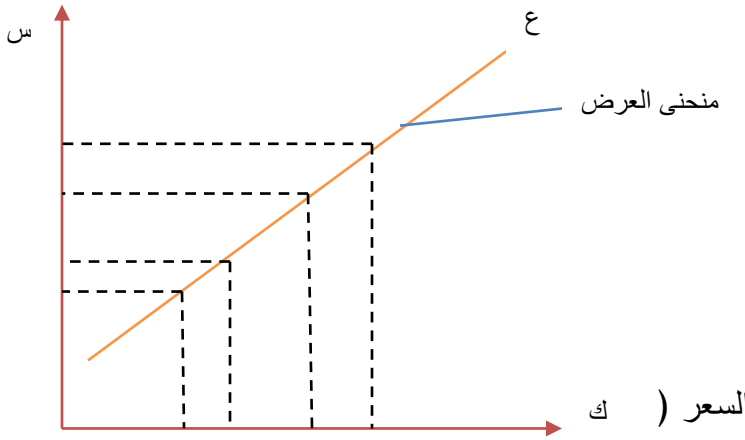

الشكل (١- ٦)

المتغير المستقل: هو السعر (ك).

المتغير التابع : الكمية (ك).

٥-٣ دالة العرض:

عبارة عن العلاقة الدالية التي تربط المتغير التابع بالمتغير المستقل ولذلك فان محددات العرض تتمثل فيما يلي:

١- سعر السلعة.

٢- أسعار عناصر الإنتاج.

٣- المستوى الفني للإنتاج.

٤- الضرائب.

٥- عدد المنتجين.

٥-٤ التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة:

أ- **التغير في العرض:** يعني انتقال منحنى العرض بأكملة الى اليمين ، وهذا يعني أن الكمية المعروضة عند سعر ثابت عما كانت عليه.

ويكون هذا الانتقال نتيجة تأثير عوامل اخرى غير السعر على العرض مثل

- ❖ تغير تكاليف الانتاج (بالانخفاض) أو الارتفاع .

❖ تغير الكفاءة الفنية في الانتاج.

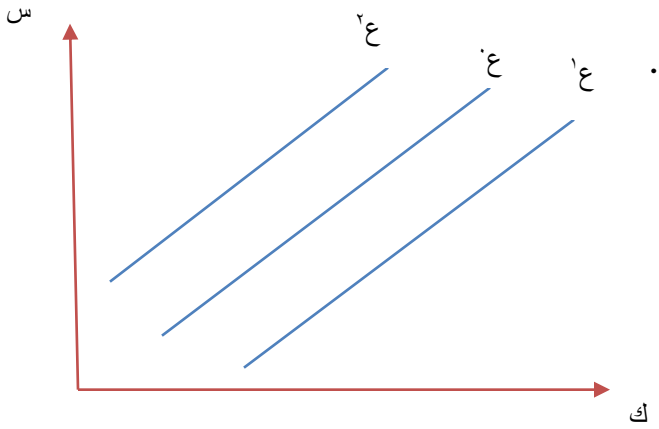

الشكل (١-٧)

ب- **التغير في الكمية المعروضة:** يعني الانتقال من نقطة الى اخرى على نفس منحنى العرض وهذا التغير يكون ناتج عن التغير في السعر، مع ثبات باقي العوامل الاخرى.

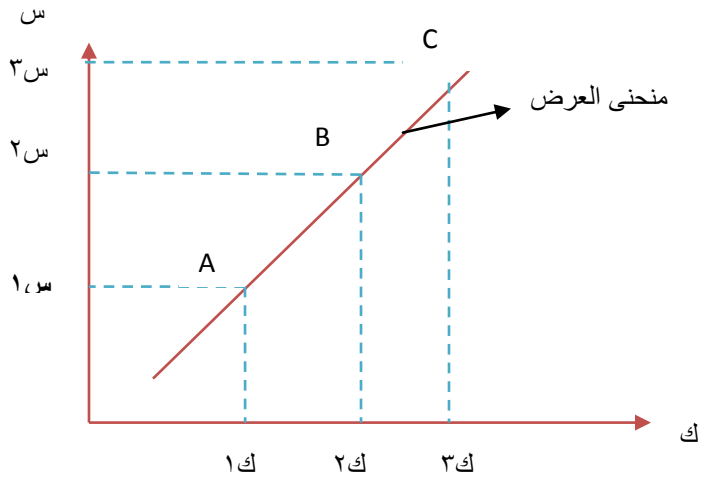

الشكل (١-٨)

٥-٥ العوامل التي تؤثر على العرض (محددات العرض):

١- اثمان عناصر الانتاج : ويلاحظ من خلال هذا العامل ما يلي :

أ- اذا ارتفعت اسعار عناصر الانتاج لا يكون المستفيد الاول المنتج لذلك فان الكمية المعروضة تقل.

ب- اذا انخفضت اسعار عناصر الانتاج يستفيد المنتج وبالتالي فان الكمية المعروضة تزداد.

وهذا ينتج في حال ارتفاع اسعار عناصر الانتاج فان منحنى العرض ينتقل الى اليسار واذا انخفضت اسعار عناصر الانتاج فان منحنى العرض ينتقل الى اليمين.

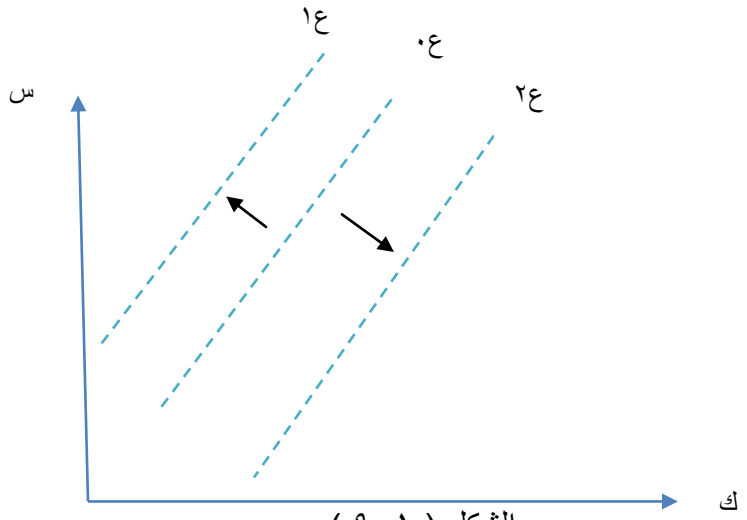

الشكل (١- ٩)

٢- **المستوى الفني للانتاج (التقدم التكنولوجي)** : يوجد لهذا العامل حالتين وهما :

أ- **الحالة الاولى** : تطور المعرفة الفنية والتكنولوجية واستخدامها في العملية الانتاجية وامكانية احلال عناصر الانتاج محل بعضها والتي تعرف بمرونة الاحلال تؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج يقتضي ان الربح يزداد بالنسبة للمنتج وبالتالي يزيد من كمية العرض وفي هذه الحالة ينتقل منحنى العرض الى اليمين.

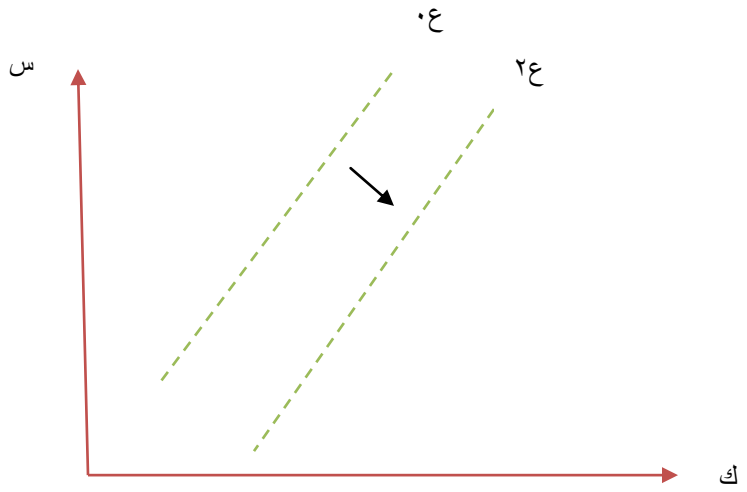

الشكل (١- ١٠)

ب- **الحالة الثانية**: تدني المستوى الفني للانتاج يؤدي الى زيادة التكاليف وبالتالي الى تقليل الارباح مما يؤدي بدفع المنتجين الى تقليل الكميات المعروضة من السلعة ، و من ثم ينتقل منحنى العرض الى اليسار.

٣- **السياسات المالية للدولة:** هناك العديد من الاجراءات التي تقوم بها الدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية ومن ابرز ادوات السياسات المالية ما يلي:

أ) **فرض ضريبة على سلعة ما لتحد من استهلاكها :** فرض الضريبة على هذه السلعة يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي الى نقص الكميات المعروضة منها ، وفي هذه الحالة نجد ان العلاقة بين الضرائب والكميات المعروضة علاقة عكسية.

ب) **تقديم المعونات للمنتجين أو تخفيضها:** اذا زادت المعونات فهذا يعني ان الدولة تتحمل جزء من تكاليف انتاج السلعة فتزيد الكميات المعروضة منها ، وفي هذه الحالة نجد ان العلاقة بين المعونات التي تقدمها الدولة لسلعة ما والكميات المعروضة من هذه السلعة علاقة طردية.

اذاَ زيادة الضرائب أو تخفيض المعونات يؤديان الى انتقال منحنى العرض الى اليسار.

وتخفيض الضرائب أو زيادة المعونات يؤديان الى انتقال منحنى العرض الى اليمين.

٤- العوامل الطبيعية: اذا كانت العوامل الطبيعية مناسبةلانتاج سلعة يقتضي أن منحنى العرض ينتقل الى اليمين ، واذا كانت العوامل الطبيعية غير مناسبة (رديئة) فان الكميات المعروضة من السلعة تقل وبالتالي ينتقل منحنى العرض الى اليسار. اذا العلاقة بين الكميات المعروضة من السلعة والعوامل الطبيعية علاقة طردية.

٥- تنبؤات المنتجين بالاسعار المستقبلية : توقع المنتجين ان الاسعار للسلع سوف ترتفع في المستقبل فانهم يحجمون عن عرض كميات السلعة (يقل عرض السلعة) يقتضي ان منحنى العرض ينتقل الى اليسار.

٥-٦ منحنى عرض المنتج ومنحنى عرض السوق:

منحنى عرض المنتج هو المنحنى الذي نستخرجه من خلال الرسم البياني لجدول العرض.

منحنى عرض السوق: هو عبارة عن تجميع لمنحنيات العرض الفردية بمعنى تجميع للكميات المعروضة من قبل جميع المنتجين عند كل سعر.

مثال: وجود اثنين من المنتجين للتبسيط فقط:

جدول (٥-٦)

منحنى عرض المنتج وعرض السوق

السعر	المنتج الأول	المنتج الثاني	عرض السوق
١٢	١٥	١٦	٣١
٨	١٠	١٣	٢٣
٤	٥	٦	١١

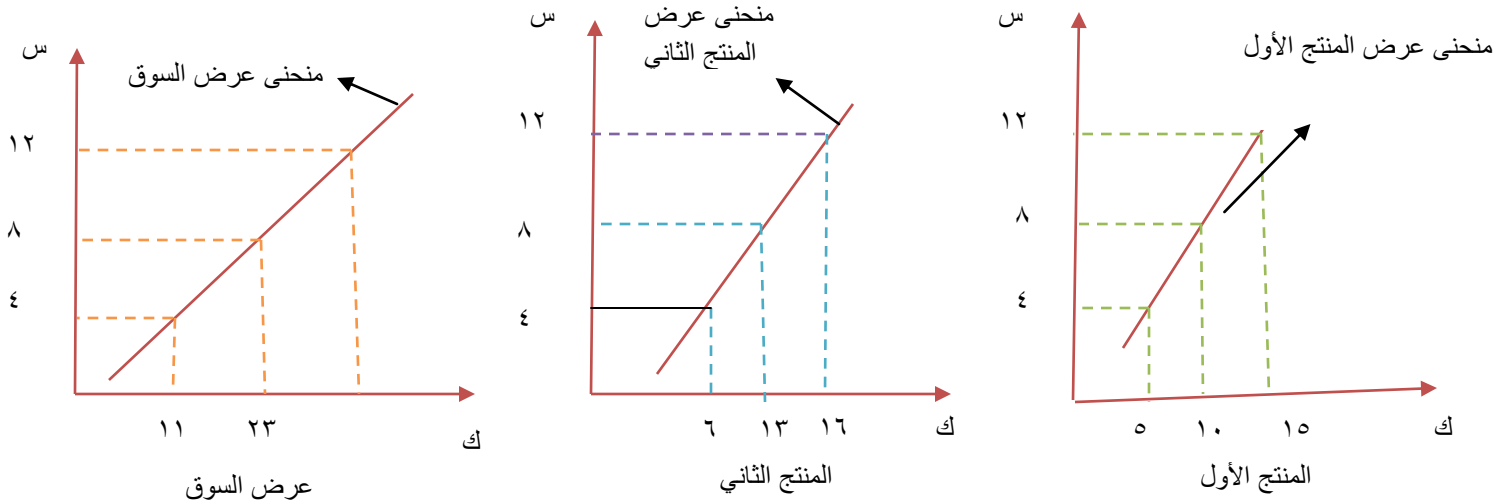

الشكل (١- ١١)

٥-٧ مرونة العرض السعرية:

٣١

- **تعريف مرونة العرض السعرية:** تمثل مدى استجابة الكميات المعروضة من سلعة ما للتغير في سعرها.

$$\text{مرونة العرض السعرية} = \frac{\Delta\%\text{ك}}{\Delta\%\text{س}} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$$

أشكال (أنواع) مرونة العرض: هناك أنواع عديدة لمرونة العرض من أبرزها ما يلي:

١- عرض عديم المرونة: هو ذلك العرض الذي تكون درجة مرونته مساوية للصفر وهذا يعني ان التغير في السعر يساوي الصفر. وفي هذه الحالة يمكننا ان نقول بان العرض عديم المرونة يمثل العرض الذي تتغير عنده الكمية المعروضة مهما تغير السعر. ومن اهم سماته انه السعر متغير بينما الكمية المعروضة ثابته ، منحنى العرض يأخذ شكل الخط المستقيم الموازي للمحور السيني.

٢- عرض غير مرن : قليل المرونة : هو ذلك العرض الذي يكون فيه التغير النسبي في الكمية المعروضة اقل من التغير النسبي في السعر، وعنده تكون درجة مرونة العرض اقل من واحد ، كما ان اهم سماته ان التغير النسبي في السعر يؤدي الى تغير نسبي في الكمية المعورضة ، ومنحنى العرض يكون شديد الانحدار ويشبه الخط المستقيم الموازي للمحور الرأسي.

٣- عرض متكافئ المرونة: وهو ذلك العرض الذي يكون فيه التغير النسبي في السعر مساويا للتغير النسبي في الكمية المعروضة. ومن اهم سماته ان التغير النسبي في السعر يؤدي الى تغير نسبي مساويا له في الكمية المعروضة.

٤- عرض مرن : هو ذلك العرض الذي يؤدي فيه التغير النسبي في السعر الى تغير نسبي اكبر في الكمية المعروضة. ومن اهم سماته ان التغير النسبي في الكمية المعروضة اكبر من التغير النسبي في السعر (منحنى العرض قليل الانحدار وأقرب ما يكون الى الخط المستقيم الموازي للمحور الافقي).

٥- عرض لانهائي المرونة: هو ذلك العرض الذي تبقى فيه الاسعار ثابته والكميات المعروضة متغيرة. ومن اهم سماته ان التغير النسبي في السعر مساويا صفر، ودرجة مرونة العرض مالانهاية ومنحنى العرض يأخذ شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الافقي.

أمثلة تطبيقية على مرونة العرض:

١) احسب مرونة العرض من سلعة ما عندما تتغير الأسعار من ٤ ريال إلى ٥ ريال في حين أن الكمية المعروضة الأولى كانت عند ١٠ وحدات والكمية المعروضة الثانية عند ١٠ وحدات، وحدد نوعية المرونة؟

الحل:

$$\text{مرونة العرض السعرية} = \frac{\Delta\%ك}{\Delta\%س} = \frac{ك_2 - ك_1}{س_2 - س_1} \times \frac{س_1}{ك_1}$$

مرونة العرض السعرية = $\frac{4}{10} \times \frac{10-10}{4-5} = 0$

وهنا نجد ان المرونة عديمة وهذا يعني التغير في الكمية المعروضة مساوي للصفر.

تدريب ٢: احسب مرونة العرض لسلعة ما تتغير كميته من ٢٠ وحدة الى ٢٢ وحدة نتيجة لتغير السعر من ٢٠ ريال الى ٢٤ ريال وحدد نوعية المرونة؟

٣: احسب مرونة العرض لسلعة ما تغير سعرها من ١٠ ريال إلى ١٥ ريال مما أدى إلى تغير الكمية المعروضة من ١٠ وحدات إلى ٣٠ وحدة وبين نوعية المرونة؟

الحل:

مرونة العرض السعرية = $\frac{\Delta\% \text{ك}}{\Delta\% \text{س}} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$

٢)

مرونة العرض السعرية = $\frac{10}{10} \times \frac{10-30}{10-15} = 4$

وهنا نجد أن نوعية المرونة أنها مرنة لان درجة المرونة اكبر من الواحد.

- **مثال ٤** : احسب مرونة العرض لسلعة ما لم يتغير سعرها أي أن السعر تغير من ١٠ ريال إلى ١٠ بينما الكمية المعروضة الأولى كانت عند ٢٠ وحدة والكمية الثانية عند ٥٠ وحدة وبين نوعية المرونة؟

الحل:

مرونة العرض السعرية = $\frac{\Delta\% \text{ك}}{\Delta\% \text{س}} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$

مرونة العرض السعرية = $\frac{10}{20} \times \frac{20-50}{10-10} = \infty$ (أي أن المرونة تساوي مالا نهاية)

وهذا يعني ان التغير في السعر مساويا للصفر.

العوامل التي تؤثر على مرونة العرض: يظهر بأن مرونة العرض تتأثر بالعديد من العوامل من ابرزها ما يلي:

١- قابلية السلعة للتخزين:

أ) اذا كانت السلعة قابلة للتخزين فان درجة مرونتها تكون كبيرة.

ب) اذا كانت هذه السلعة غير قابلة للتخزين فان درجة مرونتها تكون قليلة.

الاسباب: -

- في حالة التخزين يستطيع المنتج ان ينتظر ارتفاع الاسعار
- اذا كانتا لسلعة لا يمكن تخزينها ففي هذه الحالة لابد من بيعها بالسعر السائد في السوق.

٢- نفقات مراحل الانتاج :

أ) اذا كانت نفقات مراحل انتاج السلعة متناقصة فان درجة المرونة تكون كبيرة .

ب) اذا كانت نفاقات مراحل الانتاج متزايدة فان درجة المرونة تكون قليلة .

٣- قابلية عناصر الانتاج للانتقال:

أ)اذا كانت عناصر الانتاج قابلة للانتقال من انتاج سلعة الى اخرى يقتضي ان تكون درجة المرونة كبيرة.

ب) اذا كانت عناصر الانتاج غير قابلة للانتقال تكون درجة المرونة قليلية.

٤- الفترة اللازمة لانتاج السلعة :

أ) السلعة التي يكون فترة انتاجها سريعة تكون درجة مرونتها كبيرة.

ب) السلع التي يكون فترة انتاجها طويلة تكون درجة مرونتها قليلية.

٥-٨ مرونة العرض في المدى القصير والمتوسط والطويل:

تتأثر مرونة عرض سلعة ما بإمكانية المنتج في التحكم بكمية الإنتاج.

أ) إذا استطاع المنتج ان يزيد من عرض إنتاجه أي ان يعرض كميات اكثر عند ارتفاع الأسعار. وفي هذه الحالة يعتبر العرض مرن.

ب) اذا كانت تلك الإمكانية من الصعوبة بحيث لا يستطيع المنتج معها أن يقدم إلى السوق منتجات أو ان ينسحب منه، وذلك يعود إلى ان ظروف إنتاجه لا تسمح له بزيادة عرضه بدرجة كبيرة عند ارتفاع الثمن او بالتقليل منه حالة انخفاضه. وفي هذه الحالة يعتبر العرض غير مرن.

يتضح أن تلك الإمكانية من حيث صعوبتها أو سهولتها تتوقف على المدة التي تأخذها بعين الا عتبار.

العرض في المدة القصيرة:

- ❖ تتوقف المرونة الخاصة بالعرض لسلعة معينة او مجموعة معينة من السلع على الكمية المخزونة او الموجودة منها في تلك المدة أي في المدة القصيرة.
- ❖ بقدر ما تكون الكمية كبيرة بقدر ما استطاع المنتج أن يزيد في عرضها عند ارتفاع سعرها وبالتالي يكون عرض مرناَ.
- ❖ اما اذا كانت تلك الكمية صغيرة بحيث تجعل من الصعوبة زيادة عرضها عند ارتفاع سعرها فيكون العرض في هذه الحالة غير مرن.

- ❖ تخفيض الكمية المعروضة عند انخفاض الثمن يتوقف على قابلية السلعة للتخزين (الغير معرض للتلف)
- ❖ إذا كانت السلعة سلعة سريعة التلف (كالفاكهة والخضار) مما يصعب تخزينها يضطر المنتج ببيعها مهما انخفض السعر. وبالتالي عرض السلعة غير مرن.

ما هي الاستثناءات التي يمكن جعل عرض السلعة مرن؟

١) إذا توفرت لهذه السلعة أسواق جديدة .

٢) إذا لم يخفض فيها السعر.

٣) هناك مقدرة على بيعها في تلك الأسواق.

إذا نقول أن العرض في المدة القصيرة يتوقف على الكمية المخزنة من السلعة بالنسبة لارتفاع الأسعار وعلى قابليتها للتخزين بالنسبة لانخفاض الأسعار.

تدريب ٢: ما هي الاستثنئات التي تجعل العرض مرن؟

٥-٩ العرض في المدة المتوسطة والمدة الطويلة:

- ❖ تتوقف مرونة العرض على مقدرة المنتجين في تغير انتاجهم (بالكمية والنوع) وبالزيادة او بالنقصان تبعا لارتفاع سعر السلعة أو انخفاضة.
- ❖ يتوقف مرونة العرض على امكانية زيادة عناصر الانتاج او تنقلها من صناعة لأخرى بحيث انه كلما زاد السعر للسلعة كلما زادت الكمية المعروضة. ولكن بشرط

١) الا تؤدي زيادة الانتاج الى زيادة في متوسط النفقة وهذا يؤدي الى مرونة في العرض.

٢) اذا انخفض الثمن تتوقف مرونة العرض على امكانية تنقل عناصر الانتاج والتوجه نحو الانتاج الاخر.

❖ اذا كان من الصعوبة تنقل عناصر الانتاج من سلعة لاخرى يؤدي الى صعوبة التغير (تنقل عناصر الانتاج من سلعة لاخرى وبالتالي يكون هناك) صعوبة في التغير في الكمية المعروضة منها تبعا لتغير السعر ومن ثم يكون عرضها غير مرن.

اجابة التدريبات :

اجابة التدريب ١:

لحل التدريب ١ بما ان

ك١ = ٢٠ ، ك٢ = ٢٢

س١ = ٢٠ ، س٢= ٢٤

مرونة العرض السعرية = $\frac{\Delta\%ك}{\Delta\%س} = \frac{ك_2 - ك_1}{س_2 - س_1} \times \frac{س_1}{ك_1}$

مرونة العرض السعرية = $\frac{1}{2} = \frac{20}{20} \times \frac{20-22}{20-24}$

وهنا نجد ان نوعية المرونة غير مرن لان درجة المرونة اقل من الواحد.

اجابة التدريب٢:

الاستثناءات التي يمكن جعل عرض السلعة مرن.

١) إذا توفرت لهذه السلعة أسواق جديدة .

٢) إذا لم يخفض فيها السعر.

٣) هناك مقدرة على بيعها في تلك الأسواق.

المراجع:

٣- تحليل الاقتصاد الجزئي : د. طارق الحاج، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة –عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.

٢ – مبادئ الاقتصاد الكلي / د. صالح خصاونة، عمان ، ١٩٩٥.

٣- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

٤- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٥- محمود سمير طوبار واخرون (١٩٨٨) ، اصول التحليل الاقتصادي الجزئي، القاهرة ، مصر.

٦- كريج يكن (٢٠٠٨)، الاقتصاد الجزئي، ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الاولى، الطبعة الاجنبية (٢٠٠٦).

الوحدة السادسة

التوازن تفاعل العرض والطلب

١- **تمهيد:** عزيزي الطالب بعد ان تم التعرف على كلا من الطلب والعرض في الوحدات السابقة فانه من الاهمية التعرف على الية التوازن في السوق من خلال تفاعل كلا من الطلب والعرض .

٢- **اهداف الوحدة : تهدف هذه الوحدة الى ما يلي:**

- **التعرف على كيفية ايجاد نقطة التوازن وايجاد الكمية التوازنية والسعر التوازني.**
- **التعرف على احتمالات تغييرات ظروف الطلب والعرض.**

٣- قراءات مساعدة: يمكن الرجوع الى بعض المراجع والكتب التي يمكن ان تساعدك في فهم ذلك وهي :

- طارق الحاج (١٩٩٧)، الاقتصاد الجزئي ، طارق الحاج ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، ودار صفاء للنشر والتوزيع- عمان.
- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٤- المصطلحات : التوازن – السعر التوازني – الكمية التوازنية.

٥- المحتوى العلمي:

- **التوازن بين العرض والطلب.**

- **كيف يتحدد سعر التوازن.**
- **التغيرات في ظروف الطلب والعرض.**

وسوف يتم تناول ذلك على النحو الاتي:

٦-١ التوازن بين العرض والطلب:

تعرفنا سابقا على الطلب والعرض وتعلمنا كيف يكون التغير في العرض والطلب وكذلك التغير في الكمية المطلوبة والكمية المعرضة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الاتي.

جدول (٦-١)

توضيح الكمية التوازنية والسعر التوازني وحساب فائض الطب وفائض العرض

السعر	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة	فائض الطلب	فائض العرض
2	280	0	280	▪ 280
4	200	50	150	▪ 150
6	160	60	140	▪ 140
8	80	80	0	0
10	40	120	▪ 80	80
15	19	200	▪ 180	181
			▪	

ونحاول ألان أن نجمع بين منحنى العرض ومنحنى الطلب

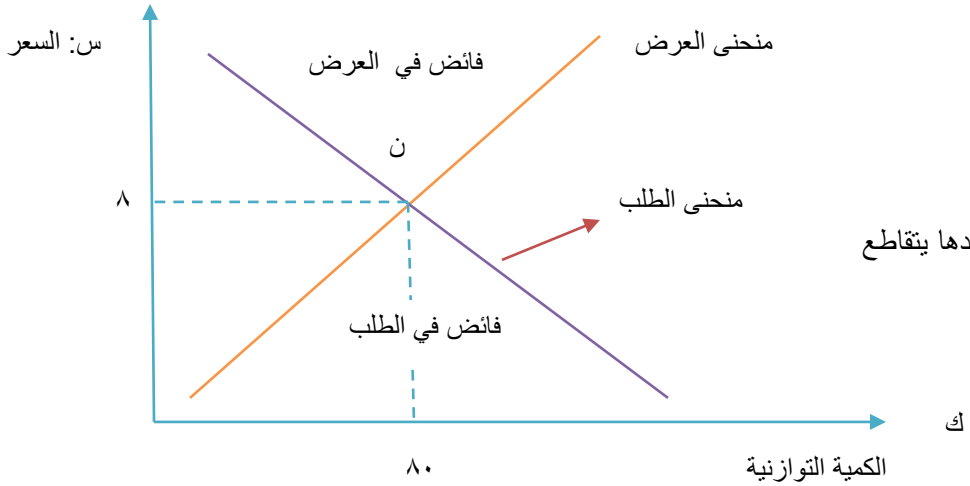

ن: تعني نقطة التوازن والتي عندها يتقاطع

الشكل (١-١٢)

- من خلال الشكل أعلاه نجد الأتي:

١) كلما زاد السعر زادت الكمية المعروضة وتنخفض الكمية المطلوبة، اذا نجد أن الفائض في الطلب يتناقص، وبالتالي هناك يكون فائض في العرض.

الفائض : هو الفرق بين الكمية المعروضة والمطلوبة.

٢) كلما انخفض السعر زدات الكمية المطلوبة وتنخفض الكمية المعروضة. وهنا نجد ان الفائض يكون في الطلب. بينما الفائض في العرض يقل او يتناقص.

٣) الكمية المعروضة = الكمية المطلوبة عند السعر التوازني .

٤) ارتفاع الاسعار فوق السعر التوازني يحدث فائض في العرض.

٥) انخفاض الاسعار تحت السعر التوازني يحدث فائض في الطلب.

- السعر التوازني (ثمن التوازن): هو السعر الذي يتساوى عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة. أو هو الذي لا توجد عنده رغبة في التغير.

٦-٢ كيف يتحدد سعر التوازن؟

للاجابة على ذلك هناك حالتين:

أ) الحالة الاولى: اذا أخذنا ثمن أعلى من ثمن التوازن وليكن ١٠ $ فان الكمية المعروضة عنده تكون عند ١٢٠ ويكون اكبر من الكمية المطلوبة (٤٠)، والسبب الرئيسي هو ان الثمن الاعلى أغرى المنتجين على زيادة العرض وحمل المستهلكين على التقليل من طلبهم وفي هذه الحالة نجد انه هناك فارق بين العرض والطلب، مما يؤدي الى تغيير الثمن في اتجاه الانخفاض وبالتالي يضطر المنتجون لتخفيض الثمن للتخلص من فائض العرض. اذا بانخفاض الثمن يزداد الطلب ويقل العرض حتى يتعادلا عند مستوى السعر التوازني عند (٨) وعندها لا داعي لمزيد من الانخفاض.

ب) الحالة الثانية: انخفض السعر (الثمن) ادى الى زيادة الطلب وبالتالي يقل العرض وليكن الثمن عند (٦) فان الكمية المعروضة عند (٦٠) في حين أن الكمية المطلوبة عند (١٦٠)، وذلك يعود الى ان انخفاض السعر شجع المستهلكين على الزيادة في الشراء، وجعل المنتجين يقللون من العرض (قانون العرض والطلب) مما يؤدي الى ارتفاع السعر حيث يقل الطلب ويزداد العرض ويستمر الثمن في الارتفاع الى أن يتساوى الطلب والعرض وعندها يستقر عند سعر التوازن (ن).

تدريب ١: وضح كيف يتم تحديد نقطة التوازن وايضا السعر التوازني والكمية التوازنية؟

٦-٣ التغيرات في ظروف الطلب والعرض: التغير يحدث في ثلاث حالات هي:

١) حالة تغير ظروف الطلب مع بقاء ظروف العرض ثابتة.

٢) حالة تغير ظروف العرض مع بقاء ظروف الطلب ثابتة.

٣) حالة تغير ظروف الطلب والعرض معاً.

١)حالة تغير ظروف الطلب مع بقاء ظروف العرض ثابت: في هذه الحالة نجد أن الطلب يتعرض إلى تغير (انتقال كامل للمنحنى إما لليمين أو لليسار) مع بقاء العرض ثابت بمعنى يكون للطلب اما زيادة أو نقصان على النحو التالي:

أ)زيادة الطلب مع بقاء العرض ثابت : تحدث الزيادة في الطلب بسبب الزيادة في دخل المستهلكين – أو عدد المستهلكين – أو زيادة الأذواق – زيادة أسعار السلع البديلة – انخفاض أسعار السلع المستهلكين ، بمعنى تغير محددات الطلب وهذا يؤدي إلى

١) ينتقل منحنى الطلب إلى اليمين أي ارتفاع منحنى الطلب .

٢) يتقاطع منحنى الطلب الجديد مع منحنى العرض الأصلي في نقطة جديدة، وتصبح نقطة التوازن هي نقطة التقاطع الجديدة، ويتضح أنها أعلى من السابق.

٣) يتحدد سعر توازن جديد (س١) أعلى من السعر القديم (س٠) .

٤) تتحدد كمية توازن جديدة (ك١) أعلى من كمية التوازن القديمة (ك٠).

ب) نقصان الطلب مع بقاء العرض ثابت: يحدث النقص في الطلب بسبب انخفاض عدد المستهلكين أو انخفاض دخولهم أو انخفاض أسعار السلع البديلة أو ارتفاع أسعار السلع المكملة أو انخفاض أذواق الناس (أي تغير في محددات الطلب) وهذا يؤدي إلى ما يلي:

١) ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار (أي يتكون منحنى طلب جديد).

٢) يتقاطع منحنى الطلب الجديد مع منحنى العرض الأصلي في نقطة تقاطع جديدة.

٣) يتحدد سعر توازن جديد (س١) أعلى من السعر القديم (س٠).

٤) يتحد كمية توازن جديدة (ك١) أعلى من كمية التوازن القديمة.

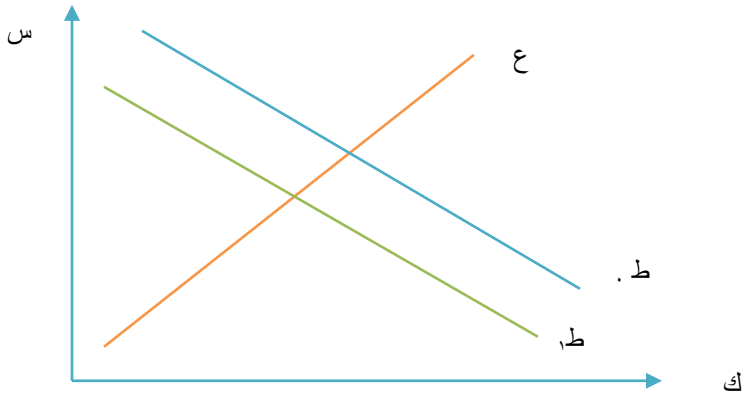

الشكل (١-١٣)

٢)حالة تغير ظروف العرض مع بقاء ظروف الطلب ثابت: ويكون ذلك التغير على النحو الاتي:

أ) زيادة ظروف العرض مع بقاء الطلب ثابت: تتغير ظروف العرض بالزيادة اما بسبب انخفاض اثمان عناصر الانتاج او ارتفاع المستوى الفني للانتاج او بزيادة عدد البائعين والمنتجين أو بالتنبؤ بأن اسعار السلع سوف تنخفض في المستقبل أو تناسب العوامل الطبيعية او السياسات المالية (زيادة الدعم أو تخفيض الضرائب).

ينتقل منحنى العرض (ع.) إلى اليمين (ع١).

يتقاطع منحنى العرض الجديد مع منحنى الطلب الاصلي في نقطة جديدة وتصبح نقطة التوازن الجديدة أعلى من نقطلة التوازن الاصلية.

يتحدد سعر توازن جديد اقل من سعر التوازن القديم.

تتحدد كمية توازن جديد اعلى من كمية التوازن القديمة.

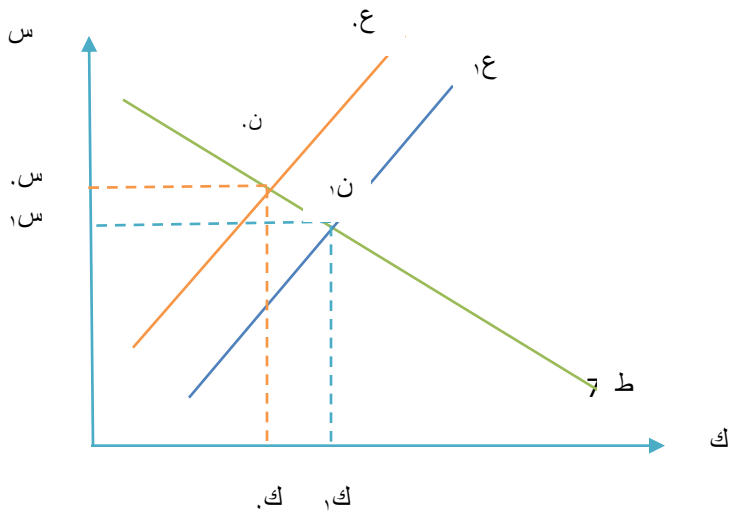

الشكل (١-١٤)

ب) نقصان العرض مع ثبات الطلب: تتغير ظروف العرض بالنقصان بأسباب عديدة منها ارتفاع أثمان عناصر الإنتاج أو انخفاض المستوى الفني والتكنولوجي أو انخفاض عدد البائعين والمنتجين أو التنبؤ بأن أسعار السلع سوف ترتفع في المستقبل أو عدم تناسب الظروف الطبيعية أو السياسات الحكومية (تخفيض الدعم – أو زيادة الضرائب)

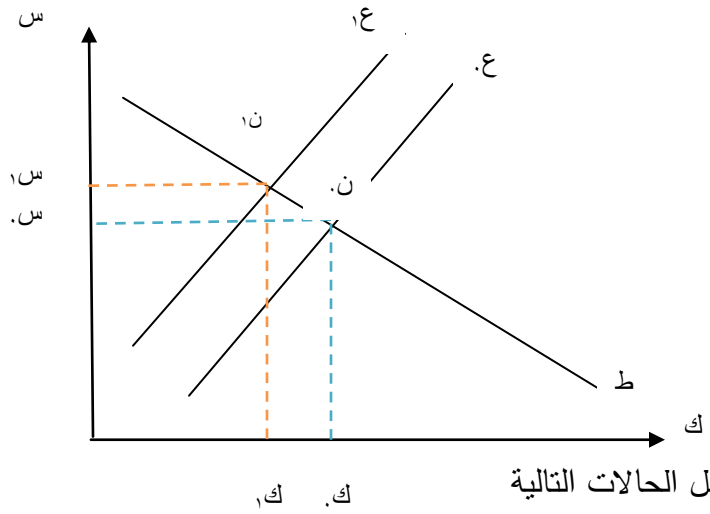

الشكل (١-١٥)

٣)تغير ظروف الطلب والعرض معاً: ويشمل الحالات التالية

أ) الزيادة في الطلب مع النقص في العرض: احيانا قد يكون الزيادة في الطلب اكبر من نقصان العرض أو تكون الزيادة في الطلب اقل من نقصان العرض أو قد تكون الزيادة في الطلب مساوية للنقصان في العرض وعليه فانه هناك ثلاث احتمالات:

١- (الاحتمال الأول) الزيادة في الطلب اكبر من الانخفاض في العرض:

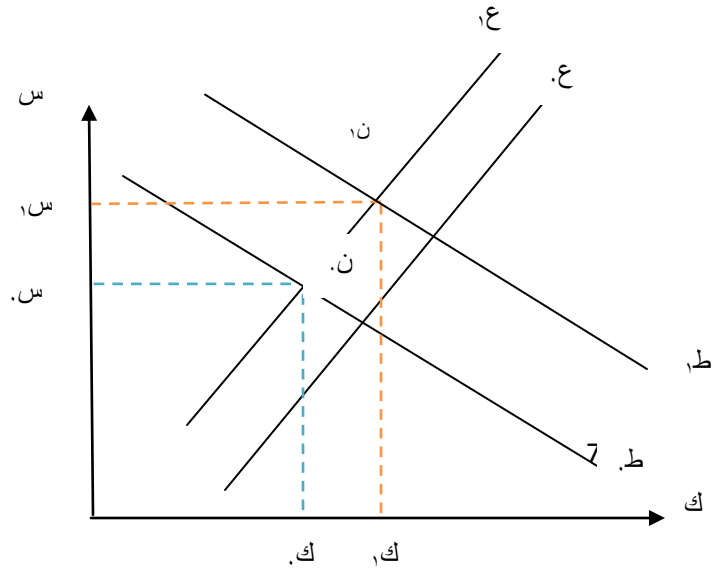

الشكل (١-١٦)

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال احد العوامل المؤثرة على الطلب مثل الدخل عندما يزداد فانه يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الى الاعلى (اليمين)، وايضا نجد من الشكل ان منحنى العرض قد تغير أي انتقل من ع. الى ع١ نتيجة لتغير احد العوامل المؤثرة على العرض مثل ارتفاع اثمان عناصر الانتاج ، ولكن الذي يظهر بأن تأثير عامل الدخل على الطلب كان اكبر من تأثير عامل ارتفاع اثمان عناصر الانتاج وبالتالي فان الكمية التوازنية سوف تزداد من ك. الى ك١ كما ان السعر سوف يزداد من س. الى س١ وكما يظهر من الشكل نجد ان التوازن ينتقل من ن. الى ن١ .

٢)(الاحتمال الثاني) الزيادة في الطلب والنقص في العرض

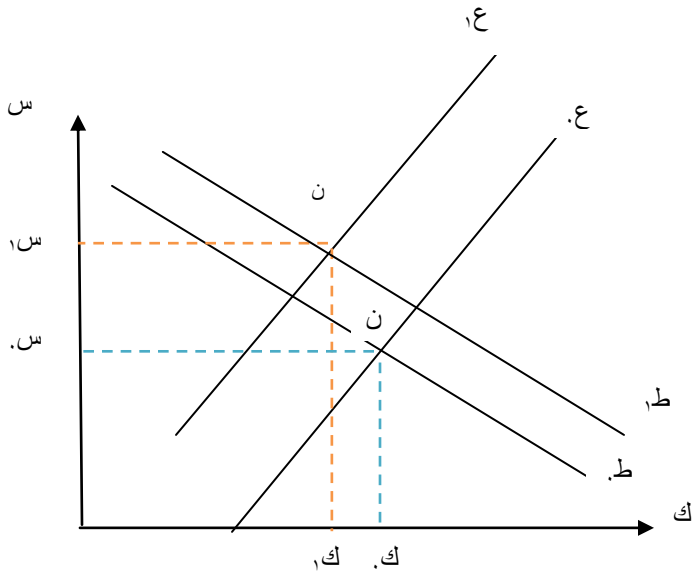

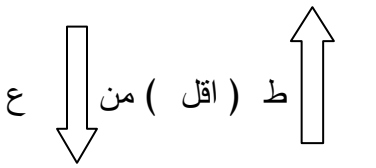

الشكل (١- ١٧)

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال انخفاض العرض نتيجة لارتفاع اثمان عناصر الانتاج ادى الى انتقال منحنى العرض الى اليسار في حين ان انتقال منحنى الطلب الى اليمين نتيجة لزيادة الدخل ولكن كان تأثير عامل العرض اكبر من تأثير عامل الطلب الامر الذي ادى الى انتقال التوازن من ن. الى ن١ وبالتالي انخفاض الكمية التوازنية من ك. الى ك١ في حين ان الاسعار ارتفعت من س. الى س١.

٣)(الاحتمال الثالث) الزيادة في الطلب تساوي النقص في العرض

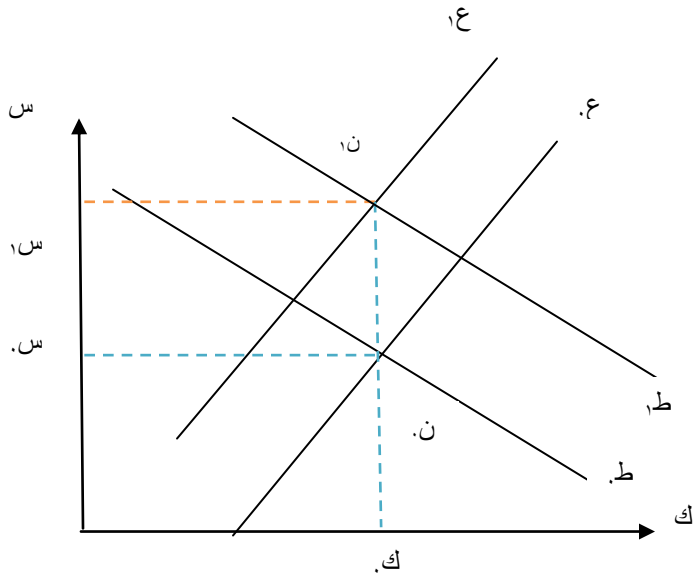

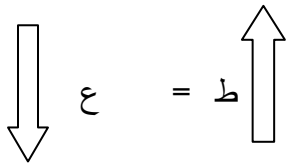

زيادة انخفاض

الشكل (١-١٨)

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال انخفاض العرض نتيجة لارتفاع اثمان عناصر الانتاج ادى الى انتقال منحنى العرض الى اليسار في حين ان انتقال منحنى الطلب الى اليمين نتيجة لزيادة الدخل ولكن كان تأثير عامل العرض مساوي لتأثير عامل الطلب الامر الذي ادى الى انتقال التوازن من ن. الى ن١ وبالتالي انخفاض الكمية التوازنية من ك. الى ك١ في حين ان الاسعار ارتفعت من س. الى س١.

اجابة التدريبات:

اجابة التدريب ١:

للاجابة على ذلك هناك حالتين:

أ) الحالة الاولى: اذا أخذنا ثمن أعلى من ثمن التوازن وليكن ١٠ $ فان الكمية المعروضة عنده تكون عند ١٢٠ ويكون اكبر من الكمية المطلوبة (٤٠)، والسبب الرئيسي هو ان الثمن الاعلى أغرى المنتجين على زيادة العرض وحمل المستهلكين على التقليل من طلبهم وفي هذه الحالة نجد انه هناك فارق بين العرض والطلب، مما يؤدي الى تغيير الثمن في اتجاه الانخفاض وبالتالي يضطر

المنتجون لتخفيض الثمن للتخلص من فائض العرض.اذا بانخفاض الثمن يزداد الطلب ويقل العرض حتى يتعادلا عند مستوى السعر التوازني عند (٨) وعندها لا داعي لمزيد من الانخفاض.

ب) الحالة الثانية: انخفض السعر (الثمن) ادى الى زيادة الطلب وبالتالي يقل العرض وليكن الثمن عند (٦) فان الكمية المعروضة عند (٦٠) في حين أن الكمية المطلوبة عند (١٦٠)، وذلك يعود الى ان انخفاض السعر شجع المستهلكين على الزيادة في الشراء، وجعل المنتجين يقللون من العرض (قانون العرض والطلب) مما يؤدي الى ارتفاع السعر حيث يقل الطلب ويزداد العرض ويستمر الثمن في الارتفاع الى أن يتساوى الطلب والعرض وعندها يستقر عند سعر التوازن (ن).

٢- النقص في الطلب مع الزيادة في العرض: يكون هناك ثلاثة احتمالات وتتمثل فيما يلي:

١- الزيادة في العرض اكبر من النقص في الطلب.

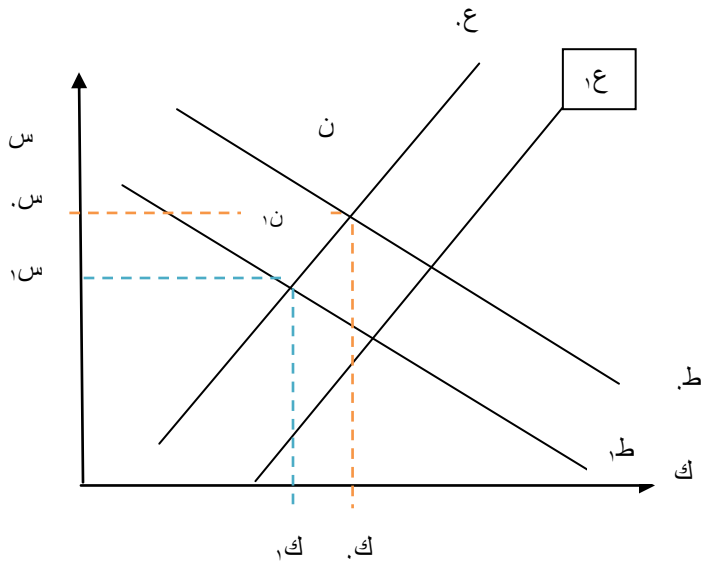

الشكل (١-١٩)

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال زيادة العرض نتيجة لانخفاض اثمان عناصر الانتاج ادى الى انتقال منحنى العرض الى اليمين في حين ان انتقال منحنى الطلب الى اليسار نتيجة لانخفاض الدخل ولكن كان تأثير عامل العرض اكبر من تأثير عامل

الطلب الامر الذي ادى الى انتقال التوازن من ن. الى ن١ وبالتالي انخفاض الكمية التوازنية من ك. الى ك١ في حين ان الاسعار انخفضت من س. الى س١.

٢- **الزيادة في العرض اقل من النقص في الطلب.**

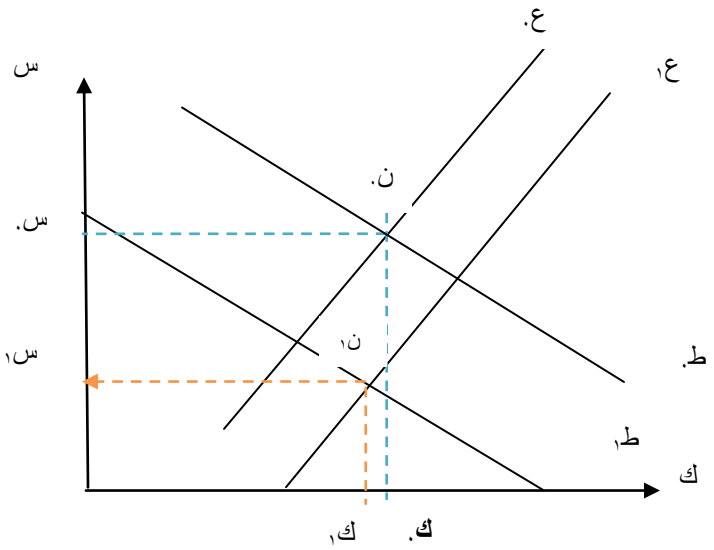

الشكل (١-٢٠)

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال زيادة العرض نتيجة لانخفاض اثمان عناصر الانتاج ادى الى انتقال منحنى العرض الى اليمين في حين ان انتقال منحنى الطلب الى اليسار نتيجة لانخفاض الدخل ولكن كان تأثير عامل العرض اقل من تأثير عامل الطلب الامر الذي ادى الى انتقال التوازن من ن. الى ن١ وبالتالي انخفاض الكمية التوازنية من ك. الى ك١ في حين ان الاسعار انخفضت من س. الى س١.

الزيادة في العرض تساوي النقص في الطلب.

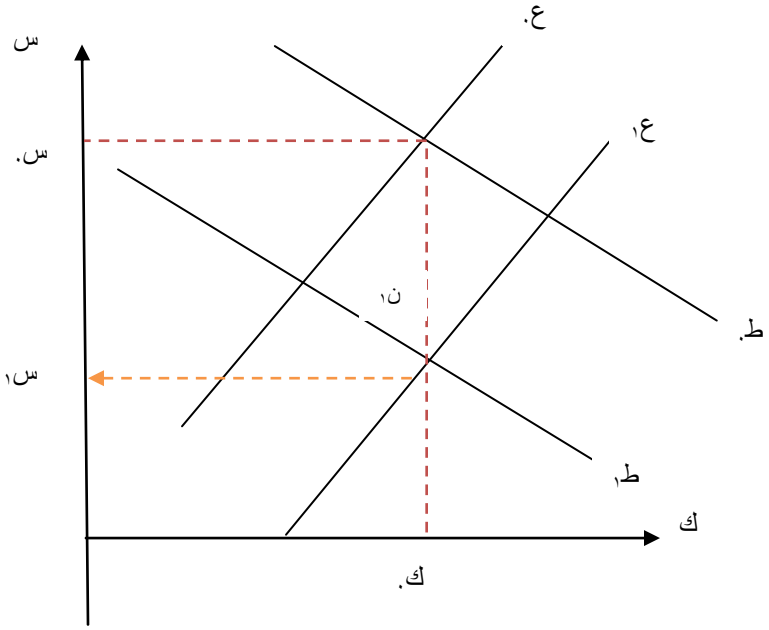

الشكل (١-٢١)

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال زيادة العرض نتيجة لانخفاض اثمان عناصر الانتاج ادى الى انتقال منحنى العرض الى اليمين في حين ان انتقال منحنى الطلب الى اليسار نتيجة لانخفاض الدخل ولكن كان تأثير عامل العرض مساوي لتأثير عامل الطلب الامر الذي ادى الى انتقال التوازن من ن. الى ن١ وبالتالي الكمية التوازنية ظلت عند ك. ١ في حين ان الاسعار انخفضت من س. الى س١.

ج) الزيادة في الطلب والعرض معاً: هناك ثلاث احتمالات لهذه الحالة

١) الاحتمال الاول : الزيادة في الطلب اكبر من الزيادة في العرض

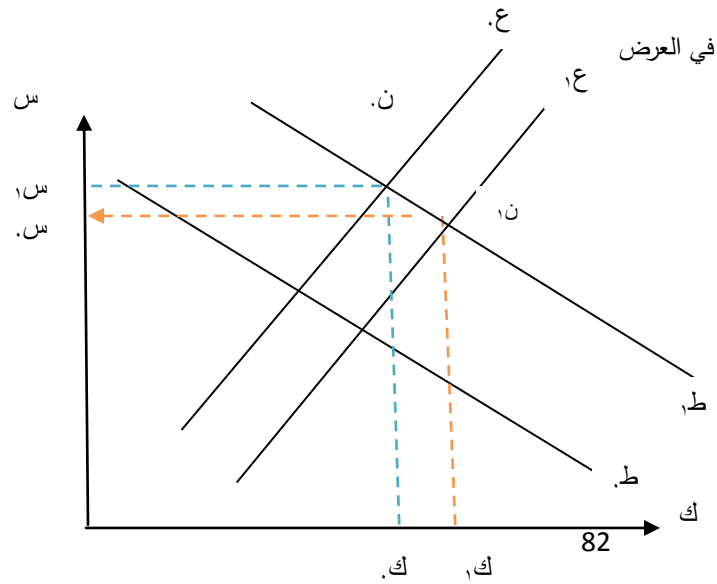

الشكل (١-٢٢)

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال زيادة العرض نتيجة لانخفاض اثمان عناصر الانتاج ادى الى انتقال منحنى العرض الى اليمين في حين ان انتقال منحنى الطلب الى اليمين نتيجة لزيادة الدخل ولكن كان تأثير عامل الطلب اكبر من تأثير عامل العرض الامر الذي ادى الى انتقال التوازن من ن. الى ن١ وبالتالي زيادة الكمية التوازنية من ك. الى ك١ في حين ان الاسعار ارتفعت من س. الى س١.

٢) (الاحتمال الثاني): الزيادة في الطلب اقل من الزيادة في العرض:

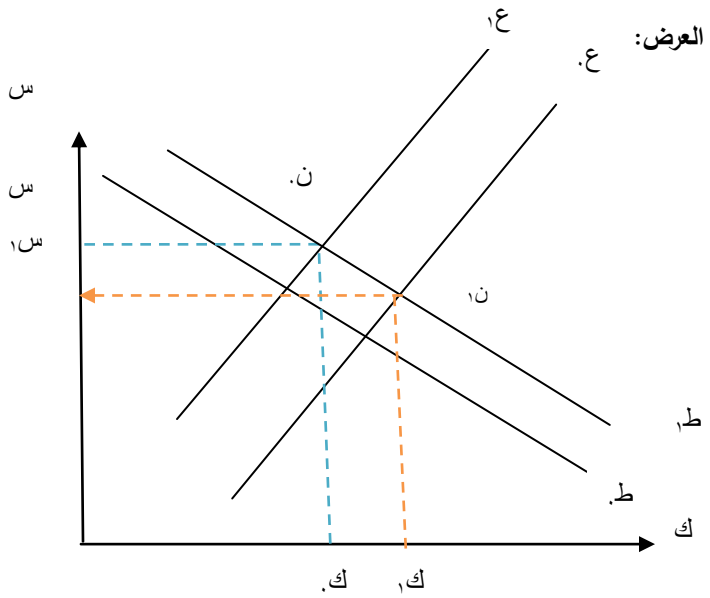

الشكل (١-٢٣)

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال زيادة العرض نتيجة لانخفاض اثمان عناصر الانتاج ادى الى انتقال منحنى العرض الى اليمين في حين ان انتقال منحنى الطلب الى اليمين نتيجة لزيادة الدخل ولكن كان تأثير عامل العرض اكبر من تأثير عامل الطلب الامر الذي ادى الى انتقال التوازن من ن. الى ن١ وبالتالي زيادة الكمية التوازنية من ك. الى ك١ في حين ان الاسعار انخفضت من س. الى س١.

٣)الاحتمال الثالث الزيادة في الطلب مساوية للزيادة في العرض

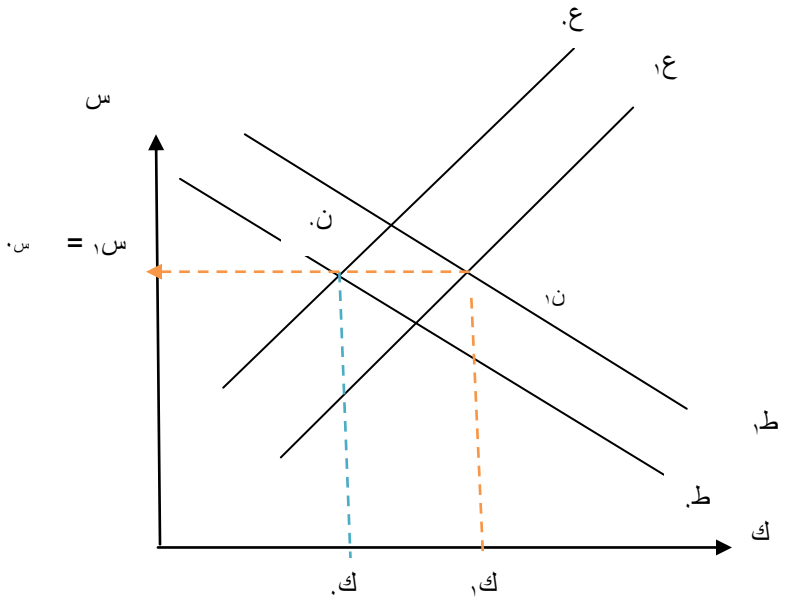

الشكل (١-٢٤)

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال زيادة العرض نتيجة لانخفاض اثمان عناصر الانتاج ادى الى انتقال منحنى العرض الى اليمين في حين ان انتقال منحنى الطلب الى اليمين نتيجة لزيادة الدخل ولكن كان تأثير عامل العرض يساوي تأثير عامل الطلب الامر الذي ادى الى انتقال التوازن من ن. الى ن١ وبالتالي زيادة الكمية التوازنية من ك. الى ك١ في حين ان الاسعار لم تتغير ويكون س. = س١.

تدريب ١ : وضح بالرسم والتحليل ماذا يحدث اذا كانت الزيادة في الطلب مساوية للزيادة في العرض **؟**

- **النقصان في الطلب والعرض معاً: يكون هناك ثلاثة احتمالات وهما:**

أ) النقص في الطلب اكبر من النقص في العرض

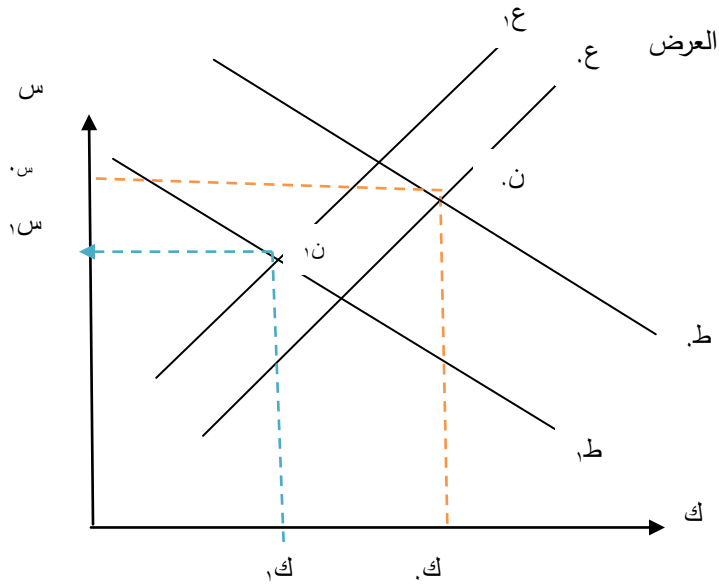

الشكل (١-٢٥)

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال نقص العرض نتيجة لزيادة اثمان عناصر الانتاج ادى الى انتقال منحنى العرض الى اليسار في حين ان انتقال منحنى الطلب الى اليسار نتيجة لانخفاض الدخل ولكن كان تأثير عامل الطلب اكبر من تأثير عامل العرض الامر الذي ادى الى انتقال التوازن من ن. الى ن١ وبالتالي انخفاض الكمية التوازنية من ك. الى ك١ حين ان الاسعار انخفضت من س. الى س١.

ب) النقص في الطلب اقل من النقص في العرض

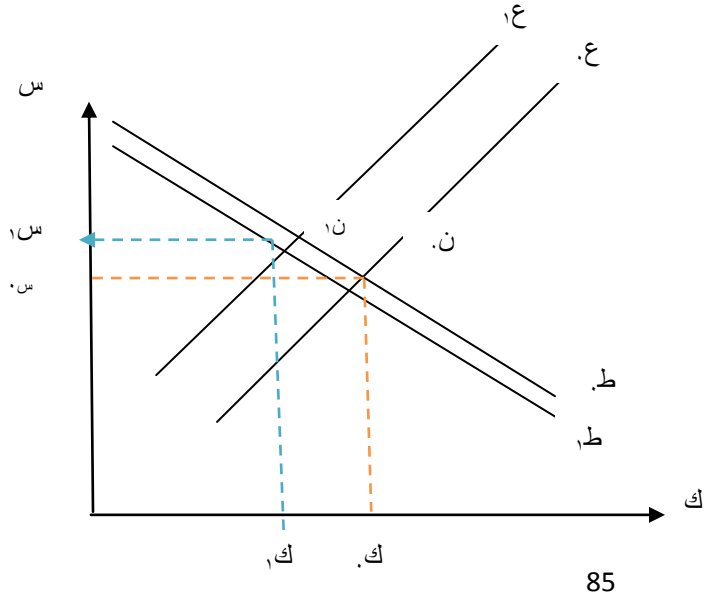

الشكل (١-٢٦)

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال نقص العرض نتيجة لزيادة اثمان عناصر الانتاج ادى الى انتقال منحنى العرض الى اليسار في حين ان انتقال منحنى الطلب الى اليسار نتيجة لانخفاض الدخل ولكن كان تأثير عامل العرض اكبر من تأثير عامل الطلب الامر الذي ادى الى انتقال التوازن من ن. الى ن١ وبالتالي انخفاض الكمية التوازنية من ك. الى ك١ حين ان الاسعار ارتفعت من س. الى س١.

ج) **النقص في الطلب يساوي النقص في العرض:**

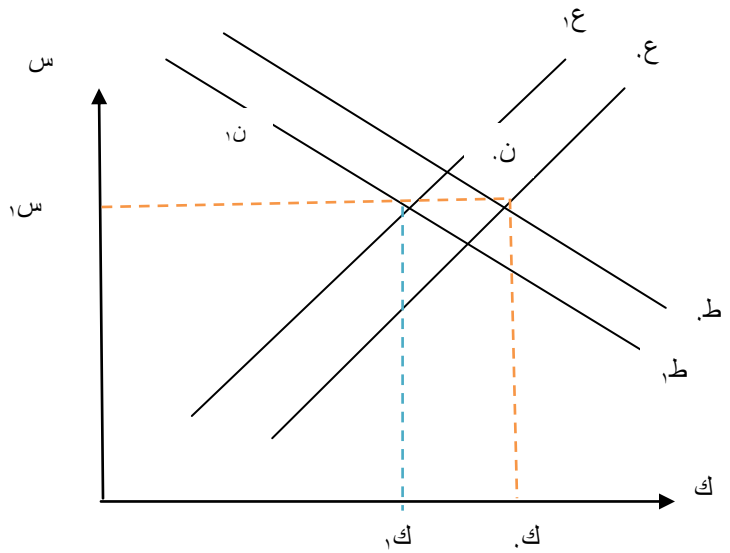

الشكل (١-٢٧)

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال نقص العرض نتيجة لزيادة اثمان عناصر الانتاج ادى الى انتقال منحنى العرض الى اليسار في حين ان انتقال منحنى الطلب الى اليسار نتيجة لانخفاض الدخل ولكن كان تأثير عامل العرض يساوي من تأثير عامل الطلب الامر الذي ادى الى انتقال التوازن من ن. الى ن١ وبالتالي انخفاض الكمية التوازنية من ك. الى ك١ في حين ان الاسعار لم تتغير أي ان س. = س١.

اجابة التدريبات:

اجابة التدريب ١:

الشكل (١-٢٨)

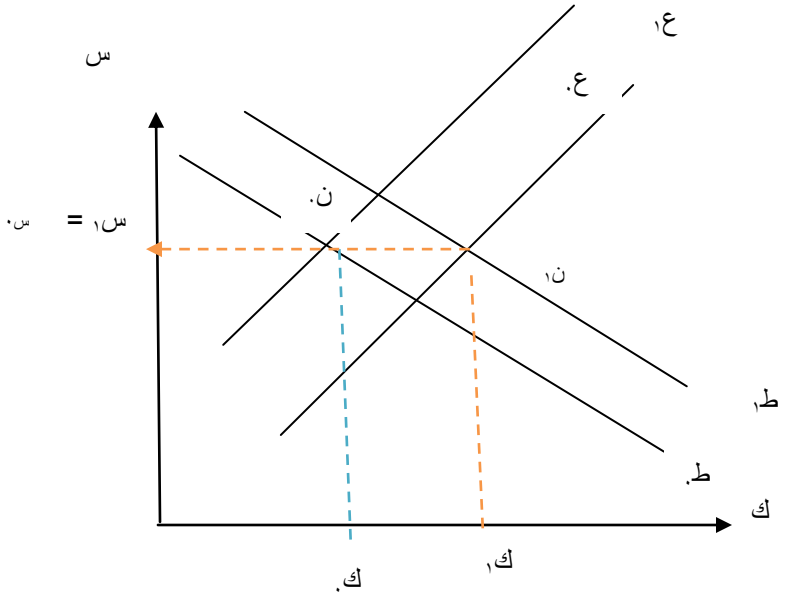

من الشكل اعلاه يظهر بانه نتيجة لتأثير العوامل على الطلب والعرض نجد انه على سبيل المثال زيادة العرض نتيجة لانخفاض اثمان عناصر الانتاج ادى الى انتقال منحنى العرض الى اليمين في حين ان انتقال منحنى الطلب الى اليمين نتيجة لزيادة الدخل ولكن كان تأثير عامل العرض يساوي تأثير عامل الطلب الامر الذي ادى الى انتقال التوازن من ن. الى ن١ وبالتالي زيادة الكمية التوازنية من ك. الى ك١ في حين ان الاسعار لم تتغير ويكون س. = س١.

المراجع:

١- تحليل الاقتصاد الجزئي : د. طارق الحاج، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة –عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.

٢ – مبادئ الاقتصاد الكلي / د. صالح خصاونة، عمان ، ١٩٩٥.

٣- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

٤- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٥- محمود سمير طوبار واخرون (١٩٨٨) ، اصول التحليل الاقتصادي الجزئي، القاهرة ، مصر.

٦- كريج يكن (٢٠٠٨)، الاقتصاد الجزئي، ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الاولى، الطبعة الاجنبية (٢٠٠٦).

الوحدة السابعة

الطلب المتلازم والعرض المتلازم

❖ **تمهيد:** عزيزي الطالب لقد تعلمت في الوحدة السابقة كيفية حدوث التغيرات في ظروف الطلب (نتيجة لتغير احد العوامل المؤثرة على الطلب مع ثبات العرض) وتعلمت ايضا حدوث تغير في ظروف العرض نتيجة لتغير احد العوامل المؤثرة على العرض مع بقاء الطلب ثابت، وايضا تعلمت كيفية حدوث تغير في ظروف الطلب نتيجة لتغير احد العوامل المؤثرة على الطلب وايضا حدوث تغير في ظروف العرض نتيجة لتغير احد العوامل المؤثرة على العرض وفي هذه الحالة حدوث تغير في ظروف الطلب والعرض معاً، وفي هذه الوحدة سوف نتعلم كيف يكون الطلب المتلازم والعرض المتلازم، والايراد الكلي.

❖ **اهداف** المحاضرة: عزيزي الطالب يتوقع منك بعد الاطلاع على هذه المحاضرة ان تكون قادرا على :

أ- التعرف على الطلب المتلازم العرض المركب

ب-التعرف على السلع المتنافسة من جانبي الطلب والعرض.

ت-تتعرف على قوانين العرض والطلب والاستثناءات في تلك القوانين.

❖ **قراءات مساعدة: يمكن الرجوع الى بعض المراجع والكتب التي يمكن ان تساعدك في فهم ذلك وهي :**

- طارق الحاج (١٩٩٧)، الاقتصاد الجزئي ، طارق الحاج ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، ودار صفاء للنشر والتوزيع- عمان.
- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

- المصطلحات الهامة: الطلب المتلازم – العرض المتلازم – الايراد الكلي .

- – المحتوى العلمي:

١- العرض والطلب والعلاقة بين اسعار السلع المختلفة.

٢- السلع المتنافسة من جانبي الطلب والعرض.

٣- قوانين العرض والطلب.

٤- الحالات الشاذة في العرض والطلب.

٥- تطبيقات لقوانين العرض والطلب.

٧-١ العرض والطلب والعلاقة بين أسعار السلع المختلفة:

يوجد ارتباط وثيق بين أسعار السلع والخدمات ورغم أنه قد يحدث تفاوت من حيث المتانة والقوة والدرجات إلا أن سعر السلعة و الخدمة لا يمكن أن يكون بمعزل عن أسعار غيرها من السلع أو الخدمات .

مثال:سلعة الشاي يستلزم الطلب على سلعة السكر .

ونعلم أن الدخل للفرد يلعب دورا كثيرا في الطلب على السلعة ونجد أن العديد من السلع فيها تنافس فيما بينها للحصول على الدخل (أو على اكبر نصيب من الدخل) وهذا التنافس ربط بين اسعار السلع.

٧-١-١الطلب المتلازم : نعني بالطلب المتلازم أن تطلب بعض السلع بالاشتراك مع السلع الاخرى في سبيل أشباع حاجة واحدة أو هو طلب واحد يرد على سلعتين أو أكثر يكمل بعضها بعضا في سبيل اشباع حاجة معينة.

مثال : طلب الشاي وطلب السكر (سلعتان تكمل أحداهما الاخرى وتكون العلاقة بين سعريهما متينة، أي أن العلاقة طردية (اذا زاد الطلب على السلعة الاولى يزداد الطلب على السلعة الثانية في نفس الوقت)

بمعنى اخر نجد سعرهما يكون في اتجاه واحد .

انخفاض الاسعار يؤدي الى زيادة الطلب على الكمية المطلوبة من (ك١) وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على السلعة المكملة لها كما ورد في المثال السابق.

كما ان زيادة عرض السيارات تؤدي الى انخفاض السعر ونتيجة لذلك يؤدي الى ارتفاع الكميات من السيارات ، وبالاضافة الى ذلك يؤدي الى زيادة الطلب على السلعة المكملة لها بمعنى ان يزداد الطلب على البترول.

٦- حصول ظروف تؤدي الى تغير ظروف الطلب أو العرض لسلعة معينة وكانت نتيجة ذلك حدوث ارتفاع في سعرها وقد ادى ذلك الى انخفاض اسعار كل من السلع ذات الطلب المتلازم .

٧- اذا حصل تغير في ظروف الطلب أو العرض لسلعة معينة وكان من شأن هذا التغير حدوث انخفاض في سعرها فان ذلك يؤدي الى ارتفاع اسعار كل السلع ذات الطلب المتلازم.

اذا اسعار السلع ذات الطلب المتلازم تتغير من ناحية طلبها في عكس الاتجاه ارتفاعا وانخفاضا.

كيف يتم التميز بين الطلب المتلازم (أو المشترك) وبين الطلب الفرعي .

الطلب الفرعي : (على سلعة أو خدمة معينة) يتوافر عندها لا تطلب تلك السلعة أو الخدمة ذاتها بل يقصد به الافادة منها في انتاج سلعة أو خدمة اخرى تشبع حاجة المستهلك الاخير.

مثال

١-لا يطلب البترول الخام لذاته بل يقصد تكريره، وباستخراج مشتقاته من البنزين – الزيوت ..... الخ.

٢-القطن لا يطلب لذاته بل لاستخدامه في صناعة الاقمشه والملابس وغيرها.

٣-اذا يتجه سعر السلعة التي يكون طلبها فرعيا بنفس اتجاه سعر السلعة التي تستخدم هي في انتاجها .

العرض المتلازم : يكون عرض سلعتين أو اكثر متلازما أو مشتركا اذا كان انتاج هذه السلع يتم في مرحلة انتاجية واحدة.

احيانا نجد أن المنتج مضطر الى الجمع بين سلعتين ونجد انه عند زيادة انتاج احد السلع فلابد من زيادة انتاج الاخرى مثال الصوف والجلود ولحم الخراف .

وقد يكون هناك النقطة الاضافية بالنسبة لاحدى السلع مثل الزيت امستخرج من بذرة القطن تحتاج الى نفقات اضافية تضاف الى النفقات اللازمة للحصول على القطن.

احيانا يصعت تحديد نفقة انتاج كل سلعة من السلع ذات العرض المشترك أو المتلازم حيث نجد انه لكل سلعة سعر خاص ويتحدد بالنسبة للطلب الخاص عليها(وقد يكون مجموع اسعار هذه السلع متعادل) في المدى الطويل : هناك تساؤل من الذي يقوم بتحديد نفقة انتاج السلع ذات العرض المتلازم؟

وللاجابة على هذا نجد ان المنتج هو الذي يقوم بتحديد نفقة انتاج السلع ذات العرض المتلازم.

حيث يحمل الجزء الاكبر من النفقة على المنتجات الاصلية ، ولا يحمل المنتجات الثانوية الا بحزء ضئيل منها .

٨- المنتجات الاصلية: احيانا يكون ثانويا والمنتجات الثانوية قد تصبح ذات اهمية كبيرة وعليه نجد أن المنتج هو الذي يقوم بتحديد النفقة الانتاجية للسلع ذات العرض المتلازم.

٩- منتجات ذات عرض مشترك يتبعها تغير في اسعار باقي المنتجات فعلى سبيل المثال :

عند ارتفاع سعر سلعة القمح نتيجة لزيادة الطلب عليها يقتضي ارتفاع عرضه و انتاجه

المنتج يلزمة معرفة الايراد الحدي والنفقة الحدية وهو بصدد زيادة انتاجه بالنسبة لجميع السلع المنتجة وليس بالنسبة لكل سلعة على انفراد.

مثال : زيادة الطلب على اللحم ادى الى زيادة انتاج الصوف ، زيادة انتاج احدى السلع يؤدي الى انخفاض كبير في اسعار السلع الاخرى اذا لم يرافق زيادة انتاجها زيادة في الطلب عليها (السلع الاخرى).

اذا الدخل الحدي لجميع السلع قد ينخفض كثيرا اذا لم يتدارك هذا الانخفاض ارتفاع في سعر السلعة التي ادت الى زيادة انتاجها الى زيادة انتاج السلع الاخرى.

اذا المنتج وهو بصدد زيادة انتاج السلعة نتيجة ازدياد طلبها وارتفاع سعرها انما يحاول ان يثبت مقدما من ان ارتفاع سعر السلعة يكفي بحد ذاته لتغطية نقصان الدخل نتيجة انخفاض اسعار السلع الاخرى التي تنتج معها سوية .

بل ان هذا الارتفاع يجب ان يغطي بالاضافة الى النقص في الدخل – الزيادة في النفقات التي تطرأ على أثر زيادة ا لانتاج وخاصة اذا كان المشروع يمر في مرحلة تناقص الغلة.

٧-١-٢ الطلب المركب :هو الطلب الذي يكون فيه طلب نفس السلعة لعدة مرات.

أو هو الطلب على احدى السلع مركبا اذا كانت نفس السلعة تطلب لعدة مرات

مثال اغراض الكهرباء التي تستعمل في الانارة وادارة الالات .

اذا زاد الطلب على السلعة (بالنسبة لاحد الاغراض المتعددة) قل ما يمكن استعمالة منها في الاغراض الاخرى ولكن يرتفع سعرها بالنسبة لجميع السلع.

مثال : زيادة الطلب على القطن في صناعة المفروشات المنزلية يؤدي ارتفاع سعرة في مختلف الاغراض

٧-١-٣ العرض المركب: يكون العرض مركبا في حالة استخدام عدة سلع لغرض واحد بحيث يمكن احلال بعضها وبدرجة كبيرة مكان البعض الاخر (احيانا يكون للمستهلك الخيار في ان يشبع حاجته بالسلعة (أ) او بالسلعة (ب) أو بالسلعة (ج)

مثال :

السلعة الاصلي	السلعة البديلة
الحرير الطبيعي	الحرير الصناعي
السمن البلدي	السمن النباتي
القهوة	الشاي

كل هذه السلع لا تتماثل تماثلا مطلقا بل يشاهد بينها بعض الفروق.

يظهر بان التغير في ظروف العرض والطلب لسلعة معينة كان من نتيجة هذا التغير حدوث ارتفاع في سعرها يقتضي ارتفاع اسعار كل السلع ذات العرض المركب.

ويتضح بان تغير في ظروف العرض والطلب لسلعة كان من نتيجة حدوث انخفاض سعرها يؤدي الى انخفاض اسعار كل السلع ذات العرض المركب .

اذا نجد ان اسعار السلع المتنافسة من ناحية طلبها في نفس الاتجاه تتغير ارتفاعا وانخفاضا.

فاذا ارتفع سعر الحرير الطبيعي بسبب زيادة عدد المستهلكين يؤدي الى ان بعض المستهلكين يتحولون الى استهلاك الحرير الصناعي وبالتالي يرتفع سعر الحرير الصناعي.

وهنا نجد ان ارتفاع سعر الحرير الطبيعي يؤدي الى ارتفاع سعر الحرير الصناعي والعكس صحيح.

٧-٢ السلع المتنافسة من جانبي الطلب والعرض:يمكن ان نتناول ذلك من جانبين:

- **من جانب الطلب: نجد ان هناك سلع متنافسة من جانب الطلب وسلع متكاملة من جانب الطلب .**

أ) السلع المتنافسة من جانب الطلب : هي تلك السلع التي تصلح لاشباع حاجة واحدة فقط.
مثل القهوة والشاي، والعلاقة بين هذا النوع (علاقة طردية)
فارتفاع سعر القهوة يؤدي الى زيادة الطلب على كمية الشاي، وانخفاض سعر القهوة يؤدي الى انخفاض الطلب على كمية الشاي.

ب) السلع المتكاملة من جانب الطلب: وهي تلك السلع التي تكمل بعضها البعض وتستهلك معا حتى اشباع الحاجة.
مثال : فرشاة الاسنان ومعجون الاسنان ، السيارة والبنزين.
العلاقة بين تلك السلع علاقة عكسية
فارتفاع سعر الفرشاه يؤدي الى انخفاض الطلب على كمية المعجون والعكس صحيح.

- **من جانب العرض:**

أ) السلع المتنافسة من جانب العرض : هي تلك السلع التي تنتج باستخدام نفس عناصر الانتاج
مثل القمح والشعير، والنوافذ الخشبية والنوافذ الحديدية

فارتفاع سعر القمح يؤدي الى ارتفاع الكمية المعروضة من الشعير.

ب) السلع المتكاملة من جانب العرض: هي تلك السلع التي تنتج في نفس الدورة الانتاجية .

مثال : لحوم الماشية وجلودها (الجلود الطبيعية) فالعلاقة بين هذه السلع علاقة طردية اي انه عند ارتفاع سعر اللحوم يؤدي الى ارتفاع عرض الجلود والعكس صحيح.

٧-٣ قوانين العرض والطلب: يزيد معرفة مجموع العلاقات التي تنشأ بين العرض والطلب والسعر وهي جزء من القوانين الاقتصادية، ومن هذه القوانين ما يلي:

١٠-القانون الاول: سعر السوق أو التغير في سعر السوق يميل الى تحقيق التعادل بين الكمية التي يرغب المشترون في شرائها والكمية التي يرغب البائعون في عرضها.

١١-القانون الثاني: اغلب الحالات تزداد الكمية المطلوبة – يتوسع الطلب – اذا انخفض السعر ، واذا ارتفع السعر تزداد الكمية المعروضة ، ويتوسع العرض.

١٢-القانون الثالث:

أ) العرض يتوسع عندما يزداد الطلب يؤدي الى زيادة السعر .

ب) النقص في الطلب عندما ينخفض الطلب يؤدي الى انخفاض السعر والعرض ينكمش.

١٣-القانون الرابع : اذا زاد العرض يؤدي الى انخفاض السعر وبالتالي يؤدي ذلك الى توسع في الطلب. وعند انخفاض العرض يؤدي ذلك الى ارتفاع السعر وبالتالي يحدث انكماش في الطلب.

اذا يتضح لنا من القوانين السابقة أن السعر يؤثر في كل من العرض والطلب ، كما أن كلا من العرض والطلب يؤثران في السعر.

٧-٤ الحالات الشاذة في العرض والطلب: هناك حالات شاذة في هذه القوانين تتمثل فيما يلي:

١- حالات الطلب الشاذة : قانون الطلب يشير الى وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة. ولكن يوجد بعض الحالات المستثناه حيث انه كلما ارتفع السعر يزداد الطلب والعكس صحيح ومثال ذلك.

أ) طلب الفقراء على بعض السلع الضرورية مثل المواد الغذائية (الخبز) ، ومثال اخر السجائر سلع رديئة .

ب) طلب الاغنياء على بعض مواد الترف حيث يزداد الطلب لسلعهم بزيادة الاسعار ، وينخفض الطلب لسلعهم بانخفاض الاسعار.

٢- حالات العرض الشاذة : مثال اللحم والصوف حيث انه بزيادة الطلب على اللحم يؤدي ذلك الى زيادة سعر اللحم وبالتالي زيادة عرض اللحم وعندها يزداد عرض الصوف (على الرغم من ثبات الطلب عليه) اي ان سعر الصوف لم يتغير.

اذا يقتضي زيادة انتاج اللحم يؤدي الى زيادة عرض الصوف وبالتالي فان سعر الصوف ينخفض.

تدريب ١: بين الحالات الشاذة في العرض والطلب؟

٧-٥ تطبيقات لقوانين العرض والطلب: نحاول ان نقوم بتطبيق قوانين العرض والطلب من خلال المرونات على النحو الاتي:

١) **مرونة العرض وتقلبات السعر:**

أ)العرض المرن (اذا كان عرض السلعة مرنا) فان زيادة الطلب يؤدي الى زيادة السعر وذلك لانه من المعلوم ان نسبة التغير في الكميات اكبر من نسبة التغير في السعر ، وعند انخفاض الطلب يؤدي ذلك الى انخفاض السعر (الانخفاض البسيط).

ب) العرض غير المرن (اذا كان عرض السلعة غير مرن) فان زيادة الطلب يؤدي الى ارتفاع السعر (ارتفاع السعر بشكل كبير) وذلك لانه من المعلوم ان نسبة التغير في الكميات المعروضة اقل من نسبة التغير في السعر ، وعند انخفاض الطلب يؤدي ذلك الى انخفاض السعر .

اذا السلعة ذات العرض المرن يتقلب سعرها تقلبا بسيطا بالقياس الى تقلب سعر السلعة ذات العرض غير مرن.

اذا العرض المرن يكون كبير الحساسية بحيث أن زيادة السعر يؤدي الى ارتفاع الكميات المعروضة وان انخفاض السعر يؤدي الى انخفاض الكميات المعروضة .

العرض غير مرن :عند زيادة الطلب يؤدي ذلك الى ارتفاع السعر وعند انخفاض الطلب يؤدي ذلك الى انخفاض السعر .

٢) **مرونة الطلب وتقلبات السعر:**

أ- الطلب مرن : اذا كان الطلب مرن فان زيادة عرض السلعة يؤدي الى انخفاض بسيط سعرها. فانه عند زيادة العرض يؤدي ذلك الى انخفاض السعر (انخفاض بسيط في السعر) ، وعند انخفاض العرض يؤدي ذلك الى ارتفاع السعر (ارتفاع بسيط في السعر).

ب- الطلب غير مرن : نجد انه عند زيادة العرض يؤدي ذلك الى انخفاض السعر (نوع الانخفاض كبير في السعر) ، وعند انخفاض العرض يؤدي ذلك الى زيادة السعر (نوع الارتفاع كبير).

اذا السلعة ذات الطلب المرن يتقلب سعرها تقلبا بسيطا بالقياس الى تقلب سعر السلعة ذات الطلب غير المرن .

اذا كان الطلب مرن (يكون كبير الحساسية) اي ان زيادة السعر يؤدي ذلك الى انخفاض الكمية المطلوبة ، وعند انخفاض السعر يؤدي ذلك الى زيادة الكمية المطلوبة.

اذا كان الطلب غير مرن (لا يؤثر تأثيرا كبيرا على الكمية) فان اي زيادة في السعر تؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة (انخفاض بسيط) ، واي انخفاض في السعر يؤدي ذلك الى زيادة في الكمية المطلوبة (زيادة بسيطة).

٣) **مرونة الطلب وتقلبات الدخل: ما** اثر العلاقة بين مرونة الطلب على ايه سلعة وبين تغير سعرها بالنسبة للقيمة الكلية للمبيعات منها؟

أ) اذا كان الطلب على سلعة مرنا فان انخفاض السعر يؤدي الى زيادة الايرد العام الناشئ عن البيع ، واذا زادت الاسعار يؤدي الى انخفاض الايراد العام .

ب) اذا كان الطلب على السلعة غير مرن فان انخفاض السعر يؤدي الى نقص الايراج العام الناشئ عن البيع واذا زاد السعر يؤدي الى الايراد الكلي العام يزداد.

اذا الايراد العام (الايراد الكلي) نرمز له بالرمز TR

$$TR = P.Q$$

حيث ان P : ترمز الى السعر ،Q : ترمز الى الكمية . النقطة (.) تعني ضرب

مثال: اذا كانت كمية الارز 100 طن وسعر الطن 100 ريال فان الايراد الكلي

$$TR = 100 * 100 = 10000$$

الطلب على المحاصيل الزراعية غير مرن: حيث انه في حالة ان هذه المنتجات تزداد الرواج فيها مما يؤدي الى زيادة الكميات المعروضة الامر الذي يؤدي الى انخفاض في بيعها ورغم انخفاض سعرها الا ان الكمية المطلوبة لا تزداد بنسبة كبيرة نتيجة انخفاض السعر لعدم مرونة الطلب: الامر الذي يؤدي الى انخفاض الايراد العام (الكلي) الناتج عن البيع وبالتالي ينخفض دخل المنتجين .

عندما يشح المحصول الزراعي فان العرض يقل وبالتالي ترتفع الاسعار ولا تنخفض الكمية المطلوبة بدرجة كبيرة نتيجة ارتفاع السعر لعدم مرونة الطلب وبالتالي يقتضي ان الايراد العام يرتفع ويصاحبة زيادة في دخل المنتجين.

اجابة التدريبات:

اجابة التدريب١:

هناك حالات شاذة في هذه القوانين تتمثل فيما يلي:

٣- حالات الطلب الشاذة : قانون الطلب يشير الى وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة. ولكن يوجد بعض الحالات المستثناه حيث انه كلما ارتفع السعر يزداد الطلب والعكس صحيح ومثال ذلك.

ت) طلب الفقراء على بعض السلع الضرورية مثل المواد الغذائية (الخبز) ، ومثال اخر السجائر جيدة ورديئة .

ث) طلب الاغنياء على بعض مواد الترف حيث يزداد الطلب لسلعهم بزيادة الاسعار ، وينخفض الطلب لسلعهم بانخفاض الاسعار.

٤- حالات العرض الشاذة : مثال اللحم والصوف حيث انه بزيادة الطلب على اللحم يؤدي ذلك الى زيادة سعر اللحم وبالتالي يزداد عرض الصوف (على الرغم من ثبات الطلب عليه) اي ان سعر الصوف لم يتغير.

المراجع:

١- تحليل الاقتصاد الجزئي : د. طارق الحاج، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة –عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.

٢ – مبادئ الاقتصاد الكلي / د. صالح خصاونة، عمان ، ١٩٩٥.

٣- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

٤- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٥- محمود سمير طوبار واخرون (١٩٨٨) ، اصول التحليل الاقتصادي الجزئي، القاهرة ، مصر.

٦- كريج يكن (٢٠٠٨)، الاقتصاد الجزئي، ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الاولى، الطبعة الاجنبية (٢٠٠٦).

الوحدة الثامنة

عبئ الضريبة وتدخل الدولة

١- **تمهيد:** عزيزي الطالب لقد تعلمت في المحاضرة السابقة على الطلب المتلازم والعرض المتلازم وايضا تعرفت على القوانين الاستثنائية في الطلب والعرض وايضا تعرفت على مرونة الطلب وتقلبات السعر ومرونة العرض وتقلبات السعر ومرونة الطلب وتقلبات الدخل، وفي محاضرتنا هذه سوف نتعرف على المرونة وعبء الضرائب بمعنى نتعلم من يتحمل عبء الضريبة هل المنتج ام المستهلك وسنلاحظ ان ذلك يعتمد على مرونتي الطلب والعرض ، ايضا نتعرف على تدخل الدولة في تحديد الاسعار.

٢- **اهداف** المحاضرة: عزيزي الطالب يتوقع منك بعد الاطلاع على هذه المحاضرة ان تكون قادرا على :

أ- التعرف على عبء الضريبة ومن يتحملها.

ب- **التعرف على كيفية تدخل الدولة** في تحديد الاسعار.

ت- التعرف على تأثيرات العرض والطلب.

٣- قراءات مساعدة: يمكن الرجوع الى بعض المراجع والكتب التي يمكن ان تساعدك في فهم ذلك وهي :

- طارق الحاج (١٩٩٧)، الاقتصاد الجزئي ، طارق الحاج ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، ودار صفاء للنشر والتوزيع- عمان.
- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٤- المصطلحات الهامة:عبء الضريبة – تدخل الدولة .

٥- المحتوى العلمي:

١- عبئ الضريبة .

٢- تدخل الدولة في تحديد الاسعار.

٣- التأثير في العرض والطلب

وفيما يأتي نتناول الجوانب الرئيسة لهذه الوحدة.

٨-١ عبئ الضريبة:

نجد في العديد من السلع يتم فرض الضرائب ولكن السؤال هنا من الذي يتحمل عبْ هذه الضريبة في النهاية؟ هل يتحملها المستهلك أم المنتج؟ وكيف يتوقف ذلك على مرونتي العرض والطلب؟

مثال : لدينا جهاز تلفزيون وكان سعر التوازن عند $1000

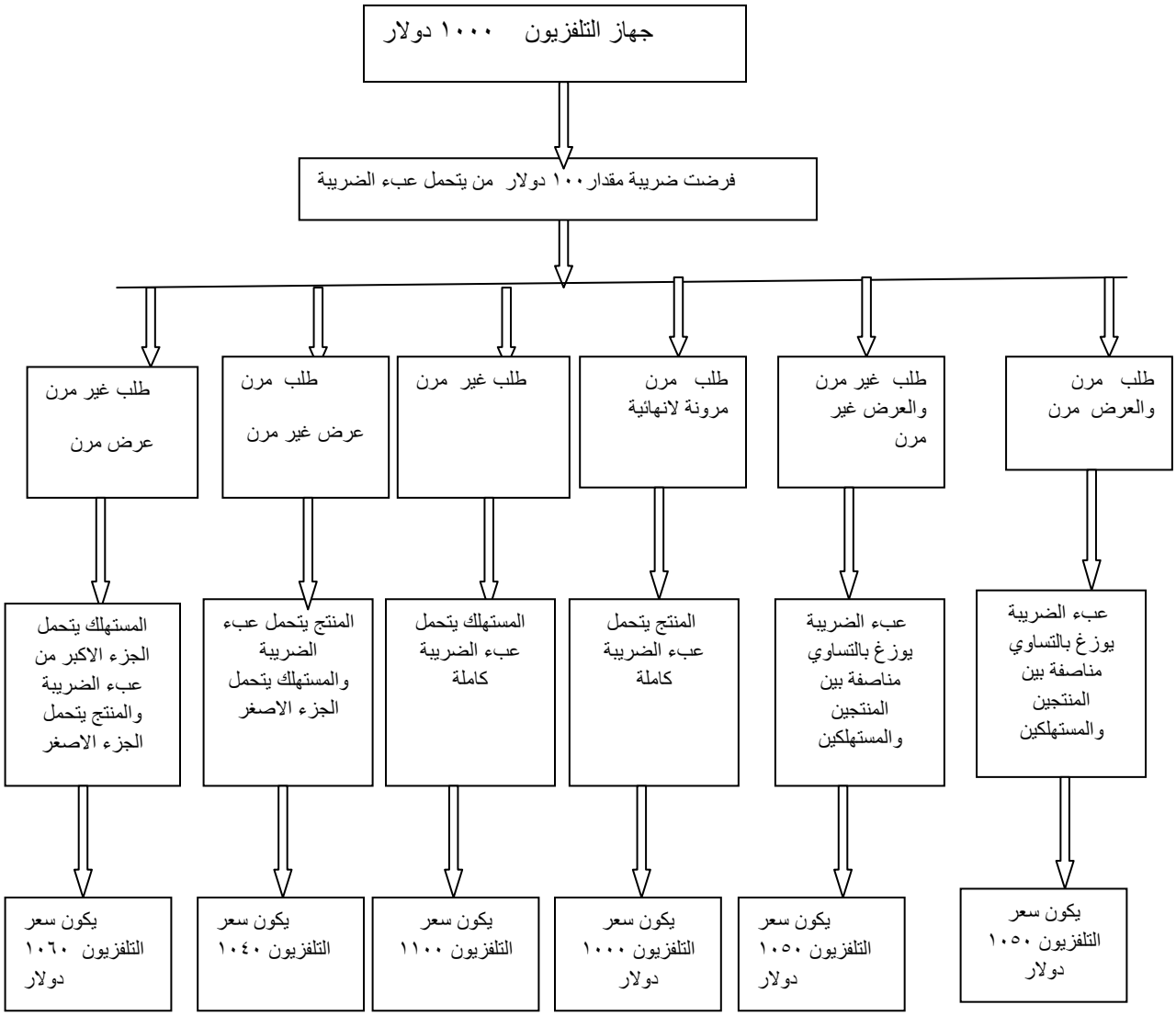

السلع الزراعية والسلع الصناعية: سوف يتم التركيز على الطلب والعرض للسلع الزراعية والسلع الصناعية على النحو الاتي:

أ) السلع الزراعية :

٤- الطلب على السلع الزراعية قليل المرونة (غير مرن) لأن معظم المنتجات من الضروريات ولا غنى للمستهلك منها.

٥- عرض السلع الزراعية غير مرن لصعوبة تحكم المنتج في الكمية المعروضة ولارتباطها بعوامل جيولوجية ومناخية لا سيطرة للمنتج عليها.

ب) السلع الصناعية :

٦- الطلب على السلع الصناعية والعرض عليها شديد المرونة وذلك لاستطاعة المستهلك الاستعاضة عنها بغيرها ولتحكم المنتج في تغير الكمية المطلوبة والمعروضة بالزيادة او بالنقصان.

٧- اسعار السلع الزراعية اشد تقلبا من اسعار السلع الصناعية .

أ) حالة الانخفاض العام للاسعار وفي هذه الحالة نجد ان : انخفاض اسعار السلع الزراعية يكون اشد واقوى اثرا من انخفاض اسعار السلع الصناعية والعكس فترات الانتعاش.

ب) حالة الارتفاع العام للاسعار : نجد ان ارتفاع اسعار السلع الزراعية بنسبة تزيد عن نسبة ازدياد اسعار السلع الصناعية.

٨-٢ تدخل الدولة في تحديد الاسعار:

هناك ظروف تجبر الدولة على التدخل للتأثير في اسعار السلع أو لتحديدها بقانون ونجد أن هناك أهداف ووسائل لهذا التدخل :

أ) اهداف التدخل : هناك اهداف عديدة لتدخل الدولة من اهمها :

١- حمالية الاقتصاد القومي : تعمل الدولة على حماية الاقتصاد القومي من خطر التدهور بحسب الظروف التي منها فترات الانكماش او الركود حيث يحدث انخفاض كبير في اسعار السلع المختلفة خاصة الزراعية وهنا تتدخل الدولة لتحسين اوضاع الاسعار.

مثال :

- ❖ تدخل حكومة البرازيل لتحسين سعر البن.
- ❖ تدخل الحكومة المصرية لايقاف انخفاض اسعار القطن.
- ❖ تدخل امريكا عام ١٩٣٣ (من سياسة روزفلت المعروفة بالسياسة الجديدة)

نلاحظ أن تدخل الدولة في حالة انخفاض الاسعار (للسلع الزراعية) او القطاع الزراعي لان الطلب على تلك المنتجات غير مرن.

ولذلك يزداد تدخل الدولة في حالة انخفاض الاسعار للسلع الزراعية.

٢-حماية المستهلك: تتدخل الحكومة لعدت اسباب من اهمها:

اوقات الحروب يكون حالات طوارئ تشتد ندرة بعض السلع وفي هذه الحالة نجد عرض تلك السلع يقل . وهنا تضع الدولة حد اقصى لاسعار كثيرة من السلع حفاظا على مصلحة المستهلكين وعلى كيان المجتمع.

يقتصر تدخل الدولة على تحديد اسعار بعض السلع الضرورية . وقد يمتد ذلك حيث يشمل على الكميات لمحاربة غلاء المعيشة. ويكون السعر الجديد عند مستوى اقل مما يسود في السوق.

- ❖ الحد من استهلاك بعض السلع: تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع للحد من استهلاكها حيث يرتفع سعرها والاسباب لذلك عديدة من اهمها:
  - اسباب صحية.

- اسباب عسكرية.
- عادات وتقاليد ومعتقدات دينية تمنعنا من استهلاك الخمورولحم الخنزير.

❖ تقييد سلطة المحتكر: بعض المشروعات لا تتفق طبيعتها ونظام المنافسة مثل مشروعات المنافع العامة مثلا . أن تنفرد بتقديم السلعة او الخدمة وهي اذ تتمتع بسلطة واسعة يخشى ان تسئ استعمالها كفرضها لاثمان مرتفعة تسمح لها باستغلال المستهلكين ولأ قصى حد ممكن.

تدخل الحكومة : عن طريق عقد الامتياز بالنص على تحديد اسعار السلع أوالخدمات التي تقدمها مراعية في ذلك تكاليف انتاجية ومصلحة الجمهور في آن واحد.

وسائل التدخل: تتعدد الوسائل التي تتبعها الحكومة للتأثير في الاسعار حيث أنها تسعى الى تحقيق الغرض من خلال ما يلي:

❖ قد تفترض تسعيرات جبرية على البائع (المنتج) دون رفعة للاسعار والا يتعرض لعقوبات رادعة بهدف حماية المستهلكين من غلاء مصطنع في الاسعار.

❖ قد تفرض حدا ادنى لاسعار الاسهم أو السندات المالية لمؤسسة معينة بقصد حمايتها من حرب الشائعات الضارة بها.

❖ قد تدخل الحكومة مشترية في سوق محصول رئيسي بغية زيادة الطلب عليه اذا كان هدفها ايقاف التدهور في اسعار ذلك المحصول.

❖ قد تفرض ضرائب باهضة على استهلاك سلع معينة اذا كانت تعمل على تقليل استهلاك الافراد لهذه السلع.

❖ قد تفرض تحديد اثمان السلع والخدمات التي يقدمها محتكر مشروعات المنافع العامة وذلك بالنص في عقد الامتياز.

ورغم تعدد الوسائل والاساليب الا اننا سوف نحصرها في وسيلتين رئيسيتين:

١- فرض تسعيرات جبرية.

٢- التأثير في العرض والطلب.

السعر يتحدد بتفاعل العوامل الاقتصادية (ظروف العرض والطلب) واما أن يخضع لادارة المشرع الحكومي.

التسعير الجبري: يتحدد سعر السلعة نتيجة لتقاطع قوى العرض والطلب ويحقق سعر التوازن لتعادل بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة وقد يكون هذا السعر (سعر التوازن) أعلى من المستوى الذي تقتضية المصلحة العامة.

وفي مثل هذه الاحوال تتدخل الحكومة في مستوى السلعة وتحدد السعر الذي تراه متفقا والمصلحة التي تقدرها (ولوكان ذلك يخالف التفاعل الحر بين قوى العرض والطلب).

هذه السياسة تطبق في اوقات الحروب وفي حالات الطوارئ نتيجة لنقص العرض ونتيجة لاستحالة الاستيراد، وانصراف كمية كبيرة من الاموال في المجهود الحربي.

وجود الحروب تؤدي الى زيادة نفقات كبيرة وهذا يؤدي الى حدوث تضخم نقدي .

ارتفاع دخول بعض الطبقات ارتفاعا كبيرا يقتضي زيادة الطلب الفعلي على كثير من السلع فترتفع اسعارها ، ولهذا نجد ان بعض السلع تكون بعيدة عن متناول عدد كبير من المستهلكين الامر الذي يجعل الحكومة (الدولة) تسارع الى تحديد الاسعار وتثبيتها على مستوى اقل مما قد يسوق في السوق.

ايضا نجد الحكومة وهي تطبق هذه السياسة لا تستطيع مطلقا ان تتجاهل العوامل الاقتصادية التي تحدد اسعار السلع اي لا تستطيع ان تفرض على البائعين سعرا يقل عن نفقة الانتاج، لو تم ذلك لاحجم المنتجون والبائعون عن العرض.

أهدافه : نظام التسعير الجبري بهدف القضاء على الغلاء المصطنع وعلى الربح الفاحش.

اذا كان السبب في ارتفاع الاسعار هو ارتفاع تكاليف الانتاج من اسعار المواد الاولية واجور العمال و ..... الخ.

اذا نجد أن نظام التسعير الجبري يكون غير موضعه .

تعريف السعر الاقتصادي ذاته : هو التسعير الجبري الصحيح ، اي السعر الذي يحقق التعادل بين العرض العادي والطلب العادي، ويقضي على العوامل الغير اقتصادية التي تؤثر فيه .

مثال : محاولة التجار رفع الاسعار دون مبرر منتهزين فرصة الحرب وتهافت الافراد على الشراء.

اذا الدولة تتدخل في حالتين هما :

١- لحماية المستهلك احياناً.

٢- لحماية المنتج احياناً.

تدخل الدولة يتم عن طريق ما يلي :

- ❖ تحديد المساحات المزروعة .
- ❖ اتلاف بعض المحاصيل الزراعية.
- ❖ تحديد الكمية المنتجة اذا كانت السلع صناعية .
- ❖ رفع مستوى الاجور.

تدريب ١: كيف تتدخل الدولة في تحديد السعر؟

٨-٣ **التأثير في العرض والطلب :يمكن** للدولة ان تؤثر في العرض والطلب من خلال مايلي :

١) تأثير الدولة في الطلب بقصد رفع السعر: تتدخل الدولة في رفع السعر لحماية المنتج من تدهور الاسعار عن طريق تخفيض مستوى العرض(عن طريق تحديد المساحة المزروعة) ، او عن طريق رفع مستوى الطلب (تتدخل الدولة مشترية)

النتيجة من عمل الدولة هو رفع السعر ، كما يتوقف ذلك على نسبة الكمية التي تشتريها الدولة ، وكلما كانت النسبة غالية (زادت الكمية المطلوبة) اصبح تأثيرها في السعر ذات فاعليه والعكس صحيح .

مثال : القمح

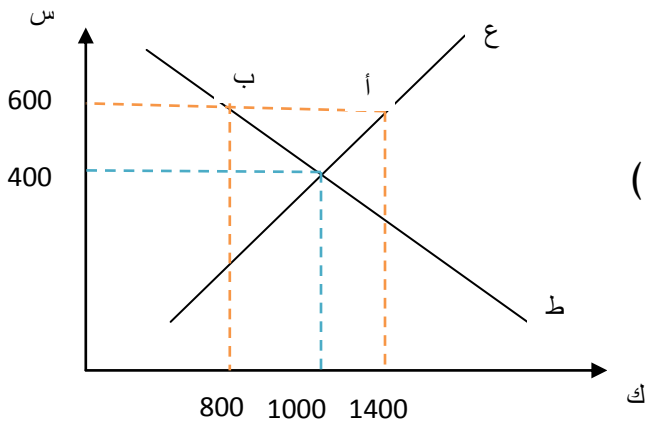

الشكل (١- ٢٩)

سعر التوازن عند 400 ريال للطن يقتضي ان الطلب كان عند 1000 وهنا الدولة تزيد السعر الى 600 ريال للطن وبالتالي فان العرض سيكون عند 1400 في حين ان الطلب عند 800 طن وبالتالي نلاحظ هنا ان العرض يزيد عن الطلب.

اذا الدولة لا تريد زيادة السعر يقتضي أن السعر سيكون عند 400 ريال للطن حيث يتوازن العرض والطلب وبالتالي وجود منافسة بين البائعين .

ب) تأثير الدولة في الطلب بقصد تخفيض السعر: تقوم الدولة بنظام التقنين (البيع بالبطاقات) وذلك بهدف تقيد طلب المستهلكين على الدولة أي تخفيض مستوى الطلب عليها ، وبهذه الطريقة يتم تخصيص كمية معينة من السلعة لكل شخص على أن يشتريها خلال مدة معينة وبالاسعار المحددة

. اي لا تترك المشتري حرا يشتري ما يشاء، وبهذا التقنين نجد انه يجب معادلة الكمية المخصصة للتوزيع مع كمية الانتاج.

ت) تأثير الدولة في العرض بقصد رفع السعر: تلجأ الدولة احيانا الى الحد من انتاج المنتجين للقمح حتى يتساوى الانتاج مع حاجة الاستهلاك .

هذا يتم من خلال التقنين بحيث يتم جعل الانتاج لا يتجاوز نصاب ارض معين.

الهدف تقليل كمية العرض بقصد رفع السعر.

احيانا الحكومة تتلف جزء من محصولها بهدف تقليل العرض ورفع السعر (طبقت في البرازيل عندما انخفض البن)

السياسة هذه تتوقف على ما اذا كانت السلعة التي تبقى تقليل عرضها لتسيطر على الانتاج العالمي.

ث) تأثير الدولة في العرض بقصد تخفيض السعر:

٨- تمنح الدولة مساعدات للمنتجين لتشجيعهم على الانتاج وهذا يقتضي زيادة العرض بسبب زيادة ايراد المنتج.

٩- المساعدات تغير حالة العرض بالزيادة عند نفس السعر.

١٠- الحالات التي تتبعها الدولة لهذه السياسة كثيرة من اهمها ما يلي :

١) ارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية بدرجة كبيرة وهنا تسعى الدولة لدفع المنح والاعانات لتخفيض السعر.

٢) تأثير الصناعات الاجنبية على الصناعات المحلية الوطنية الناشئة فتقوم الدولة بمساعدة الصناعات المحلية للمنافسة.

- ❖ قد تلجأ الدولة بقصد زيادة الكمية المعروضة في الاسواق الداخلية الى فرض رسوم على الصادرات أو حظر تصدير على السلع الى الخارج .
- ❖ قد تلجأ الى تخفيض الضرائب الجمركية على الواردات بالنسبة لنقص السلع الضرورية أو بعضها كلية من الضرائب يهدف تشجيع استيراد تلك السلع من الخارج وتخفيض اسعارها من الداخل.

❖ قد تصادر الدولة بعض السلع في حالة احتجاز المنتجين لها اي عدم عرضها في الاسواق بهدف رفع سعرها.

هناك ظروف تجبر الدولة على التدخل للتأثير في اسعار السلع أو لتحديدها بقانون ونجد أن هناك أهداف ووسائل لهذا التدخل :

ج) اهداف التدخل : هناك اهداف عديدة لتدخل الدولة من اهمها :

١- حماية الاقتصاد القومي : تعمل الدولة على حماية الاقتصاد القومي من خطر التدهور بحسب الظروف التي منها فترات الانكماش او الركود حيث يحدث انخفاض كبير في اسعار السلع المختلفة خاصة الزراعية وهنا تتدخل الدولة لتحسين اوضاع الاسعار.

مثال :

❖ تدخل حكومة البرازيل لتحسين سعر البن.

❖ تدخل الحكومة المصرية لايقاف انخفاض اسعار القطن.

❖ تدخل امريكا عام ١٩٣٣ (من سياسة روزفلت المعروفة بالسياسة الجديدة)

نلاحظ أن تدخل الدولة في حالة انخفاض الاسعار (للسلع الزراعية) او القطاع الزراعي لان الطلب على تلك المنتجات غير مرن. ولذلك يزداد تدخل الدولة في حالة انخفاض الاسعار للسلع الزراعية.

٢- حماية المستهلك: تتدخل الحكومة لعدت اسباب من اهمها:

❖ اوقات الحروب يكون حالات طوارئ تشتد ندرة بعض السلع وفي هذه الحالة نجد عرض تلك السلع يقل . وهنا تضع الدولة حد اقصى لاسعار كثيرة من السلع حفاظا على مصلحة المستهلكين وعلى كيان المجتمع.

يقتصر تدخل الدولة على تحديد اسعار بعض السلع الضرورية . وقد يمتد ذلك حيث يشمل على الكميات لمحاربة غلاء المعيشة. ويكون السعر الجديد عند مستوى اقل مما يسود في السوق.

٣- الحد من استهلاك بعض السلع: تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع للحد من استهلاكها حيث يرتفع سعرها والاسباب لذلك عديدة من اهمها:

- اسباب صحية.
- اسباب عسكرية.
- عادات وتقاليد ومعتقدات دينية تمنعنا من استهلاك الخمورولحم الخنزير.

٤- تقييد سلطة المحتكر: بعض المشروعات لا تتفق طبيعتها ونظام المنافسة مثل مشروعات المنافع العامة مثلا . أن تنفرد بتقديم السلعة او الخدمة وهي اذ تتمتع بسلطة واسعة يخشى ان تسئ استعمالها كفرضها لاثمان مرتفعة تسمح لها باستغلال المستهلكين ولأ قصى حد ممكن.

اجابة التدريبات:

اجابة التدريب١: تتدخل الدولة في تحديد السعر في حالة:

تدخل الدولة يتم عن طريق ما يلي :

- ❖ تحديد المساحات المزروعة .
- ❖ اتلاف بعض المحاصيل الزراعية.
- ❖ تحديد الكمية المنتجة اذا كانت السلع صناعية .

❖ رفع مستوى الاجور.

المراجع:

١- تحليل الاقتصاد الجزئي : د. طارق الحاج، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة –عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.

٢ – مبادئ الاقتصاد الكلي / د. صالح خصاونة، عمان ، ١٩٩٥.

٣- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

٤- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٥- محمود سمير طوبار واخرون (١٩٨٨) ، اصول التحليل الاقتصادي الجزئي، القاهرة ، مصر.

٦- كريج يكن (٢٠٠٨)، الاقتصاد الجزئي، ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الاولى، الطبعة الاجنبية (٢٠٠٦).

الوحدة التاسعة

سلوك المستهلك

١- **تمهيد:** عزيزي الطالب لقد تعلمت في المحاضرة السابقة على الضريبة ومن يتحملها وايضا تعلمت كيف ان الدولة تتدخل في تحديد الاسعار بالاضافة الى ذلك فقد لاحظت تأثيرات الطلب والعرض، وفي محاضرتنا هذه سوف نتعرف على سلوك المستهلك ونتعرف على توازن المستهلك من خلال نظرية المنفعة ومن خلال منحنيات السواء فضلا عن ذلك نحاول ان نتعرف على المنفعة الكلية والمنفعة الحدية وكيفية حسابها.

٢- **اهداف** المحاضرة: عزيزي الطالب يتوقع منك بعد الاطلاع على هذه المحاضرة ان تكون قادرا على :

أ- **تستطيع** التعرف سلوك المستهلك وتعرف كيف يتم توازن المستهلك.

ب- **يمكنك ان تتعرف على اشكال المنفعة.**

ت- **تستطيع ان تحسب المنفعة الحدية والمنفعة الحدية للنقود.**

٣- قراءات مساعدة: يمكن الرجوع الى بعض المراجع والكتب التي يمكن ان تساعدك في فهم ذلك وهي :

- طارق الحاج (١٩٩٧)، الاقتصاد الجزئي ، طارق الحاج ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، ودار صفاء للنشر والتوزيع- عمان.
- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٤- المصطلحات الهامة: المنفعة الكلية – المنفعة الحدية – المنفعة الحدية للنقود .

٥- المحتوى العلمي:

١- سلوك المستهلك الفرد.

٢-نظرية المنفعة.

٣-المنفعة الحدية انعكاس لتزايد المنفعة الكلية بمعدل متناقص.

٤-الاختيار والمنفعة الحدية.

٥-توازن المستهلك.

٦-تقييم نظرية المنفعة.

٧-سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء.

٩ ـ١ سلوك المستهلك الفرد:

يقصد بالمستهلك الفرد أي وحده اقتصاديه تطلب سلعا وخدمات استهلاكيه،وقدتكون هذه الوحده الاقتصاديه فردا أوعائله.ويقوم المستهلك بطلب تلك السلع والخدمات من اجل اشباع رغباته ،فرغبات الانسان متعدده ومتزايده وان الموارد نادره نسبيا،فالإنسان يحاول ان يصل الى اكبلر قدر ممكن من الاشباع وذلك في حدود دخله المحدود وهذا مايطلق عليه سلوك المستهلك الرشيد أو العقلاني *Rationa*l فسلوك المستهلك هو الوسيله التي يتبعها المستهلك للوصول الى اكبر قدر ممكن من الاشباع من خلال دخله المحدود،وعندما يتحقق ذلك يصل المستهلك الى مايسمى ،*Consumer s Equilibrium*

وسنتاول توازن المستهلك من خلال نظريه المنفعه *Utility Theory* وتوازنه باستخدام نظريه منحنيات السواء *Indiffenence Curves Theory* وذلك لآن المشكله لآي فرد مستهلك تتمثل في كيفيفه اشباعه لآكبرقدر ممكن من حاجاته من السلع والخدمات ضمن دخله المحدود والآسعار السائده في السوق.فالحافزالرئيسي الذي يدفع المستهلك لطلب أي سلعه أوخدمه هو الحصول على المنفعه. والسوال الذي يطرحه نفسه ماهي المنفعه وكيف تقاس.

٩ ــ ٢ نظريه المنفعه :

وليم جيفرنز جاء بنظريه المنفعه خلال الفترة(1882-1835) وكذلك الفرنسي ليون فالراس والنمساوي كارل منجر (1924-1840) حيث ان هذه النظريات ترفض الاخذ بتكاليف انتاجها،ولذالك يجب النظر الى المنفعه اي قيمه السلعة في المبادلة تتوفق على منفعتها.

جاء من بعدهم الاقتصادي الفريد مارشال الذي نظم هذه النظريه في كتابه مبادى الاقتصاد عام (1890).

تعريف المنفعة:هي مقدرة الشئ على اشباع حاجة لدى الفرد سواء كانت هذه الحاجة نافعه ام ضاره. فالهدف الاساسي من وراء طلب المستهلك لسلعه أو خدمه هو الحصول على المنفعة .حيث انه لا يمكن رؤيه المنفعة لكن يمكن الشعور بها وذالك من خلال استهلاك الفرد لكميات معبينه من سلعة ما.

اهم خصائص المنفعة من وجهة نظر الاقتصاديين:

1- تختلف المنفعه باختلاف الوقت والزمن .فالماء لشخص ضمئان تكون منفعتة عاليه .ثم تتلاشى هذه المنفعة بمجرد حصول الشخص على الماء.

2- تتصف المنفعه بالدوريه.تظهر المنفعه مره اخرى للماء بعد ان تتلاشى بمجرد شعور الشخص بالظماء مرة اخرى.

3- تكون المنفعة كبيرة كلما اشبعت حاجه ملحه.فمنفعه الماء لشخص في الصحراء اكبر من منفعة شخص قريب من النهر.

4- تختلف المنفعه من شخص الى أخر.فمنفعه المنجل للمزارع اكبر من منفعتة للبحار.

5-بعض السلع ترتبط منفعتها بمدى توافر السلع المكمله لها.مثل منفعه بنزين السياره تكون قليله لمن لايملك سياره.

اشكال المنافع :

1-المنفعه المكانيه:وهي تعني نقل السلعه من مكان تقل فية احتياج المستهلك لها الى مكان يزداد الاحتياج لهذه السلع .مثل نقل الخظروات من مكان زراعتها الى اسواق المدن.

2-المنفعه الزمانيه:وهي تعني تخزين السلعه من وقت يقل فيه احتياج المستهلك لها الى وقت يزيد فيه أحتياجة لها عن الوقت الاول .مثل تخزين القمح بعد الحصاد من فصل الى اخر.

3-المنفعه الشكليه:وهي تعني تحويل شكل السلعة الى حاله اكثر قدره على ارضاء المستهلك منهافي حالتها الاوليه مثل.تحويل القمح الى دقيق.

4-المنفعه التملكيه:وهي تعني نقل ملكيه السلعه ممن احتياجهم لها اقل الى من هم لها اكثر احتياجا مثل.نقل ملكيه القمح من التجار الى المستهلكين.وعلى ذلك فان اي نشاط يترتب علية اضافه منفعة سواء كانت شكلية اومكانيه اوزمانيه اوتمليكية تكون من الوجهه الاقتصاديه نشاط انتاجي.

ويفرق الاقتصاديين بين المنفعه الحديه والمنفعه الكليه:-

المنفعة الحديه Marginl Utility	*المنفعة الكليةTotal Utilityid*
تعرف المنفعة الحدية بأنها تلك المنفعة المستمدة من استهلاك وحدات اضافية من سلعه ما. **فاذا استهلك الفرد اكثر من وحده فان المنفعة الحدية هي دائما الوحده الاخيرة من السلعة.ويفترض الاقتصاديين ان السلع قابلة للتجزئة الى وحدات صغيرة .وانة يمكن قياس المنفعة الحدية عدديا. وقد ظهرت انتقادات لهذه الفرضية.** قانون تناقص الغلة: **تتناقص المنفعة الحدية عدديا مع زيادة الكمية المستهلكة من نفس السلعة.**	**هي عبارة عن مجموعة من المنافع المتحققة للمستهلك نتيجة استهلاكه لكميات محددة من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة.** قانون المنفعة الكلية. **تزداد المنفعة الكلية نتيجة استهلاك وحدات اضافية من سلعة ماولكن بمعدل متناقص.**

مثال :

مستهلك يتناول مجموعة من حبات التفاح خلال يوم ،مامقدار منفعتة؟

المنفعة الكلية هي ماحصل علية المستهلك من اشباع بسبب استهلاكة لحبات التفاح.ونقول أن المنفعة الكلية تتزايد بتزايد الوحدات المستهلكة حتى تصل الى اعلى قيمه وهيا مرحله التشبع عندها تبداء بالتناقص .

مثال:في البيانات التالية يوجد لدينا الكميات والمنفعة الكلية لشخص يستهلك حبات التفاح

جدول (٩-١)

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

السلع كميات بالحبة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
1	5	5
2	9	4
3	12	3
4	14	2
5	15	1
6	15	0
7	14	-1
8	12	-2

الشكل (١-٣٠)

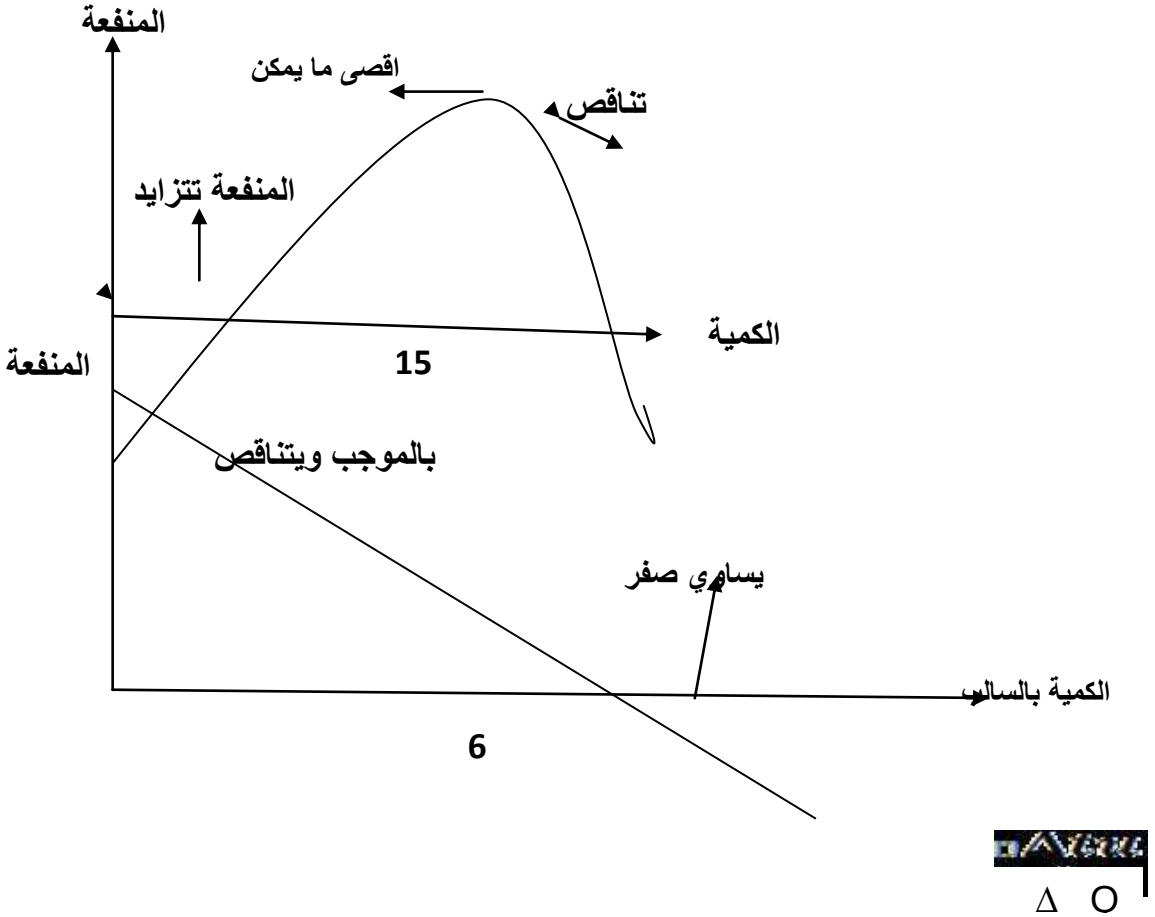

المنفعة الحديه= Mu =

- **تتزايد المنفعة الكلية الى ان تصل الى المنفعة الحدية الى الصفر ثم تتناقص المنفعة الكلية.**
- **تصبح المنفعة الحدية سالبة عندما يزيداستهلاك الفرد عن المنفعة الحدية المساوية للصفر.**
- **اقصى قيمه للمنفعة الكلية هي عندما يكون قيمة المنفعة الحدية مساوية للصفر.**
- **عندما تكون قيمة الايراد الحدي مساوي للصفر تعرف ذلك بمرحلة التشبع للمنفعة الكلية .بعدها تبداء المنفعة الكلية بالتناقص.**
- **منحنى المنفعة الحدية يتناقص بتزايد الوحدات المستهلكة ويصل الى صفر عندما تصل المنفعة الكلية الى اقصى قيمة لها.**

٩ ـ ٣ المنفعة الحدية انعكاس لتزايد المنفعة الكلية بمعدل متناقص:

نفرض ان المنفعة الكلية تزداد بمعدل متزايد فان هذا يعني أن المنفعة الحدية متزايدة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الاتي.

جدول (٩-٢)

المنفعة الكلية والحدية

كميات السلع بالحبة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
1	9	9
2	19	10
3	30	11
4	42	12
5	55	13
6	69	14

المنفعة الحدية تكون ثابتة القيمة أذا زادت المنفعة الكلية بمعدل ثابت .

جدول (٩-٣)

ثبات المنفعة الحدية بزيادة المنفعة الكلية

كمية السلع بالحبة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
1	9	9
2	18	9
3	27	9
4	36	9
5	45	9
6	54	9

تزداد المنفعة الكلية بمعدل متناقص ،وذلك لان المستهلك يصل الى حد الاشباع لرغبتة من السلعة .

كما أن تناقص المنعفة الحدية يرتبط بشرط استهلاك وحدات متتالية من السلعة خلال فترة زمنية معينة وعكس ذالك لاتستطيع لمس هذه الظاهرة.

٩ ــ ٤ الاختيار والمنفعة الحدية:

المستهلك يواجهة مشكلة الاختيار بين السلعة (A)و(B)

والقاعده العامة التي تحكم الاختيار بين سلعتين هي نفس التي تحكم الاختيار بين اكبر عدد من السلع.

***مثال* : لدينا السلعتين أوب والكميات من السلع /كيلوغرام.**

جدول(٩-٤)

المنفعة الحدية لعدة سلع

كميات السلع بالحبة	المنفعة الحدية للسلعة (A)	المنفعة الحديةللسلعة(B)
1	18	18
2	16	16
3	14	12
4	11	8
5	10	4
6	0	1

المطلوب:اذافرض بأن الدخل ثابت وكذلك ثبات الاسعار حيث ان سعر السلعةA=3ريال وسعر السلعة B=4ريال،فاوجدالمنفعة الحدية للنقود؟وايهما يفضل المستهلك من السلع.

الحل

المنفعة الحدية للنقود= المنفعة الحدية للسلعة

سعرالسلعةِ

جدول (٩-٥)

حساب قيمة المنفعة الحدية للنقود

الكمية المستهلكة من السلعة(A)بالاسبوع الاول	المنفعة الحدية A÷سعر السلعة A
1	6=3÷18
2	5.3=3÷16
3	4.6=3÷14
4	3.6=3÷11
5	3.3=3÷10
6	0صفر
الكمية المستهلكة من السلعة(B)بالاسبوع الاول	المنفعة الحدية ÷Bئسعر السلعة B
1	4.5=4÷18
2	4=4÷16
3	3=4÷14
4	2=4÷11
5	1=4÷10

يفضل المستهلك ان يختار السلعة (A)افضل من السلعة (B).

تعريف المنفعة الحديه للنقود**:هي منفعة الوحدة الواحدة من التقود ويتم الحصول عليها من خلال تقسيم المنفعة الحدية للمستهلك على سعرها.**

٩ – ٥ توازن المستهلك:

يصل المستهلك الى حالة توازن عندما يصل الى وضع معين لايرغب في تغييرة لانة يعتبرة أفضل وضع ممكن الوصول الية في ظروف دخلة النقدي المحدود .

كيف يتحقق التوازن باستخدام فكرة المنفعة الحدية؟

يتم تحقيق التوازن عندما يقوم المستهلك بتوزيع دخلة النقدي المحدود على السلع المختلفة على اساس المقارنة بين المنافع الحدية لهذة السلعة منسوبا على اسعارها.

ويتحقق التوازن عندما يكون المنفعة الحدية للنقود للسلعة (A)مساوية للمنفعة الحدية للنقود للسلعة (B).

مثال :مستهلك دخلة الشهري11oدولارانفقة على شراء سلعتين هما(A)و(B)سعر الوحدة من السلعة A=10 وسعر السلعة B=5، المطلوب إيجاد توازن المستهلك،

جدول (٩-٦)

المنفعة الحدية للسلعتين والمنفعة الحدية للنقود.

الوحدات المستهلكة من السلعة AوB	المنفعة الحدية للسلعة (A)	المنفعة الحدية للسلعة (B)	المنفعة الحدية للنقود للسلعة (A)	المنفعة الحدية للنقود للسلعة (B)
1	200	150	20	30
2	150	100	15	20
3	120	75	12	15
4	100	60	10	12
5	80	50	8	10
6	60	45	6	9
(7)	50	40	5	8
(8)	30	25	3	5
9	20	15	2	3
10	10	5	1	1

من شروط التوازن أن المنفعة الحدية للنقود للسلعة(A) تساوي المنفعة الحدية للنقود للسلعة (B). ونريد البحث عن توازن المستهلك اين سيكون وذلك من خلال الجدول السابق؟

ومن هنا لابد من التحقق في ان توازن المستهلك هوتحقيق اقصى اشباع ممكن دخلة المحدود والاسعار السائده في السوق.

نطبق شرط التوازن الثاني :

الدخل المخصص للانفاق=سعر السلعة A×الكمية المشتراة من السلعةA + سعر السلعة B×الكمية المشتراة من السلعةB.

المجموعة الاولى =(10×1)+(5×2)=20دولار لايساوي الدخل المخصص للانفاق.

المجموعة الثانية =(10×2)+(5×3) =35 دولار لايساوي الدخل المخصص للانفاق.

المجموعة الثالثة =(10×3)+(5×4) =50 دولار لايساوي الدخل المخصص للانفاق.

المجموعة الرابعة =(10× 4)+(5×5)=65 دولار لايساوي الدخل المخصص للانفاق.

المجموعة الخامسة =(10×5)+(5×6)=85 دولار لايساوي الدخل المخصص للانفاق.

المجموعة السادسة =(10×6)(+5×7)=95 دولار لايساوي الدخل المخصص للانفاق.

المجموعة السابعة =(10×7)+(5×8)=0 11دولار حيث يساوي الدخل المخصص للانفاق.

فالمجموعة التي تحقق التوازن للمستهلك (أقصى اشباع ممكن)ضمن دخلة المحدود ةالاسعار السائدة في السوق هي 7وحدات من السلعة Aو8 وحدات من السلعة B.

أشتقاق منحنى طلب المستهلك:

من خلال الجدول السابق نستطيع أشتقاق منحنى طلب المستهلك حيث تحقق التوازن عند الوحدات السابعة حيث أن سعر السلعة A=10 دنانير،والوحدات الثامنة حيث سعر السلعة B=5دنانير. ويمكن تمثيل ذلك بيانيا من خلال الرسم البياني.

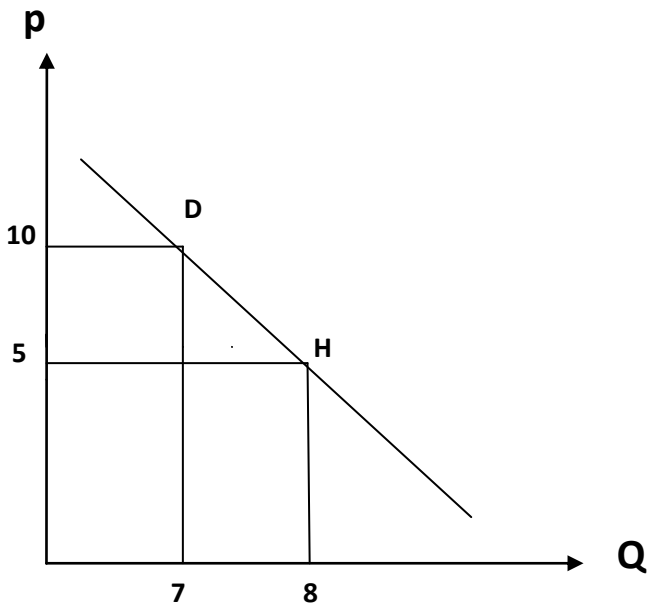

الشكل (١-٣١)

حيث يلاحظ من خلال الرسم البياني أن المستهلك يحقق التوازن عند النقطة Dو H حيث أن المنفعة الحدية عند النقطة D أكبر المنفعة الحدية عند النقطة H.وان أي نقطة على هذا المنحنى تمثل التوازن للمستهلك.

٩ – ٦ فائض المستهلك:

يعرف فائض المستهلك بأنة الفرق بين مايدفعة المستهلك سعرا وبين ما يرغب في دفعة للحصول عليها.

أحياننا نجد ان المستهلك يدفع سعرا عاليا في السلعة يفوق سعرها الحقيقي وذلك خوفا من عدم حصوله عليها.

الشكل (١-٣٢)

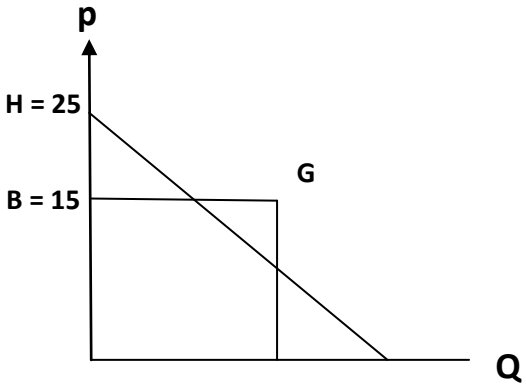

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح ذلك.

جدول (٩-٧)

فائض المستهلك

الكمية	سعر التوازن	سعر الانفاق	فائض المستهلك
1	10	21	11
2	10	17	7
3	10	14	4
4	10	11	1
5	10	10	صفر

او ان السعر التوازي الذي لا يرغب في تغييره كلا من المستهلك والمنتج هو 15 . اذا فائض المستهلك هو المثلث (B H G) فيما لو ارتفع السعر التوازني الى دولار نجد ان حجم الفائدة يتغير ويصبح عند E .

٩ – ٧ تقييم نظرية المنفعة:

1- تقوم نظرية المنفعة على اساس القياس الشخصي ومن الصعب قياسها قياسا كميا.

2-من الصعب تطبيق قانون المنفعة الحدية لوصف الظواهر في الاسواق –فمثلا يصعب معرفة الافراد الافراد عند شراء الملابس بسبب الاشباع الحدي المتناقص لها والسبب هو انخفاض الدخول.

3-نجد أنة من الصعب تبسيط حقيقة سلوك المستهلك بأنة يستمر في اسهلاك كميات من السلعة تصبح ضارة لان الوصول الى الاشباع يحتاج مضاعفة دخل الفرد.

4-يصعب مقارنة المنفعة الحدية للوحدات المستمرة من سلعة خاصة أذا كانت هذه السلعة غير قابلة للتجزئة والمنفعة المستمدة من هذا النوع من السلع نحصل عليها كونها وحدة متكاملة مثل السيارة والتلفزيون.

٩ – ٨ سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء: Consumer s

٩-٨ -١ : اولآ-منحنيات السواء: وهي عبارة عن خريطة تفضيل المستهلك بالنسبة لسلعتين أوخدمتين والتي تعكس اختيار المستهلك لكميات مختلفة من هاتين السلعتين.

فكره منحنيات السواء:

اعتمد الاقتصاديون سابقا على الناحية العددية في قياس المنفعة ولاكن هذا القياس ليس دقيقا ،خصوصا وان النقود منفعتها تختلف من شخص لآخر.

بعدها جاء الاقتصاديون الحديثون بفكرة منحنيات السواء .والتي تعتمد على قياس المنفعة قياسا نسبيا،وذلك بمقارنة الاشباع الذي يعود على المستهلك من مجموعة معينة من السلع وبين الاشباع الذي يعود علية من مجموعة أخرى.

واول من أستخدم منحنيات السواء هو الاقتصادي الانجليزي فرانسيس ادجورث Francis Edge Worth سنة 1881،ثم تناولها من بعده الاقتصادي الايطالي ولفريدو باريثو Vilfredo Pareto .وتطورت هذه النظرية من قبل الاقتصادي الانجليزي ألن Allenسنة 1934.

ومنحنيات السواء تصنف لنا تفصيلات المستهلك بالنسبة للسلع المختلفة.

مثال:يوجد لدينا مجموعة الاولى من التفاح والبرتقال حيث ان عدد التفاح 5تفاح وعدد البرتقال 15برتقالة.والمجموعة الثانية هي 6تفاحات و12برتقالة ،فقدكان تقدير المستهلك أن الاشباع الذي **يضحي بة من تنازلة عن تفاحة واحدة يعادل ذلك الاشباع الذي يحصل علية من أضافة ثلاث برتقالات.**

جدول (٩-٨)

المعدل الحدي للاحلال

المجموعة	عدد التفاح	عدد البرتقال	المعدل الحدي للاحلال
1	7	7	-
2	6	8	1:1
3	5	10	1:2
4	4	13	1:3
5	3	17	1:4
6	2	22	1:5
7	1	28	1;6

من الجدول المبين أعلاه نجد التالي:

- عدد التفاح تتناقص .

- يتزايد عدد البرتقال في نفس الوقت و يتوضح لنا ذلك من خلال المعدل الحدي للاحلال أي ان المستهلك يحل سلعة مكان سلعة اخرى.

- المعدل الحدي للحلال :هو عبارة عن المقدار الذي يطلبة المستهلك من أحدى السلعتين مقابل تنازلة عن وحدة واحدة من السلعة الأخرى.

التمثيل البياني يوضح ذلك:

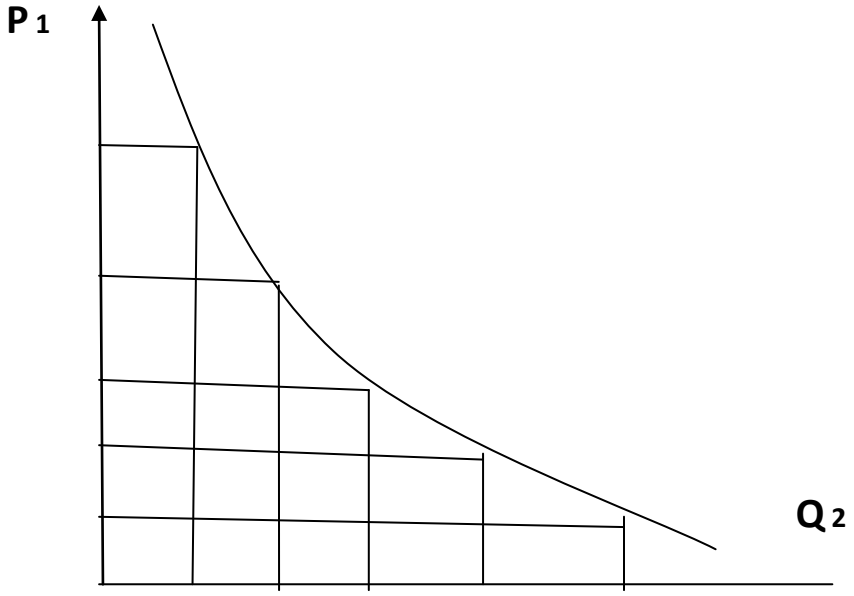

الشكل (١-٣٣)

٩ – ٨ -٢ خصائص منحنيات السواء:—

❖ منحنيات السواء لاتتقاطع

عندالنقطة (A)تعطينا نفس الاشباع وعند النقطة (B)تعطينا نفس الاشباع.

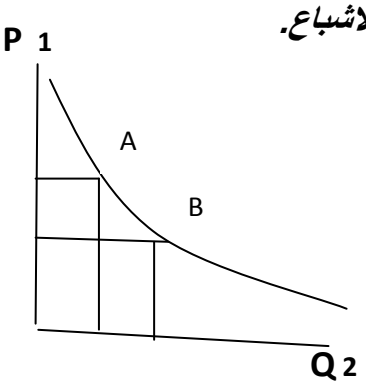

الشكل (١-٣٤)

❖ **أذاراد المستهلك أن يحصل عبر أشباع أكبر فان المنحنى يرتفع .**

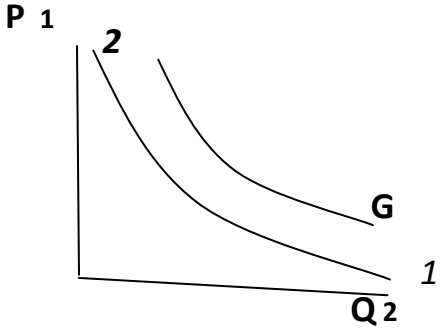

الشكل (١-٣٥)

❖ منحنيات السواء لايمكن أن تتقاطع وذلك يعود الى ان كل منحنى يمثل مستوى منفعة مختلف عن الاخر.

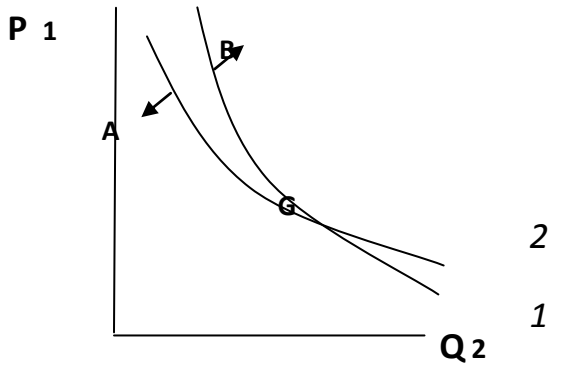

❖ **منحنيات السواء تنحدر من أعلى الى أسفل ومن اليسار الى اليمين:**

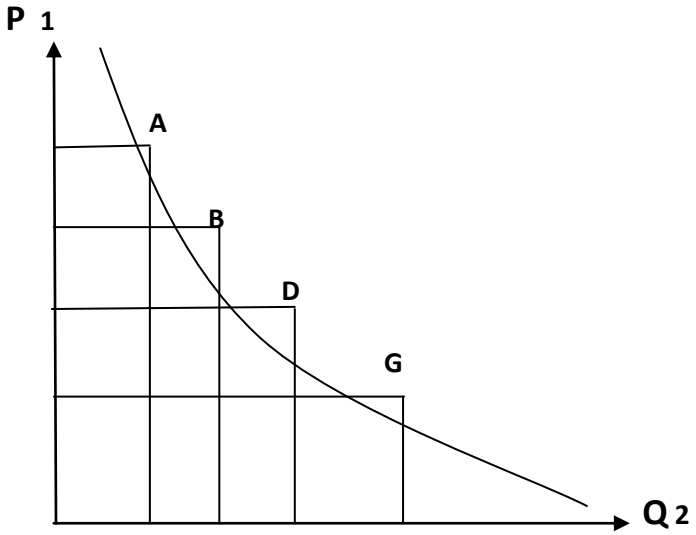

الشكل (١-٣٦)

- أي نقطة على منحنى السواء يعطي نفس الاشباع الذي تعطية النقطة الاخرى.
- المستهلك لة الخيار في اختيار الكميات.
- قانون المعدل الحدي للاحلال ينص على أن الانتقال من نقطة الى أخرى على نفس منحنى السواء فانة يتم تنازل عن كمية من السلعة(p)وذالك مقابل الحصول على كميه من السلعة (Q).

❖ منحنيات السواء تكون محدبة من ناحيه نقطة الاصل.

وسبب هذا التحدب هو المعدل الحدي للاحلال أي أننا كلما انتقلنا من نقطة الى أخرى على نفس منحنى السواء فان المستهلك يتنازل عن كمية من السلعة G التفاح مقابل الحصول على وحدة اضافية من السلعة pالبرتقال كل ذلك في تناقص مستمر.

--كلما كان المنحنى مرتفعا اعطى اشباعا أكبر وكلما كان منخفضا اعطى اشباعا اقل.

- ❖ كل منحنى من منحنيات السواء يعطي اشباعا للمستهلك مختلف عن الاخر.

توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء :

نفرض أن للمستهلك خريطة تفصيل لاي سلعتين او خدمتين.هذه الخريطة مكونة من ثلاثة منحنيات سواء.ففي هذه الحالة يفضل المستهلك المجموعة التي في أعلى منحنى السواء.

خريطة التفصيل (منحنيات السواء) :

هي مجموعة من منحنيات السواء التي تعكس اختيار المستهلك لكميات من هاتين السلعتين او الخدمتين.

- هناك عاملين رئيسيين يؤثران على المستهلك.

1-الدخل النقدي أومايقتطع من الدخل للاستهلاك.

2-أسعار السلع في السوق.

مثال:مستهلك خصص من دخلة 100 دولار للانفاق على سلعتين هما(A)و(B)وأن سعر الوحدةA=10 دولار،وسعر السلعة B=5 دولار ، والجدول التالي يبين مايلي:

جدول (٩-٩) يوضح الوحدات من السلعتين

وحدات من السلعة (A)	وحدات من السلعة(B)
10	0
9	2
8	4
7	6
6	8
5	10
4	12
3	14
2	16
1	18

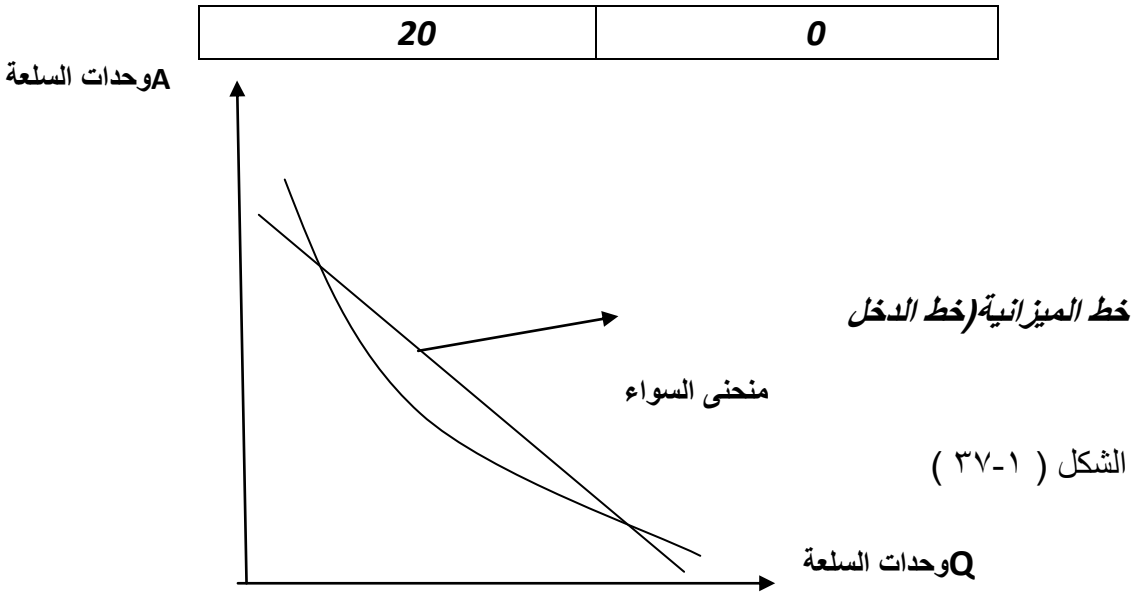

الشكل (١-٣٧)

خط الميزانية (خط الدخل):هو الخط الذي يوضح القوة الشرائية للمستهلك ويعتمد على الدخل النقدي وأسعار السلع والخد مات .او هو عبارة عن التمثيل البياني لإمكانيات للمستهلك والتي تعكس رغبات المستهلك في اختيار مجموعات من سلعتين هما(A)و(B)،عند الدخل المحدد.

-أذا المستهلك يريد ان يشتري من دخلة كامل من السلع (A)و (B)حيث سوف يشتري 10وحدات منA وصفر من B.

- اذاالمستهلك سوف يشتري بدخلة من سلعة Bويحصل على 20 وحدة بينما السلعة A =صفر.

1-خط الميزانية (خط الدخل):يرتفع الى أعلى أو الى أسفل أذا تغير الدخل على سبيل المثال عند زيادة الدخل ينتقل الى أعلى وعند انخفاضة ينتقل الى أسفل .

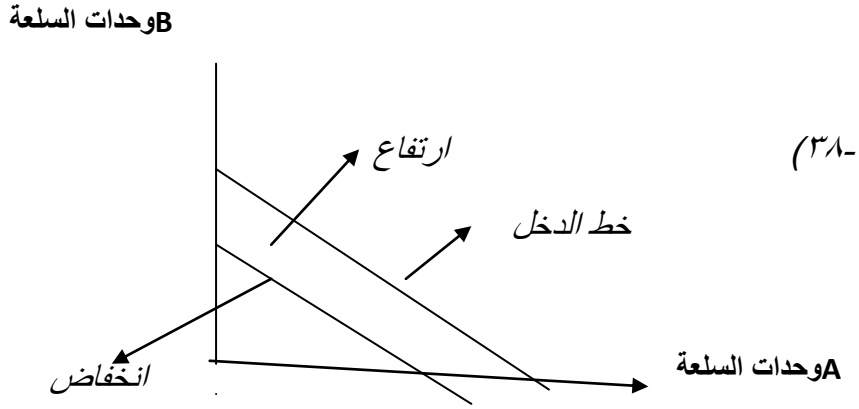

الشكل (١-٣٨)

٨- في حالةانخفاض سعر السلعة B من 5دولار الى 4دولار وبقاء سعر السلعة A والدخل ثابت .فان الكميات المشتراة من السلهة B ستكون 25وحدة .وبهذا فأن خط الدخل سوف يتحرك الى اليمين على المحور الافقي ويبقى ثابت من المحور العمودي .

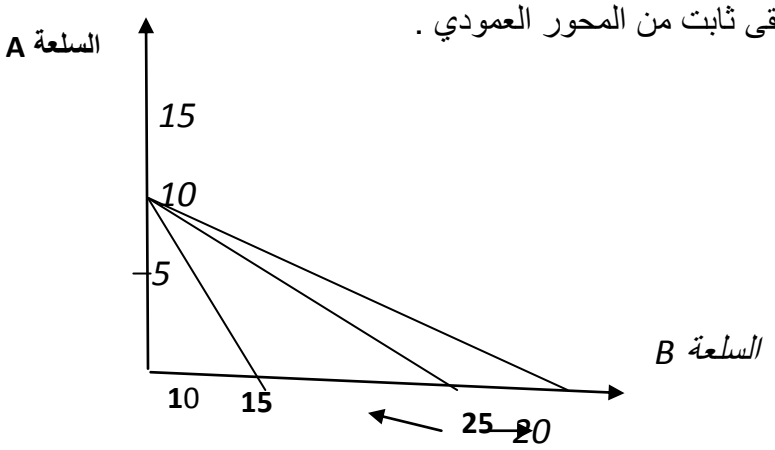

الشكل (١- ٣٩)

أما اذا زاد سعر السلعة B من 5 الى 10 دولار مع بقاء الدخل وسعر السلعة B ثابت فان الكميات المشتراة من السلعة B ستكون 10وحدات وبهذا فان خط الدخل سوف يتحرك الى اليسار من على المحور الافقي مع ثباتة على المحور الراسي والشكل اعلاة يوضح ذالك .

- خط الدخل يتحرك الى اليمين والى اليسار بسبب تغير سعر السلعة.
- اما في حالة زيادة سعرالسلعة A من 10 الى 20دولار مع بقاء سعر السلعةB ثابت وكذلك الدخل ،فان الكميات المشتراة من السلعة Aستكون وحدات .وبهذا يتحرك خط الدخل الى اليسار على المحور العمودي مع بقائة ثابت على المحور الافقي .

- ،أما في حالة انخفاض سعر السلعة A 10 دولار الى 5دولار مع ثبات سعر السلعة B وكذلك ثبات الدخل .فان الكميات المشتراة من السلعة A ستكون 20 وحدة .وبهذا يتحرك خط الدخل الى اليمين (اعلى من خط الدخل الاصلي)على المحور العمودي ويبقى ثابت من على المحور الافقي . والشكل التالي يوضح ذلك.

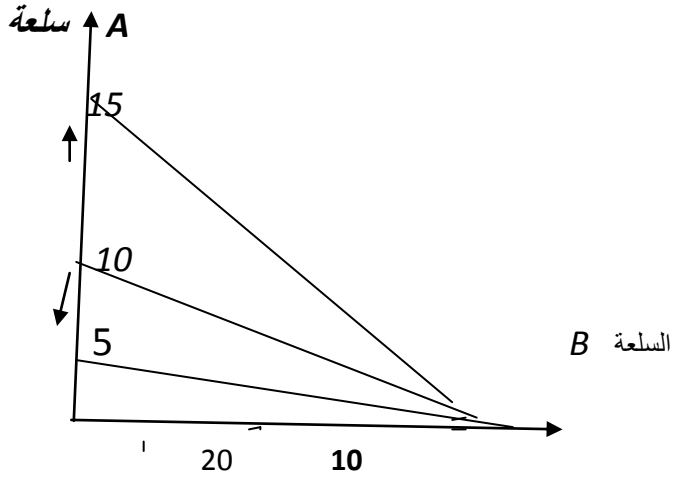

الشكل (١-٤٠)

تحديد نقطة توازن المستهلك : تتحدد بالجمع بين خريطة التفصيل وخط الثمن في شكل واحد كالاتي:

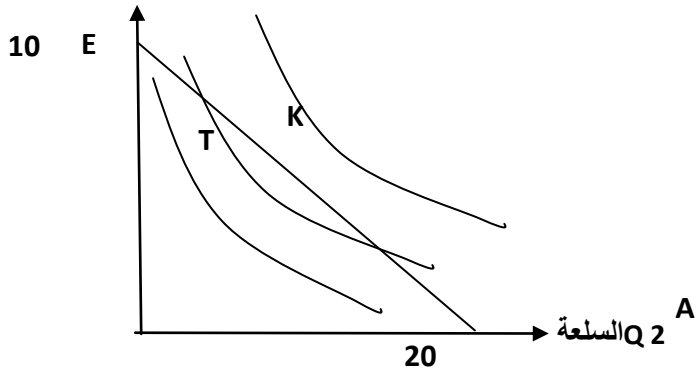

الشكل (١-٤١)

من الرسم البياني نستنتج الاتي :

- يحصل المستهلك على اكبر اشباع عند النقطة (K)ولكن المستهلك لايستطيع تحقيق ذلك لان النقطة (K) تقع خارج خط الدخل (الثمن) اي خارج حدود امكانياتة.
- يستطيع المستهلك ان يشتري عند النقطة Eحيث تقع على خط الدخل ولكن المستهلك سوف يقبل على شراء المجموعة التي تمثل ها النقطة E لانة يستطيع شراء مجموعة اخرى لايقع على خط الثمن ،اي في حدود أمكانياته.

النقطة التي تحقق توازن المستهلك هي النقطة T وهي نقطة تماس بين خط الدخل (الثمن)ومنحنى السواء وهذا يعني ان ميل منحنى السواء عند هذه النقطة يساوي ميل خط الثمن.

المراجع:

١- تحليل الاقتصاد الجزئي : د. طارق الحاج، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.

٢ – مبادئ الاقتصاد الكلي / د. صالح خصاونة، عمان ، ١٩٩٥.

٣- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

٤- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٥- محمود سمير طوبار واخرون (١٩٨٨) ، اصول التحليل الاقتصادي الجزئي، القاهرة ، مصر.

٦- كريج يكن (٢٠٠٨)، الاقتصاد الجزئي، ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الاولى، الطبعة الاجنبية (٢٠٠٦).

الوحدة العاشرة

نظرية الانتاج

١- **تمهيد:** عزيزي الطالب لقد تعلمت في الوحدة السابقة كيفية تحديد توازن المستهلك من خلال نظرية المنفعة ومنحنيات السواء وتم التعرف اكثر من خلال التطبيق سواء من خلال الرسومات او الحل الجبري وعليه فان محاضرتنا هذه سوف نتعرف منها على نظرية الانتاج وانواع التكاليف وكيفية حساب تلك التكاليف الكلية والتي تساوي التكاليف الثابته زائد التكاليف المتغيرة .

٢- **اهداف** المحاضرة: عزيزي الطالب يتوقع منك بعد الاطلاع على هذه المحاضرة ان تكون قادرا على :

أ- **تستطيع** التعرف على الانتاج الكلي والانتاج الحدي .

ب- كيفية حساب التكاليف الكلية .

٣- قراءات مساعدة: يمكن الرجوع الى بعض المراجع والكتب التي يمكن ان تساعدك في فهم ذلك وهي :

- طارق الحاج (١٩٩٧)، الاقتصاد الجزئي ، طارق الحاج ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، ودار صفاء للنشر والتوزيع- عمان.
- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٤- المصطلحات الهامة: الانتاج الكلي - التكاليف الكلية - التكاليف الحدية - التكاليف الثابتة - التكاليف المتغيرة

٥- المحتوى العلمي:

١- تعريف الانتاج.

٢- نظرية الانتاج وعناصرها

٣- دالة الانتاج.

٤- منحنيات الناتج المتساوي.

٥- تكاليف الانتاج.

٦- مزايا الانتاج الكبير وعوائد عناصر الانتاج.

١٠ – ١ تعريف الانتاج: سبق ان عرفنا الانتاج بانه خلق المنفعة أو اضافة منفعة جديدة لشئ ما.

ويعتبر الانتاج من اهم مراحل النشاط الاقتصادي وأولها حيث انه صفقة سابقة وضرورية للاستهلك وبدون تلك المرحلة لا يمكن اشباع الحاجات.

الايراد الكلي = السعر × الكميات المباعة.

التكاليف الكلية = اسعار عناصر الانتاج × الوحدات المستخدمة في هذه العناصر مضافا اليها تكاليف الفرصة البديلة.

دالة الانتاج : تمثل العلاقة بين الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج وكمية الناتج الناجمة عنها عند مستوى معين من التكنولوجيا

قانون النسب المتغيرة: ينص على انه اذا اضيفت وحدات من عناصر الانتاج المتغيرة الى العناصر الثابته الاخرى فان الزيادات في الانتاج ستقل حتما في النهاية وربما تصبح سالبة.

قانون الغلة المتناقصة: ينص على انه اذا زاد عنصر من عناصر الانتاج مع بقاء عناصر الانتاج الاخر ثابته وكذلك طريقة الانتاج فان الناتج الكلي الناجم عن اضافة وحدة واحدة من عنصر الانتاج المتغير يزداد اولا ثم يثبت ثم يأخذ بالتناقص. السبب في تزايد الغلة اولا ثم تناقصها بعد ذلك هو ان عناصر الانتاج اذا ما مزجت بنسبة مثلى تتفاعل مع بعضها بكفاءة عالية.

مراحل الانتاج:

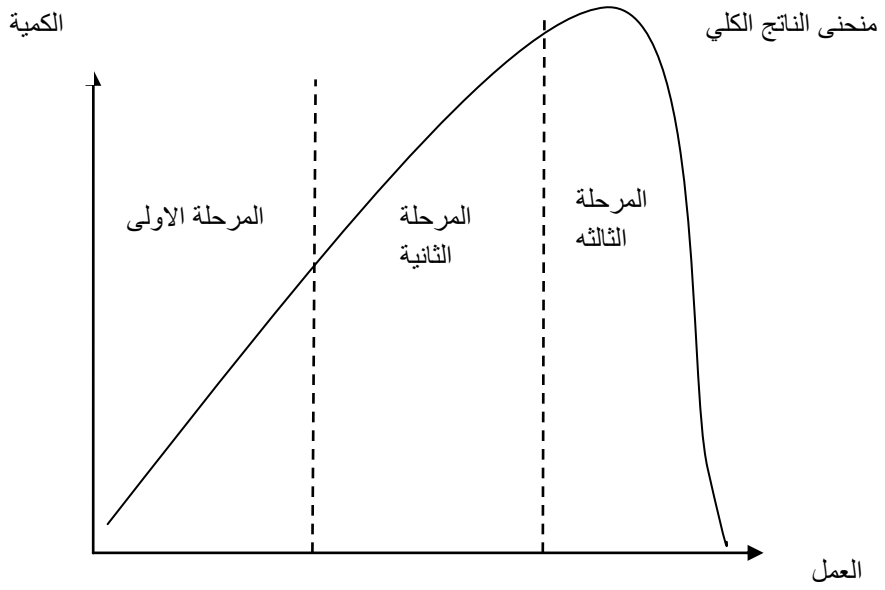

الشكل (١-٤٢)

انواع التكاليف في المدى القصير:

١- التكاليف الثابته: هي تلك التكاليف التي تتكبدها المنشأة سواءا انتجت او لم تنتج فالمنتج يدفعها حتى لو توقف الانتاج . مثال دفع فواتير الكهرباء وفواتير الماء والتلفون ، وايجار المباني.

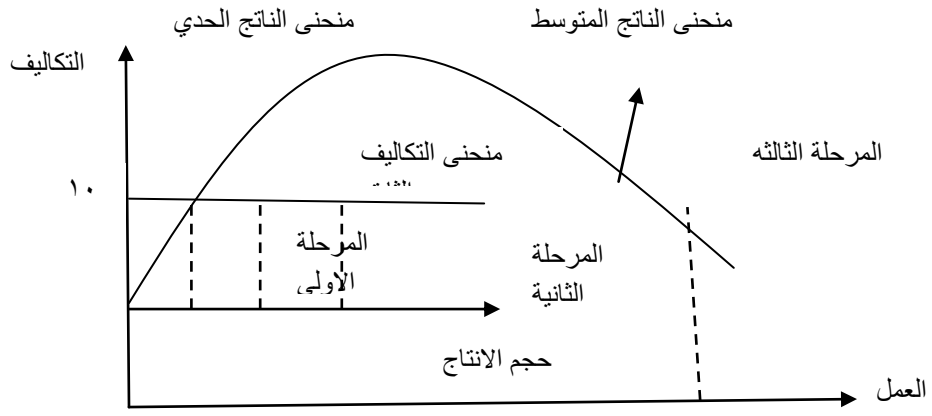

الشكل (١-٤٣)

٢- التكالييف المتغيرة: هي تلك التكاليف التي ترتبط مع حجم الانتاج حيث تزداد اذا زاد حجم الانتاج وتقل اذا قل حجم الانتاج .مثال ذلك تكاليف المواج الخام وتكاليف النقل واجور العمال.

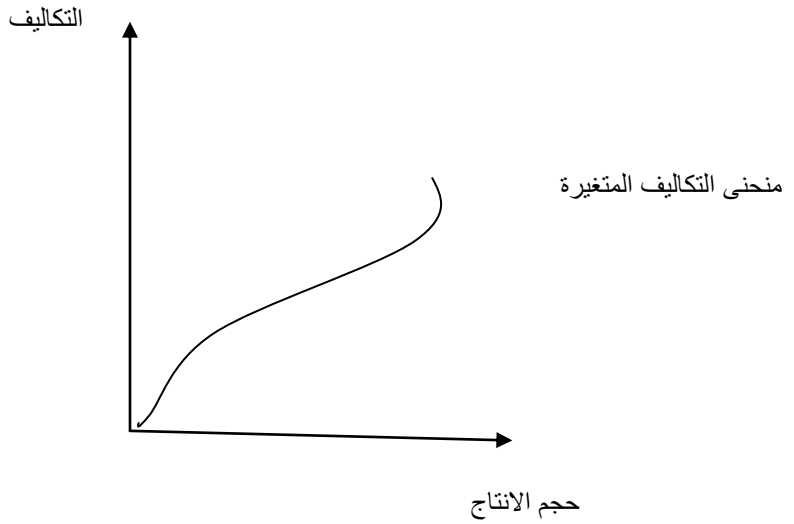

الشكل (١-٤٤)

٣- التكاليف الكلية: عبارة عن مجموع التكاليف الثابته والتكاليف المتغيرة التي يتحملها المنتج. ومنحنى التكاليف الكلية يأخذ شكل منحنى التكاليف المتغيرة الا ان الاول يكون اعلى بمقدار التكاليف الثابته ومن المعلوم بان التكاليف الثابته يتحملها المنتج حتى لو لم ينتج .

٤- متوسط التكاليف = مجموع التكاليف÷ عدد الوحدات .

يوجد لمتوسط التكاليف انواع وهي:

أ) متوسط التكاليف الثابته: وهي عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابته، وبمعنى اخر .

متوسط التكاليف الثابته = مجموع التكاليف الثابته ÷ حجم الانتاج.

وتكون العلاقة ما بين حجم الانتاج ومتوسط التكاليف الثابته علاقة عكسية.

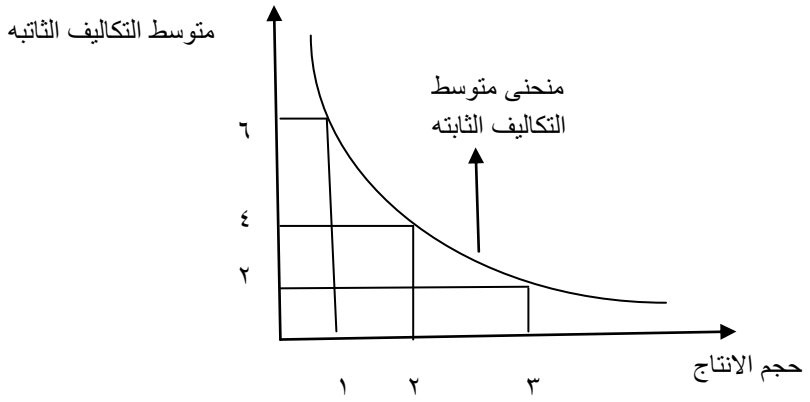

الشكل (١-٤٥)

متوسط التكاليف المتغيرة: هي عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة ويعبر عنها بالشكل التالي:

متوسط التكاليف المتغيرة = مجموع التكاليف المتغيرة ÷ حجم الانتاج.

ب) متوسط التكاليف الكلية = مجموع التكاليف اثابته والمتغيرة ÷ حجم الانتاج.

١٠-٢ نظرية الإنتاج :

يعرف الإنتاج بأنه خلق المنفعة أو إضافة منفعة جديدة لشيء ما .

ومن خلال نظريةالإنتاج تحاول المنشآت تعظيم أرباحها والذي يتمثل في الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية .

والإيراد الكلي =السعر X الكميات المباعة .

أما التكاليف الكلية = أسعار عناصر الإنتاج X في الوحدات المستخدمة من هذه العناصر + تكاليف الفرصة البديلة .

ويمكننا تحليل سلوك الإنتاج باستخدام أسلوبين هما :-

أ – تحليل سلوك الإنتاج في الأجل القصير باستخدام فكرة قانون الغلة المتناقصة Law of diminishing returns .
والأجل القصير هو الفترة التي تستطيع خلالها المنشأة أن تغير فيها كمية بعض عناصر الإنتاج المستخدمة فقط بينما تبقى العناصر الأخرى ثابتة .

ب – تحليل سلوك الإنتاج في الأجل الطويل باستخدام فكرة منحنيات الناتج المتساوي Isoquant curves والأجل الطويل كل عناصر الإنتاج يمكن أن تكون متغيرةمن أجل إنتاج حجم معين من السلعة.

١٠ – ٣ عناصر الإنتاج:

وهي تلك العناصر التي تشترك في العملية الإنتاجية ،وتتكون من الأرض ، الأيدي العاملة ، رأس المال ، التنظيم .

١- الأرض land :-

ونقصد بالأرض ما بها وما عليها من موارد وقوى طبيعية وهبها الله لنا مثل الثروات ،البحار ..... الخ، وتساهم الأرض في العملية الإنتاجية من خلال :

أ- المواد الخام : وهي ما تحتويه الأرض في باطنها من خامات معدنية ونفطية ..... الخ

ب- القوى الطبيعية ،وهي كل ما على سطح الأرض من مصادر قوى الطبيعة مثل الشلالات ،الرياح ، .....الخ

ج- استخدامات الأرض : حيث تستخدم للزراعة أو البناء أ لإنشاء المصانع أو لتشييد المساكن .....الخ

٢-العمل (الأيدي العاملة) Labour:

يعرف العمل بأنه المجهود الإنساني ،الفكري والجسدي الذي يؤدي إلى خلق منفعة أو زيادتها

وستناول دراسة العمل من ناحيتين :-

أ – الناحية النوعية: (الكفاية الإنتاجية) ونقصد بها كفاية العمل الذي يؤديه الفرد . فهناك العمل الزراعي ،والصناعي والتجاري والمهني الحر كالطبيب والمحامي ومنهم الماهر وغير الماهر ونصف الماهر

ويوجد هناك عوامل تؤثر على الكفاية الإنتاجية منها :-

١- عوامل مرتبطة بالشخص نفسه : من حيث الاستعداد الفطري والنفسي والميول والطموح .....الخ

٢- البيئة الاجتماعية : ونعني به الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان .

٣- بيئة العمل نفسه : ونعني به ظروف العمل وما يرتبط به من حوافز مادية ومعنوية .

ب –الناحية الكمية: ونعني بها عدد العمال القادرين على العمل من إجمالي عدد السكان .

وقد بدأ البحث في هذا الموضوع سنة ١٧٩٨ من قبل الاقتصادي الانجليزي توماس روبرت مالتوس الذي عرض الأمر في نظرية تشاؤمية .

وتتلخص نظرية "مالتوس " في أن عدد السكان يزداد بنسبة متوالية هندسية أي بنسبة ٢، ٤، ٨ ، ١٦، .....في حين أن الإنتاج يزداد بنسبة متوالية عددية (حسابية) أي بنسبة ١، ٢، ٣ ،٤ ،.....

مشيراً إلى نسبة الزيادة في عدد السكان أكبر من نسبة الزيادة في الإنتاج إلا إذا حدث موانع تبطل مفعول هذه النظرية . وهذه الموانع صنفها مالتوس إلى :

أ- موانع ايجابية (طبيعية) : وهي تلك الموانع التي تؤدي إلى حالة التوازن التلقائي بين عدد السكان والإنتاج . مثل حدوث المجاعات أو انتشار الأوبئة أو الأمراض .

ب-الموانع الواقية (الأخلاقية) : وهي تلك التدابير الوقائية التي يلجأ إليها الأفراد لإحداث عملية التوازن بين عدد السكان والإنتاج . مثل تحديد النسل تأخير سن الزواج ....

لكن الأمور سارت بعكس ما تنبأ به مالتوس فقد أدت العناية الصحية إلى انخفاض نسبة الوفيات كما انخفضت نسبة المواليد باستثناء (الدول النامية) وذلك من خلال تحديد النسل .

أما كمية الإنتاج فقد ازدادت وتحسنت نوعية الإنتاج من خلال إتباع وسائل حديثة ومتطورة .

٣- رأس المال (K):- أي شيء قام الإنسان بإنتاجه بهدف زيادة الإنتاج أو تحسينه .

و ينقسم إلى أنواع مختلفة هي :

أ- رأس المال الأصول الإنتاجية التي تستخدم في عملية الإنتاج : مثل المصانع – المعدات – الآلات والمباني ويسمى هذا النوع برأس المال المادي أو العيني أو الثابت .

ب- رأس المال الذي يتخذ شكلاً نقدياً مثل حيازة النقود ، الأسهم ،السندات .

ج – ينظر لرأس المال أيضاً على أنه رأس مال ثابت كالمعدات والآلات ورأس مال متغير كالمواد الخام أو السلع نصف المنفعة التي تستخدم في إنتاج السلع النهائية القابلة للاستهلاك .

٤- الإدارة (التنظيم): إن عنصر التنظيم يتولى عملية إدارة المشروع الإنتاجي من حيث القيام بكل الوظائف الإدارية للمشروع من تخطيط وتنظيم وتنفيذ وإشراف ورقابة .

وفي المشروعات الصغيرة يتولى صاحب المشروع عمل المنظم أو مدير المشروع بينما في المشروعات المساهمة الكبيرة يكون هناك فصل بين الإدارة وبين المالكين للمشروع .

الحجم الأمثل للسكان:

يرى بعض الاقتصاديون أن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك العدد من السكان الذي يستطيع فيه الفرد أن ينتج أقصى ما يمكن من الناتج المتوسط من السلع والخدمات باستخدام مصادر الإنتاج المتاحة بحيث لو زاد عدد السكان عن هذا الحجم لأدى ذلك إلى انخفاض الناتج المتوسط ، وبالتالي انخفاض دخل كل منهم .وإذا قل عدد السكان عن هذا الحجم فأنهم لا يستطيعون إن يستغلوا موارد بلادهم الطبيعية بالوجه الأمثل بل يبقى هناك موارد غير مستغلة .

جدول (١٠- ١) لتوضيح هذه الفكرة نأخذ الجدول التالي (الأرقام افتراضية) :

العلاقة بين حجم السكان والإنتاج		
السكان بالمليون	الإنتاج الكلي بملايين الدولارات	متوسط إنتاج الفرد بالدولار
٤	٨٠٠	٢٠٠
٦	١٥٠٠	٢٥٠
٨	٢٤٠٠	٣٠٠
١٠	٤٠٠٠	٤٠٠
١٢	٦٠٠٠	٥٠٠
١٤	٨٤٠٠	٦٠٠
١٦	٩٦٠٠	٦٠٠
١٨	٩٠٠٠	٥٠٠
٢٠	٨٠٠٠	٤٠٠

الشكل (١-٤٦)

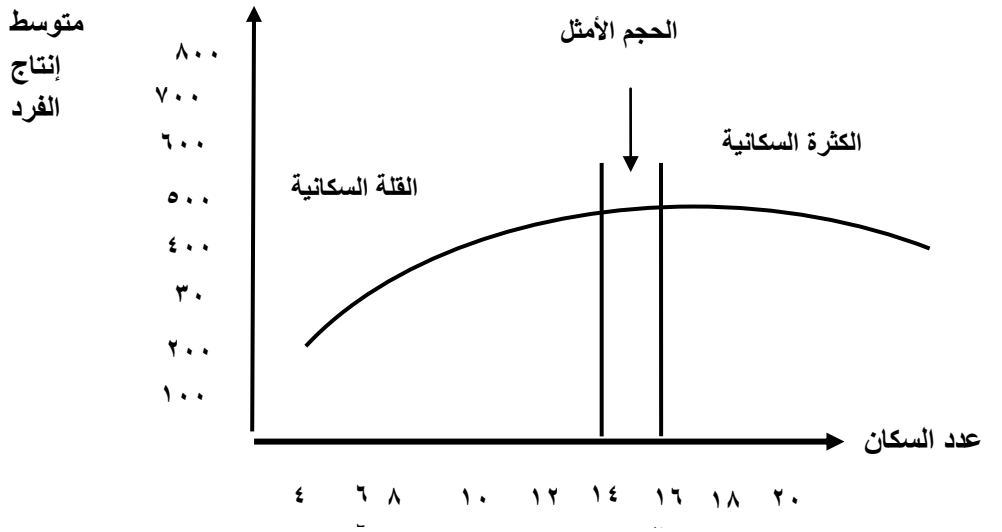

من الجدول والرسم البياني نستنتج إن أعلى متوسط إنتاج للفرد هو عند عدد السكان ما بين ١٤ مليون و١٦ مليون نسمة . متوسط دخل الفرد عند هذا الحد هو ٦٠٠ دولار .

دالة الإنتاج : تمثل دالة الإنتاج العلاقة بين الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج وكمية الناتج الناجمة عند مستوى معين من التكنولوجيا .

ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج رياضياً كالتالي :

كمية الإنتاج = دالة (مدخلات الإنتاج)

ويمكن التعبير عنها بالجداول الذييحتوي على بيانات لدالة لعنصر متغير واحد هو العمل (L) وعدد من عناصر الإنتاج الثابتة (كالأرض ، رأس المال ،التنظيم) .

جدول (١٠-٢) لدالة الإنتاج-الناتج كدالة لعنصر إنتاج متغير واحد

عنصر العمل/عدد	كمية الإنتاج/طن
صفر	صفر
١	٢٠
٢	٦٠
٣	٨٠
٤	١١٠
٥	١١٠
٦	٩٠
٧	٦٠
٨	٤٠

والرسم البياني يوضح دالة الإنتاج :-

ويلاحظ من الرسم البياني أن الناتج الكلي يزيد أولاً ثم يثبت ثم يتناقص كلما زاد استعمال عناصر الإنتاج .

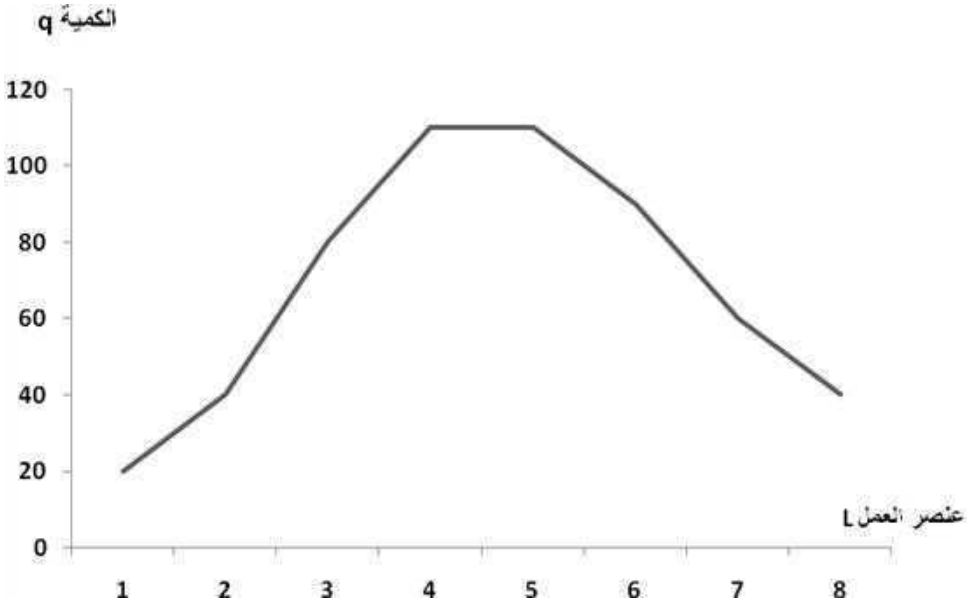

الشكل (١-٤٧)

في الجدول السابق والرسم البياني السابق تعتبر وحدات العمل هي المتغير الوحيد من عناصر الإنتاج ، بينما تبقى العناصر الأخرى (مثل رأس المال ، الأرض ،التنظيم) ثابتة وهذا في الأجل القصير .

الدالة الخطية:

تنتج السلعة حسب الدالة الخطية باستخدام عنصر واحد من عناصر الإنتاج ، ألا وهو عنصر العمل فقط أو عنصر رأس المال فقط أو باستخدام مزج لا نهائي بين هذين العنصرين . فالإحلال بين عناصر الإنتاج يكون تام .

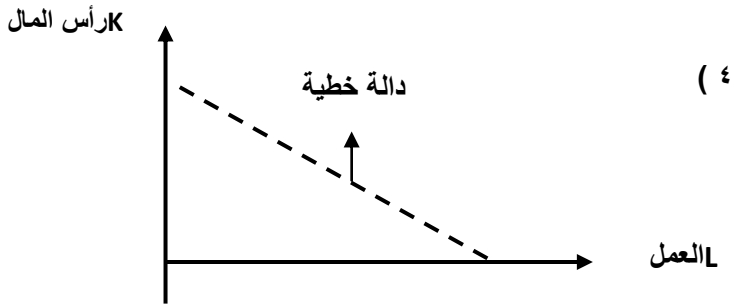

الشكل (١-٤٨)

دالة الناتج المحدب: يكون التحدب نحو نقطة الأصل . إذ تنتج السلعة حسب هذه الدالة باستخدام تعويض متساوي لعرض العمل وعنصر رأس المال . الشكل (١-٤٩)

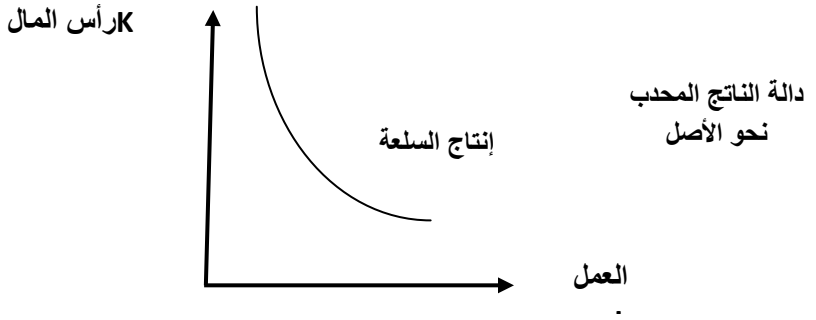

دالة المدخل – المنتج:- ويطلق عليها بدالة ليونتيف " وتفترض هذه الدالة أن هناك طريقة واحدة لإنتاج السلعة . أي أن معامل الإحلال بين عناصر الإنتاج = صفر و أن أي نقطة على خط ٤٥ تمثل استخدام متساوي لعنصر العمل ورأس المال . والشكل التالي يوضح ذلك . الشكل (١-٥٠)

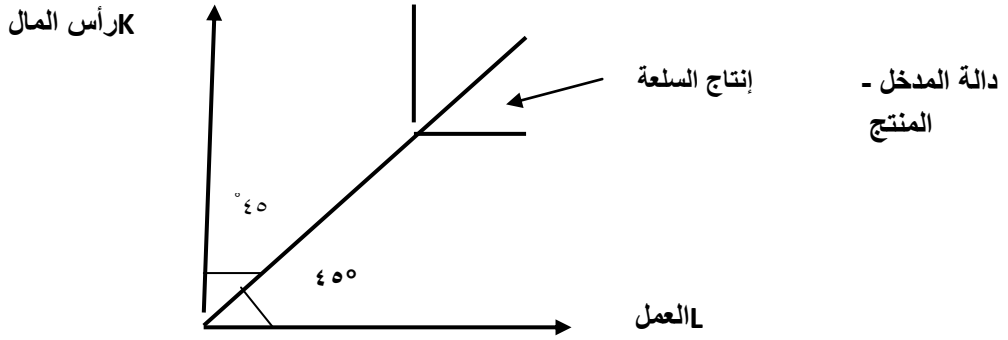

دالة الناتج المتكسر: يطلق عليها " دالة البرمجة الخطية " وإنتاج سلعة معينة يمر في مراحل محددة .ويكون هناك حسب هذه الدالة تعويضاً محدداً بين عنصر العمل وعنصر رأس المال . وكل مرحلة من مراحل الإنتاج A1,A2,A3 تعني أننا استخدمنا مزج مختلف من عنصر رأس المال مع عنصر العمل لإنتاج سلعة معينة . وإذا وصلنا النقاط في جميع مراحل الإنتاج نحصل على شكل متكسر لمنحنى إنتاج السلعة . والشكل التالي يوضح ذلك .

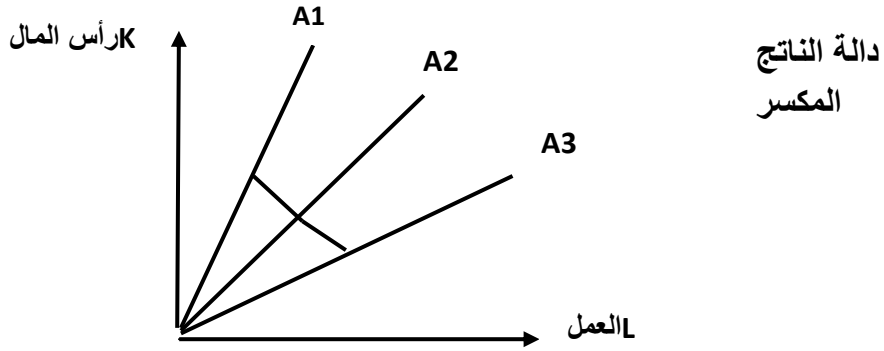

الشكل (١- ٥١)

دالة صندوق أيدجورث : يكون حسب هذه الدالة لكل مستوى إنتاج دالة إنتاج مختلفة . وتستخدم لإنتاج أكثر من سلعة واحدة وذلك من خلال المزج بين عنصر العمل وعنصر رأس المال .

فإذا أردنا إنتاج سلعة Aيجب علينا استخدام دالة إنتاج عنصر العمل (L) وعنصر رأس المال(K) والتي تمثلها منحنيات الإنتاج من C1 إلى C4.

وإذا أردنا إنتاج السلعة B يجب علينا أيضا استخدام دالة إنتاج عنصر العمل وعنصر رأس المال والتي تمثلها منحنيات الإنتاج من D1إلى D4 .

وكل منحنى إنتاجي يجب أن يمس المنحنى الإنتاجي المعاكس له ، لان نقطة أصل إنتاج السلعة A ونقطة أصل السلعة B مختلفتان والخط الذي يربط هذه النقاط هو (منحنى ايدجورث).والشكل التالي يوضح ذلك.

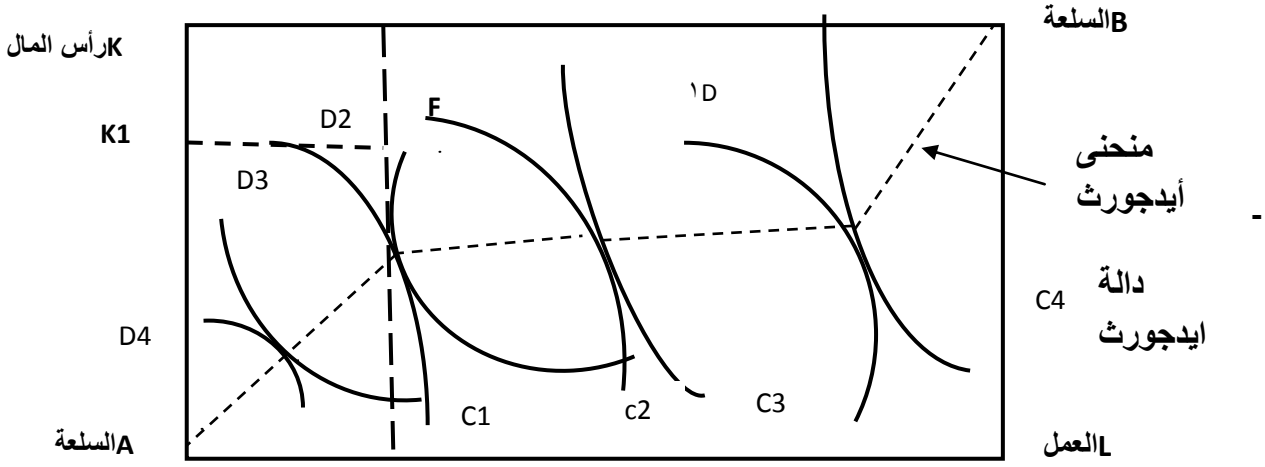

الشكل(١-٥٢)

قانون النسب المتغيرة :

وينص قانون النسب المتغيرة : على أنه إذا أضيفت وحدات من عناصر الإنتاج المتغيرة إلى العناصر الثابتة الأخرى فإن الزيادات في الإنتاج ستقل حتماً في النهاية وربما تصبح سالبة .

قانون الغلة المتناقصة:

ويقضي قانون تناقص الغلة بأنه " إذا زيد عنصر من عناصر الإنتاج مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة وكذلك طريقة الإنتاج . فإن الناتج الكلي Total Productالناجم عن إضافة وحدة واحدة من عنصر الإنتاج المتغيرة يزداد أولاً ثم يثبت ثم يأخذ في التناقص .

والذي يحصل في البداية أنه بزيادة العنصر المتغير يكون هذا العنصر غير متعاون مع العنصر الثابت لأن الأخير أكبر منه طاقة ولذا يزداد الناتج الحدي للعنصر المتغير إلى أن يصل إلى النسبة المثلى . فإذا ما زاد العنصر المتغير عن هذه النسبة لأدى ذلك إلى وفرته .

ومن ثم يصبح العنصر الثابت المتعاون مع العنصر المتغير أقل طاقة كما كان من قبل ، فيزاحم كل منهما الآخر ويؤدي ذلك إلى تناقص الناتج الحدي .

جدول (١٠-٣)

الناتج الحدي والناتج المتوسط للعامل

الأرض(عنصر ثابت) فدان	عدد العمال (عنصر متغير) L	الناتج الكلي بالطن Q	الناتج الحدي للعامل /بالطنMp	الناتج المتوسط للعامل/بالطن Ap
١٠	صفر	—	—	—
١٠	١	٦٠	٦٠	٦٠
١٠	٢	١٣٥	٧٥	٦٧,٥
١٠	٣	٢٣٠	٩٥	٧٦,٧
١٠	٤	٣٣٠	١٠٠	٨٢,٥
١٠	٥	٤٣٠	١٠٠	٨٦
١٠	٦	٥١٠	٨٠	٨٥
١٠	٧	٥٦٠	٥٠	٨٠
١٠	٨	٥٨٠	٢٠	٧٢,٥
١٠	٩	٥٩٠	١٠	٦٥,٦
١٠	١٠	٥٩٠	صفر	٥٩
١٠	١١	٥٥٠	٤٠ -	٥٠
١٠	١٢	٥٠٠	٥٠ -	٤١,٥

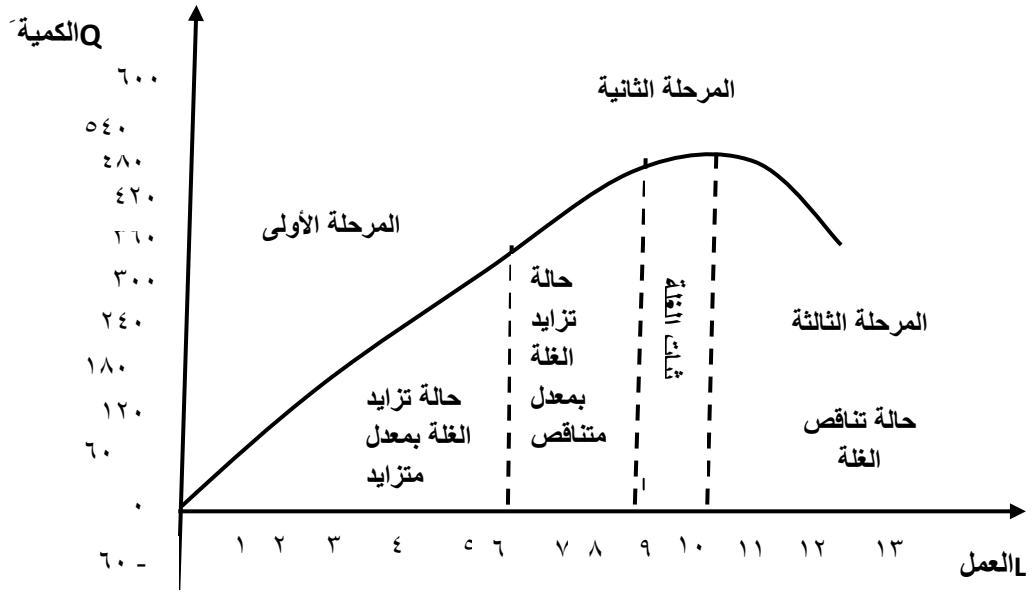

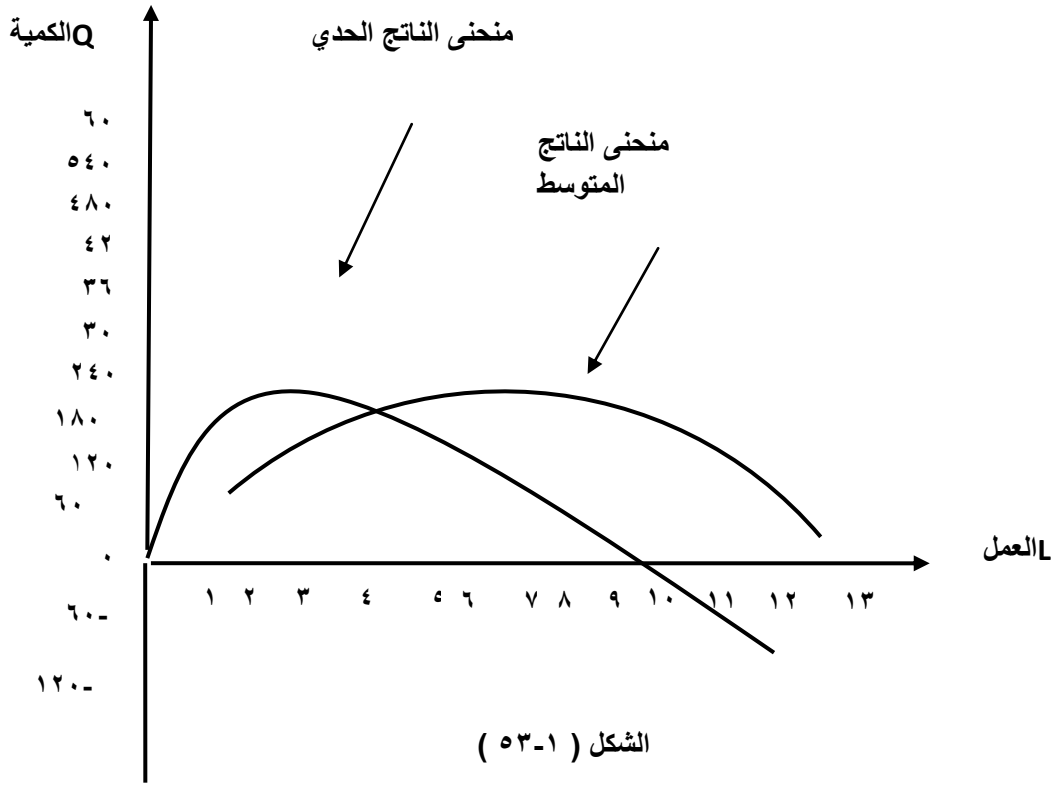

الشكل (١-٥٣)

أما الرسم البياني السابق فإنه يوضح الآتي :

- منحنى الناتج الكلي يكون أعلى من منحنى الناتج الحدي ومنحنى الناتج المتوسط .

- يتقاطع منحنى الناتج الحدي مع منحنى الناتج المتوسط عندما يتساوى الناتج الحدي مع الناتج المتوسط .

- بعد التقاطع يأخذ منحنى الناتج المتوسط في الانحدار.

- يكون منحنى الناتج الحدي في المرحلة الأولى أعلى من منحنى الناتج المتوسط .

- يستمر الناتج الحدي في التناقص حتى يصل درجة الصفر وبعدها السالب .

ـ يصل الناتج الكلي إلى أعلى مرحلة عندما يصل الناتج الحدي إلى الصفر .

منحنيات الناتج المتساوي:- تستخدم منحنيات الناتج المتساوي لتوضيح فكرة توازن المنتج باستخدام مجموعات مختلفة من عنصر رأس المال (K) وكميات مختلفة من عنصر العمل (L)عند مستوى إنتاجي واحد وتمثل كل نقطة على منحنى الناتج المتساوي المزيج بين كميات من رأس المال والعمل عند مستويات إنتاجي معين .

جدول (١٠-٤) يبين كميات من رأس المال والعمل لإنتاج ٥٠٠ وحدة من السلعة A

المزج بين عنصر العمل ورأس المال	عنصر رأس المال	عنصر العمل
الأول	٣٠	١
الثاني	٢٣	٢
الثالث	١٧	٣
الرابع	١٢	٤
الخامس	٨	٥

الشكل (١-٥٤)

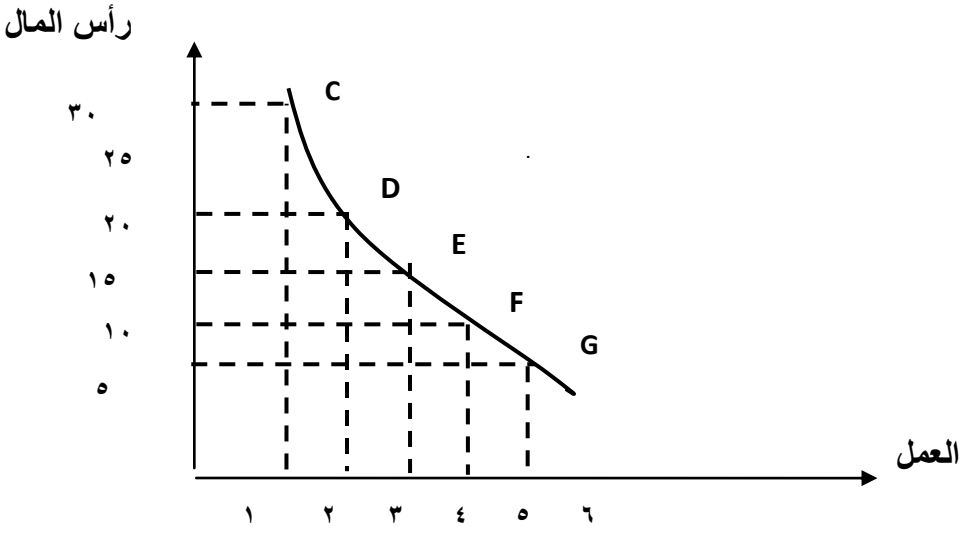

أي نقطة على المنحنى الناتج المتساوي (C,D,E,F,G) تمثل مزيج معين من عنصر رأس العمل وعنصر العمل لإنتاج ٥٠٠ وحدة من السلعة A .

ولكي نحصل على مجموعة من منحنيات الناتج المتساوي نقوم بمزج مختلف لكميات معينة من عنصر رأس المال وعنصر العمل للحصول على كمية إنتاج مختلفة .

كل منحنى يمثل كمية إنتاج أعلى كلما ابتعدنا من نقطة الأصل وكلما اقتربنا منها يمثل كمية إنتاج أقل .

والرسم البياني يوضح ذلك :

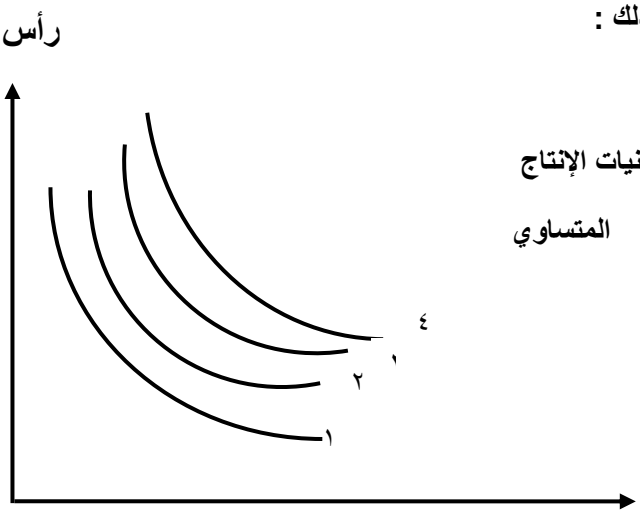

يمثل المنحنى (١) أدنى مستوى إنتاجي .

ويمثل المنحنى (٤) أعلى مستوى إنتاجي

منحنيات الإنتاج المتساوي

الشكل (١-٥٥)

خصائص منحنيات الناتج المتساوي :-

١- يتجه منحنى الناتج المتساوي من أعلى إلى أسفل . دليل أنه كلما استخدمنا وحدات أكثر من عنصر العمل لابد من التقليل من الوحدات المستخدمة من عنصر رأس المال لإنتاج نفس الكمية من السلعة وهذا ما يطلق عليه بالمعدل الفني للإحلال – Marginal Rate of Substitution .

٢- منحنى الناتج المتساوي محدب من نقطة الأصل دليل على المعدل الفني للإحلال .

٣- منحنيات الناتج المتساوي لا تتقاطع . لأنها لو تقاطعت لأعطت نفس الإشباع وهذا مخالف للمنطق .

معدل الإحلال الحدي الفني :Marginal Rate of Substitution

هو عبارة عن عدد الوحدات من عنصر إنتاجي واحد التي تحل محل وحدة واحدة من عنصر إنتاجي آخر مع المحافظة على كمية الإنتاج .

جدول (١٠-٥) يبين معدل الإحلال الفني لعنصري العمل ورأس المال

المجموعات	عنصر العمل	عنصر رأس المال	معدل الإحلال الحدي الفني
الأولي	١	١٥	–
الثانية	٢	١١	٤
الثالثة	٣	٨	٣
الرابعة	٤	٦	٢
الخامسة	٥	٥	١

ويمكنأن نمثل الجدول بيانياَ ونحصل على

منحنى الناتج التالي :-

الشكل (١-٥٦)

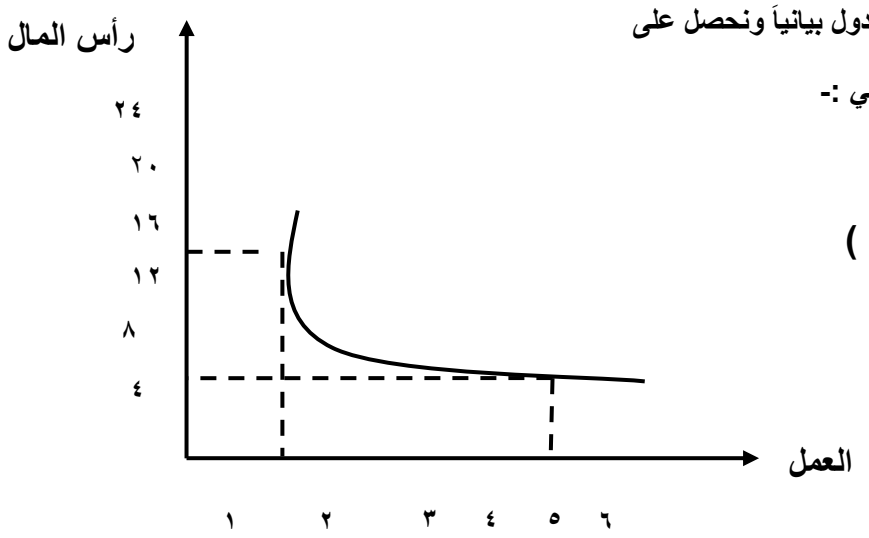

خط التكلفة: يمثل خط التكلفة العلاقة بين مجموعات مختلفة لعنصرين من عناصر الإنتاج والذي يتوقف على أسعار عناصر الإنتاج والمبلغ المخصص لشرائهما .

فإذا خصص منتج إنفاق ١٠٠ دولار للحصول على عنصر رأس المال وكانت سعر الوحدة من عنصر العمل ١٠ دولارات وسعرها من رأس المال ٥ دولارات فإنه بإمكان المنتج باستخدام ١٠ وحدات من عنصر العمل أو ٢٠ وحدة من عنصر رأس المال . وبالتالي فإن خط التكلفة المتعلق بالمنتج يشبه خط الميزانية بالنسبة للمستهلك والرسم البياني يوضح ذلك .

الشكل (١-٥٧)

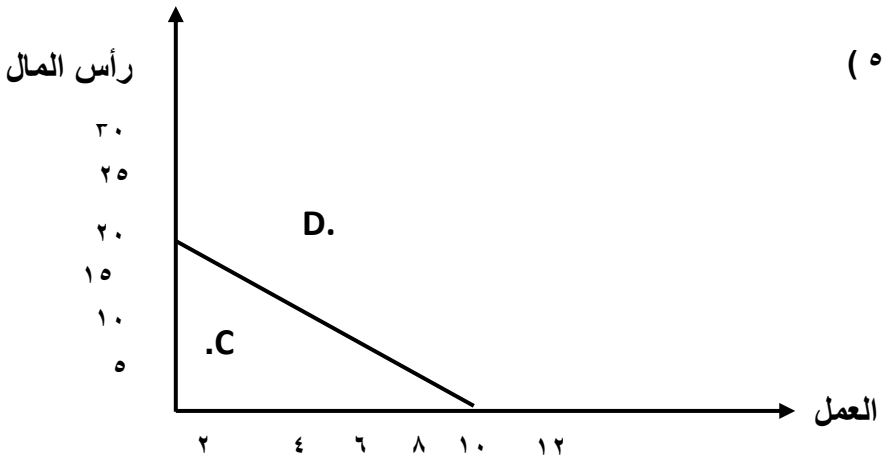

ومن الرسم البياني نلاحظ :

١ـ أن أي نقطة على خط التكلفة تمثل مجموعة من عنصر العمل وعنصر رأس المال حسب المبلغ المخصص للإنفاق ١٠٠ دولار .

٢- أي نقطة مثل (C) أسفل خط التكلفة تعني أن المنشأة تنفق أقل من المبلغ المخصص للإنفاق .

٢-أي نقطة تقع فوق خط التكلفة مثل (D) لا يمكن للمنشأة شراؤها إلا بزيادة المبلغ المخصص للإنفاق .

الرسم البياني المقابل يوضح زيادة الدخل مع بقاء أسعار عناصر الإنتاج ثابتة أدى إلى ارتفاع خط التكلفة وانخفاض الدخل مع بقاء أسعار عناصر الإنتاج ثابتة أدى إلى انخفاض خط التكلفة .

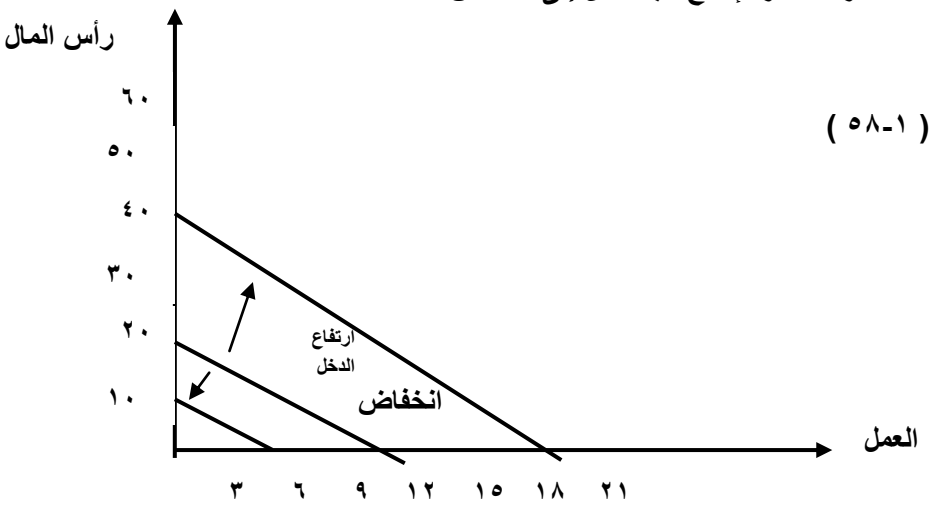

الشكل (١-٥٨)

زيادة الدخل مع بقاء أسعار عناصر الإنتاج ثابتة أدى إلى ارتفاع خط التكلفة وانخفاض الدخل مع بقاء أسعار عناصر الإنتاج ثابتة أدى إلى انخفاض خط التكلفة .

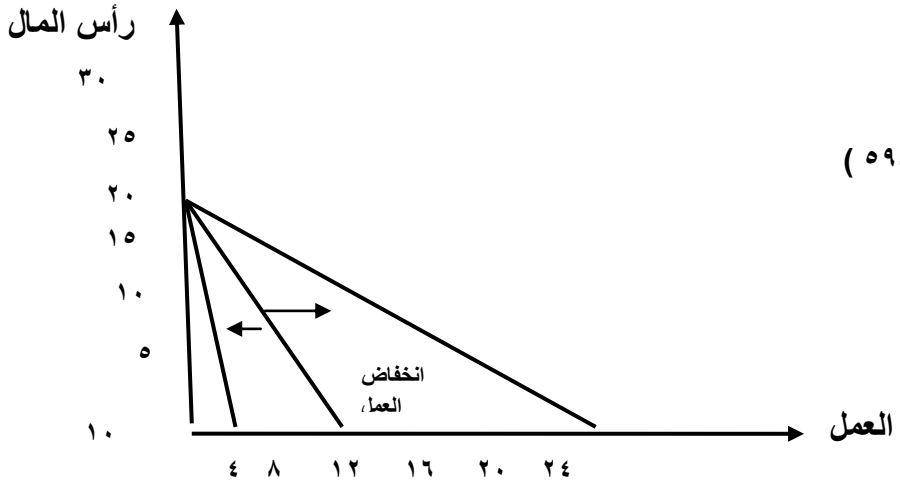

الشكل (١-٥٩)

الرسم البياني المقابل يوضح أنه لو ارتفع عنصر العمل وبقي عنصر المال والدخل ثابتين فإن خط التكلفة سيزحف إلى اليسار على المحور السيني ولو أنخفض سعر عنصر وبقي عنصر المال والدخل ثابتين فسيزحف خط التكلفة نحو اليمين على المحور السيني .

المزيج الأمثل لعناصر الإنتاج Optimal Input Combination :

إن المشكلة التي تواجه المنتج هي كيفية الوصول إلى أكبر كمية ممكنة من الإنتاج بأقل التكاليف . وهذا يتحقق في حالة الجمع بين خطة التكلفة ومنحنيات الناتج المتساوي في تمثيل بياني واحد . وتكون النقطة التي يمس فيها منحنى الناتج المتساوي خط التكلفة هي النقطة المثلى للإنتاج .

نلاحظ في الرسم البياني المقابل : أن النقطة (A) هي النقطة المثلى لأنه عندها يتساوى خط التكلفة مع الناتج المتساوي

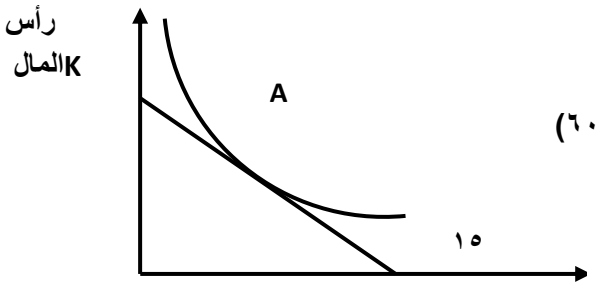

الشكل (١- ٦٠)

خط التوسع الإنتاجي:-

هو الخط الواصل بين جميع نقاط التماس بين خطوط التكلفة ومنحنيات الناتج المتساوي والشكل التالي يوضح ذلك :-

ويمثل خط التوسع الإنتاجي أقل تكلفة تتحملها المنشأة لإنتاج كميات مختلفة من السلع والخدمات مع ثبات أسعار عناصر الإنتاج .

الشكل (١-٦١)

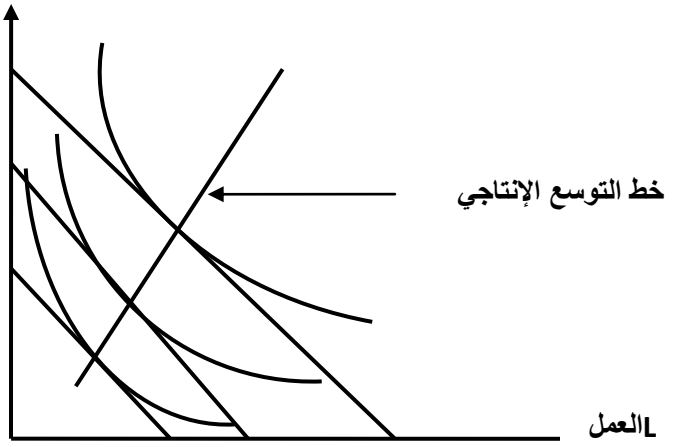

تكاليف الإنتاج :

مفهوم التكاليف يختلف مفهوم التكاليف عند الاقتصاديين عنه عند المحاسبين

- فالمحاسبون:ينظرون الى التكاليف لاستنتاج الأرباح والخسائر من خلال ما يتوفر لديهم من بيانات وأرقام ومعلومات عن الإيرادات والتكاليف.

- أما الاقتصاديون: فينظرون الى التكاليف على أساس معرفه حجم الإنتاج وهل تستمر المنشأة بة أم تتوقف عنه ،وهذا بحد ذاته يحتاج الى قرار.من هنا فأن الاقتصاديين ينظرون الى تكلفه الفرصة البديلة

تكلفه الفرصة البديلة **Opportunity Cost**

هي مقدار ما يضحي به الفرد من شيء من أجل الحصول على شيء آخر

أو هي عبارة عن تكلفه الموارد التي يخصصها المجتمع لإنتاج سلعة ما على حساب سلعه أخرى .ويدخل ضمن تكلفه الفرصة البديلة التكاليف الصريحة والتكاليف الضمنية .

التكاليف الصريحة (**Explicit Costs**)

تعرف بالتكاليف المحاسبية ،وهي التكاليف التي تتحملها المنشأة مقابل الحصول على عناصر الإنتاج مثل (أجور ومرتبات العمال،الضرائب ،النثريات،ثمن المواد الأولية الدعاية الإعلان،.....الخ.

التكاليف **Implicit Costs**

وهي تلك التكاليف التي لا تتحملها المنشأة بشكل صريح وواضح ومباشر ،ولكنها من وجهة اقتصاديه تضاف الى التكاليف الصريحة لأنة قد تم التضحية بها.

التكاليف في الفترة القصيرة والفترة الطويلة

أنواع التكليف في المدى القصير :

١- التكاليف الثابتة (Fixed costs (Fc) .

هي تلك التكاليف التي تتكبدها المنشأة سواءً انتجت أم لم تنتج وهي لا تتأثر بحجم الإنتاج مثل إيجار المباني ، أقساط التأمين ...إلخ ومنحنى التكاليف الثابتة يكون خط مستقيم موازي للمحور الأفقي كما هو في الشكل التالي :

٢- التكاليف المتغيرة (Vc) Variable Costs

هي تلك التكاليف التي ترتبط طردياً مع حجم الإنتاج ، حيث تزداد بزيادة حجم الإنتاج وتقل إذا قل حجم الإنتاج ، مثل تكاليف المواد الخام ، تكاليف النقل ، أجور العمال ...إلخ .

ومنحنى التكاليف المتغيرة يبدأ من نقطة الأصل متجهاً إلى أعلى ومن اليسار إلى اليمن دليل على العلاقة الطردية بين التكاليف المتغيرة وحجم الإنتاج والرسم البياني التالي يوضح ذلك .

٣- التكاليف الكلية : (Tc) Total Costs :

وهي عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة التي يتحملها المنتج ومنحنى التكاليف الكلية ياخذ شكل منحنى التكاليف المتغيرة إلا أنه يكون أعلى بمقدار يعادل التكاليف الثابتة والشكل التالي يوضح ذلك .

٤- متوسط التكاليف (Ac) Average Costs :

عبارة عن تكلفة الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة .

أنواع متوسط التكاليف :

أ)متوسط التكاليف الثابتة (AFC) Average Fixed Cost :

عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة ، يعبر عنها بالمعادلة التالية .

متوسط التكاليف الثابتةAFC = مجموع التكاليف الثابتة ∑Fc /حجم الإنتاج Q

و تكون العلاقة ما بين حجم الإنتاج ومتوسط التكاليف الثابتة علاقة عكسية ، بمعنى إذا زاد حجم الإنتاج يقل متوسط التكاليف الثابتة والعكس.

ب)متوسط التكاليف المتغيرة (AVC) Average variable cost :

وهو عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة .

متوسط التكاليف المتغيرة AVC= مجموع التكاليف المتغيرة ∑Vc/حجم الإنتاج Q

والعلاقة ما بين متوسط التكاليف المتغيرة وحجم الإنتاج تمر بمرحلتين

١- تزداد التكاليف المتغيرة بنسبة أقل من نسبة الزيادة في حجم الإنتاج مما يؤدي إلى تناقص متوسط التكاليف المتغيرة .
٢- تزداد التكاليف المتغيرة بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة متوسط التكاليف المتغيرة

نستنتج مما سبق أن منحنى متوسط التكاليف المتغيرة يمر بمرحلتين مرحلة تناقص ثم مرحلة تزايد لذلك يأخذ المنحنى شكل حرف (u).

ج)متوسط التكاليف الكلية Average Total Cost (ATC) :

وهي عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الكلية ويعبر عنها بالمعادلة التالية .

متوسط التكاليف الكليةATC = مجموع التكاليف الكلية ∑Tc/حجم الإنتاجQ

ويأخذ منحنى متوسط التكاليف الكلية نفس شكل منحنى التكاليف المتغيرة ولكنه يكون دائماً أعلى كما هو موضح في الرسم التالي :

٥- التكاليف الحدية Marginal Costs (Mc) :

عبارة عن الزيادة في التكاليف الكلية نتيجة زيادة حجم الإنتاج بوحدة واحدة .

التكاليف الحدية (Mc)= التغير في التكلفة الكلية ΔTc /التغير في حجم الإنتاج ΔQ

ومنحنى التكلفة الحدية يشبه منحنى متوسط التكلفة المتغيرة ومتوسط التكلفة الكلية ، ولكنه يقطع أي منهما أثناء تصاعده في نقطة الحد الأدنى والرسم التالي يوضح ذلك .

جدول (١٠ - ٦) لتوضيح العلاقة بين منحنيات التكاليف ، يمثل الجدول التالي جميع التكاليف ومتوسطاتها والتكلفة الحدية

Q	التكاليف / دينار			متوسط التكاليف / دينار			التكلفة الحدية دينار MC
	الثابتة FC	المتغيرة VC	الكلية TC	الثابتة AFC	المتغيرة AVC	الكلية ATC	
٠	٣٠	٠	٣٠	-	-	-	-
١	٣٠	٣	٣٣	٣٠	٣	٣٣	٣
٢	٣٠	٤	٣٤	١٥	٢	١٧	١
٣	٣٠	٥	٣٥	١٠	١,٧	١١,٧	١
٤	٣٠	٨	٣٨	٧,٥	٢	٩,٥	٣
٥	٣٠	١٥	٤٥	٦	٣	٩	٧
٦	٣٠	٣٦	٦٦	٥	٦	١١	٢١
٧	٣٠	٦٦	٩٦	٤,٣	٩,٤	١٣,٧	٣٠
٨	٣٠	١١٢	١٤٢	٣,٨	١٤	١٧,٨	٤٦
٩	٣٠	١٧٥	٢٠٥	٣,٣	١٩,٤	٢٢,٨	٦٣
١٠	٣٠	٢٦٠	٢٩٠	٣	٢٦	٢٩	٨٥

نلاحظ من الجدول :

١- أن حجم الإنتاج في تزايد مستمر .
٢- التكاليف الثابتة تبقى كما هي (٣٠ دينار) عند جميع أحجام الإنتاج المختلفة.
٣- متوسط التكاليف الثابتة في تناقص مستمر مع الزيادة في حجم الإنتاج .
٤- تتزايد التكاليف المتغيرة تزايد مستمر مع كل زيادة في حجم الإنتاج .
٥- يتناقص متوسط التكاليف المتغيرة في البداية حتى يصل إلى ١,٧ دينار عند حجم الإنتاج ٣ وبعد ذلك تبدأ في الإرتفاع إلى أن تصل إلى ٢٦ دينار عند حجم الإنتاج ١٠ .
٦- التكاليف الكلية تزداد بزيادة حجم الإنتاج .
٧- متوسط التكاليف الكلية تتناقص في البداية إلى أن تصل إلى ٩ دنانير عند حجم الإنتاج ٥ ثم تبدأ بالارتفاع حتى تصل إلى ٢٩ دينار عند حجم الإنتاج ١٠ .
٨- التكلفة الحدية تتناقص في البداية حتى تصل إلى أدنى حد لها عند حجم الإنتاج ٣ وحدات وبعدها تبدأ بالزيادة كلما زاد حجم الإنتاج.

والشكل التالي يبين منحنيات التكاليف الثابتة والمتغيرة والكلية.

نستنتج من الرسم البياني مايلي :

- شكل منحنى التكاليف الثابتة خط مستقيم موازي للمحور الأفقي.
- شكل منحنى التكاليف الكلية له نفس منحنى التكاليف المتغيرة ولكن تبدأ من نقطة أصل منحنى التكاليف الثابته عند التكاليف ٣٠ دينار .

ومنحنيات متوسط التكاليف ومنحنى التكلفة الحديثة يوضحها الرسم التالي

نستنتج من الرسم البياني ما يلي :

١- يتجه منحنى متوسط التكاليف الثابتة من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين دليل على أنه يتناقص مع زيادة حجم الإنتاج ولكنه لا يصل إلى الصفر .
٢- منحنى متوسط التكاليف المتغيرة يتجه من أعلى إلى أسفل جهة اليمين حتى يصل إلى أدنى نقطة له ثم يأخذ بعد ذلك في الارتفاع .
٣- منحنى متوسط التكاليف الكلية يتجه من أعلى إلى أسفل نحو جهة اليمين حتى يصل إلى أدنى نقطة له ثم يأخذ بعد ذلك في الارتفاع .
٤- منحنى التكلفة الحدية يتناقص من أعلى إلى أسفل جهة اليمين ثم يأخذ في الارتفاع .
٥- عندما تكون التكاليف الحدية أقل من متوسط التكاليف المتغيرة فإن الأخيرة تتناقص مع زيادة حجم الإنتاج ، وكذلك بالنسبة لمتوسط التكاليف الكلية فأنها تتناقص مع زيادة حجم الإنتاج والعكس .
٦- عندما تكون التكاليف الحدية مساوية لمتوسط التكاليف المتغيرة فإن متوسط التكاليف المتغيرة تكون عند أدنى قيمة لها ، وكذلك بالنسبة لمتوسط التكاليف الكلية .
٧- منحنى التكلفة الحدية يقطع منحنى متوسط التكلفة المتغيرة ومنحنى متوسط التكلفة الكلية عند أدنى نقطة في منحنى متوسط التكلفة المتغيرة وأدنى نقطة في منحنى متوسط التكلفة الكلية .

أنواع التكاليف في المدى الطويل :

١- التكاليف الكلية في المدى الطويل : عبارة عن جميع التكاليف التي تتكبدها المنشأة لإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات .
٢- متوسط التكاليف فالمدى الطويل : عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من مجموع التكاليف الكلية ، ويعبر عنها بالمعادلة التالية :

متوسط التكاليف(Ac)= مجموع التكاليف الكلية (∑Tc) /حجم الإنتاج Q

٣- التكاليف الحدية في المدى الطويل : عبارة عن التغير الذي يطرأ على التكاليف الكلية بسبب تغير الإنتاج بوحده واحدة فقط .

منحنيات التكاليف في المدى الطويل :

١- منحنى التكاليف الكلية : نفترض وجود مستويات مختلفة من رأس المال ثم مزجناها مع عناصر إنتاج أخرى فإننا نحصل على مستويات مختلفة من منحنيات التكاليف في الأجل القصير والشكل التالي يوضح ذلك :

نلاحظ من الرسم البياني أن كل منحنى من منحنيات التكاليف الكلية يتناسب مع حجم معين من رأس المال .

كما نلاحظ أن حجم الإنتاج يزداد مع كل زيادة من حجم رأس المال ولكن لاختيار أي حجم من أحجام الإنتاج يعتمد ذلك على طبيعة عمل المشروع وظروفه .

فإذا كان الإنتاج المخطط له في الفترة Q2 – Q0 فسيتم اختيار حجم رأس المال K2والذي يقع على المنحنى رقم (١) لأنه يحقق أقل تكلفه إنتاج (٥٠ دينار) أما إذا كان الإنتاج المخطط له في الفترة -Q2 Q3 فسيتم اختيار حجم رأس المال K3 والذي يقع على المنحنى رقم (٣) أي أن المنشأة إذا خططت للأحجام الثلاث فأنها ستختار الأجزاء الداكنة من منحنيات التكاليف الكلية في الأجل القصير لأن هذه الأجزاء يحقق أقل تكلفة ممكنه ، وبما أن جميع عناصر الإنتاج متغيرة في الأجل القصير فإن منحنى التكاليف الكلية يتكون من الأجزاء الداكنة من منحنيات التكاليف في الأجل القصير.

أما إذا كان المخطط له أكثر من ثلاث أحجام للأنتاج فإن منحنى التكاليف الكلية في الأجل الطويل يبدأ من نقطة الأصل كما هو في الشكل التالي :

٢)منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل :

يأخذ منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل الشكل ألمظروفي الذي يغلف جميع منحنيات متوسط التكاليف في المدى القصير ويمسها .كما أنه يتناقص كلما زاد حجم الإنتاج حتى يصل الى أدنى نقطه له ،وهو الحجم الأمثل للإنتاج ثم يرتفع بعدها والسبب في ذلك يعود الى وفورات الحجم.

والرسم البياني التالي يبين ذلك

نلاحظ من الرسم البياني أن المنشاة اختارت ٤ أحجام للإنتاج كل منها يمثل حجم في المدى القصير فإذا أرادت أن تنتج(٥٠٠)وحدة أسبوعيا فانه سيتم اختيار المنحنى رقم ١ وتكلفه إنتاج الوحدة ستكون ٥ دنانير.وإذا زاد الإنتاج الى (١٠٠٠) وحدة بسب زيادة الطلب على المنتج ،فانه من الصعب تغيير عناصر الإنتاج في المد ى القصير.

ولكن في المدى الطويل تستطيع المنشأة أن تغير عناصر الإنتاج والتوسع الى المنحنى رقم ٢ وبالتالي بإمكانها أن تنتج كميه ال١٠٠٠ وحدة على المنحنى رقم ٢ بتكلفه مقدارها ٣ دنانير وهي اقل من التكلفة الأولى قبل التوسع.وهكذا تستطيع المنشأة التوسع أذا أرادت أن تزيد من حجم إنتاجها حتى تصل الى أدنى تكلفه ممكنه، حيث تستطيع أن تنتج ٢٠٠٠ وحدة أسبوعيا بتكلفه قدرها ٢ دينار على المنحنى رقم ٣ وهذا هو الحجم الأمثل للإنتاج والذي تنخفض فيه متوسط التكاليف الى ادني نقطه لها .أما أذا أرادت المنشأة أن تنتج أكثر من هذا الحجم فأنه سينتج وفورات سلبيه بسب زيادة متوسط تكلفه كل وحدة منتجه .

٣- منحنى التكلفة الحدية في المدى الطويل:

ترتبط التكلفة الحدية ارتباطا وثيقا بمتوسط التكاليف .

ومنحنى التكلفة الحدية في المدى الطويل يشبه منحنى التكلفة الحدية في المدى القصير إلا أنه أقل منه انحدارا

والشكل التالي يبين ذلك

نلاحظ من الرسم البياني أن منحنى التكاليف الحدية في المدى الطويل يقطع منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل عند حدوده الدنيا ،أي عند إنتاج ٢٠٠٠ وحدة في المثال السابق ويصبح مستوى الإنتاج الأمثل عند نقطه التقاطع هذه.

مزايا الإنتاج الكبير:

يعود الإنتاج الكبير بالفائدة على المنشأة من خلال التوفير في تكاليف الإنتاج .والتوفير الناتج عن الإنتاج الكبير يصنف الى نوعين رئيسيين وهما : الوفورات الداخلية – والوفورات الخارجية :

أولا : الوفورات الداخلية Internal Economics

وهي تلك الوفورات التي تعود لظروف خاصة بكل منشأة على حدة وينتج عنها انخفاض في متوسط التكاليف ،ومن أهم هذه الوفورات .

١. وفورات فنيه :تنتج عن

- استخدام أساليب حديثه في الإنتاج

- ربط المراحل الأنتاجيه مع بعضها البعض:

- الأستفاده من بقايا مخرجات الإنتاج .

- الاستفادة من تقسيم العمل والتخصص به :

٢. وفورات تجاريه :تتمثل في:

- وفورات في شراء المواد الأولية .

- وفورات في تكاليف الشحن.

- وفورات في الدعاية والإعلان.

- وفورات في الوسطاء ورجال الأعمال.

٣. وفورات مالية : تتمثل في :

إمكانية الحصول على أموال الاقتراض من مصادر مختلفة بسهولة وبتسهيلات مميزة دون أن تقدم أي ضمانات كرهن للأصول ...إلخ .

يتوفر لدى المنشآت الكبيرة مصادر تمويل مختلفة .

٤. وفورات إدارية : تتمثل في :

إمكانية استقطاب النخبة المميزة من المدراء والموظفون من خلال الامتيازات المالية التي تقدمها لهم .

إمكانية التغلب على الظروف الطارئة .

ثانياً : الوفورات الخارجية : External Economies

وهي تلك الوفورات التي تشترك في الحصول عليها جميع المشروعات نتيجة انتمائها إلى صناعة معينة أو توطنها في مكان معين .

أنواع الوفورات الخارجية :

١. وفورات فنية : تنشأ عندما تجتمع مشروعات كبيرة في صناعة واحدة وفي منطقة واحدة ، بحيث يمكنها أن تشترك مع بعضها في الأبحاث العلمية لتطوير الإنتاج وأساليبه ، بحيث لا يستطيع مشروع واحد بمفرده القيام به وأن حاول فإن تكاليف ذلك ستكون مرتفعة .
٢. وفورات التركز : تتمثل في سهولة النقل والحصول على خدمات المرافق الصناعية بأسعار معتدله كالماء والكهرباء والغاز ...إلخ ، كما تحصل على مزايا الخدمة العامة الاجتماعية والمالية كخدمة الإسكان والخدمات الترفيهية وخدمات المال والتجارة ...إلخ .
٣. وفورات تجزئة العمليات : وتنشأ هذه الوفورات عندما يكون هناك صناعات مكملة للصناعات الثقيلة تمدها ببعض مستلزمات الإنتاج ، مثل صناعة السيارات التي تغذيها صناعات أخرى كصناعة الأطارات وزجاج السيارات ...إلخ .

الوفورات السلبية :

١. الوفورات الداخلية السلبية :

إن استمرار كبر حجم المنشأة يسبب قوة تعمل في الاتجاه المضاد للوفورات الداخلية ، وهذه القوة المضادة يطلق عليها بالوفورات الداخلية السلبية وينتج عنها ارتفاع التكاليف ويعود السبب في ذلك إلى :

a. عدم إمكانية التوسع في التنظيم فعندما تصل المنشأة إلى حجم معين يصبح من الصعب على الإدارة السيطرة والرقابة الدقيقة عليه مما يؤثر بالسلب على كفائة الجهاز الإداري وهذا يعرقل العمل ويزيد من التكاليف .
b. وصول تقسيم العمل إلى حده الأقصى والآلات تعمل بأقصى طاقتها.

٢. الوفورات الخارجية السلبية :

وهي تؤدي إلى زيادة التكاليف بسبب :

a) زيادة الطلب على الأيدي العاملة ، إذ أن تعدد المنشآت في صناعة واحدة يزيد من الطلب على الأيدي العاملة المتخصصة مما يخلق ندرة فيها وارتفاع أسعارها .
b) ارتفاع أسعار المواد الأولية بسبب زيادة الطلب عليها والتنافس الذي يحصل علي

غلة الحجم وتناقصها :

يتضح مما سبق أن حجم الإنتاج في المدى الطويل يتغير بتغير عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى وفورات داخلية وخارجية ولكن إلى حد معين ، وهناك ثلاث حالات محتملة الحدوث في الفترة الطويلة الأمد .

١) يتغير الناتج الكلي بنفس النسبة التي تتغير بها عناصر الإنتاج ويطلق على هذه الحالة ثبات غلة الحجم .
٢) يتغير الناتج الكلي بنسبة أقل من النسبة التي تتغير بها عناصر الإنتاج ، أي أن تغير حجم المشروع أدى إلى تناقص حجم الإنتاج ، ويطلق على هذه الحالة تناقص غلة الحجم .
٣) يتغير الناتج الكلي بنسبة أكبر من النسبة التي تتغير بها عناصر الإنتاج بمعنى أن تغير حجم المشروع أدى إلى تزايد حجم الإنتاج ويطلق على هذه الحالة تزايد غلة الحجم .
   - تزايد غلة الحجم يعني أن المنشأة حققت وفورات داخلية .
   - تناقص غلة الحجم يعني أن المنشأة أصبحت تعاني من وفورات سلبية .

المعاني المختلفة للتوزيع
لتوزيع معاني مختلقه مثلا التوزيع في مجال التسويق يعني توزيع السلع أو توزيع الموارد أي تقسيم عناصر الإنتاج علي مختلف الانشطه الانتاجيه

ولكن لانفصد بالتوزيع هذه المعاني وإنما سوف نتناول التوزيع أي نظرية التوزيع كفرع في التحليل الاقتصادي وليس المعاني السابقة

تعريف نظرية التوزيع
هي النظرية التي تتناول تفسير توزيع الدخل القومي علي إفراد المجتمع. أي علي كل من ساهم في العملية الانتاجيه بأي شكل من الإشكال و يتكون هذا الدخل من السلع و الخدمات التي أنتجها المجتمع

داخليا أو خارجيا عن طريق قيمة السلع المتبادلة أو الفوائد على الأموال المستثمرة في الدول الاجنبيه

العوامل التي تحدد نصيب الفرد من هذا الدخل
١- العوامل التي تحدد ملكية الفرد من هذا الدخل

٢- تحدد مكاسب هذه العناصر أي مقدار ريع الأرض وأجور العمال وفائدة رأس المال وربح التنظيم

والتوزيع ينقسم إلي قسمين
١- التوزيع الشخصي وهو الذي يبحث في توزيع ملكية عناصر الإنتاج المختلفة على الإفراد و بتالي تفاوت دخولهم وهذا النوع من التوزيع يرتبط بنطاق البحث الاجتماعي والتاريخي أكثر من ارتباطه بالبحث الاقتصادي

٢- التوزيع الوظائفي وهو يبحث في تحديد أنصبة عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم و كذلك بين الوحدات داخل كل عنصر على حده وهذا التوزيع والذي يقبل التحليل الاقتصادي

سوف نتناول هنا دراسة التوزيع الوظائفي كونه القابل للتحليل الاقتصادي ويشمل هذا التوزيع

١- ريع الأرض ٢-أجور العمال ٣-فائدة رأس المال ٤- ربح المنظم

وقبل الخوض في تفصيل هذا التوزيع يجب التعرف علي كيفية تحديد إثمان عناصر الإنتاج

يتم تحديد إثمان عناصر الانتاج عن طريق العرض والطلب على هذه العناصر أي انه تخضع نظرية القيمة التي تتأثر بالعرض والطلب و استخدام هذه ألطريقه يوجب افتراض إن

١- جميع عناصر الإنتاج متجانسة أي إن نفترض نوع واحد من الأرض ونوع واحد من العمل و نوع واحد من التنظيم نوع واحد من رأس المال

٢- توفر المنافسة الكاملة

٣- إن نفترض التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج

ويجب إن نشير إلي إن الطلب على عناصر الإنتاج يختلف عن الطلب على السلع التي تقدم للمستهلك النهائي حيث إن الطلب على عناصر الإنتاج ليس طلب مباشر ولكنه

١- طلب مشتق أي أنها لأتطلب لذاتها بل لأنها تساعد في عملية الإنتاج أي إنتاج سلع اخرى تلقى طلب في السوق

٢- طلب مشترك أي انه يطلب لوحده ولكن يحتاج إلى عناصر اخرى لتمام العمليات التي تم طلبه من اجل انجازها

ومما سبق نجد إن حجم الطلب على عنصر من عناصر الإنتاج لا يوثر فيه لوحده بل سوف تتاثربه باقي العناصر التي تشترك معه في عملية الإنتاج و بتالي فان المنتج يسعى إلى إن يؤلف بين هذه العناصر بطريقه تودي إلى تقليل تكلفة الإنتاج .

ولتحقيق هذه الغاية يجب إن يتعادل الناتج الحدي للعنصر بنسبه للثمنه مع الناتج الحدي للعناصر الأخرى بنسبه لثمنها ولتوضيح ذلك ولنفترض إن العنصر A الناتج الحدي له بنسبه لثمنه أكثر من الناتج الحدي للعنصر B بنسبه لثمنه مما لا شك فيه إن المنتج سوف يختار العنصر A بسب انه أنة يجعل تكاليف إنتاج الوحدة اقل مما لو استعمل العنصر B واستمرار المنتج في الإنتاج باستخدام العنصر A حتمن سوف يؤدي إلى انخفاض الناتج الحدي للعنصر A وارتفاع الناتج الحدي للعنصر B وتعادلهما بعد حد معين أي إن المنتج

يصل إلى إن يكون

الناتج الحدي للنقود للسلعة A = الناتج الحدي للنقود للسلعة B.

من هذا يتبين إن ارتفاع ثمن احد العناصر يؤدي إلى انخفاض في الناتج الحدي لهذا العنصر بنسبه لثمنه ويكون مدعاة انخفاض الطلب عليه واستبداله بغيره (بالعنصر B على سبيل المثال)

وتتحدد قيمة الناتج الحدي لأي عنصر بحاصل ضرب الناتج الحدي لهذا العنصر في ثمن الوحدة من إنتاجه

بمعنى إن قيمة اى عنصر من عناصر الإنتاج لابد إن تعادل قيمة إنتاجه الحدي

كذلك يجب ملاحظة إن قيمة الإنتاج الحدي لأي عنصر من عناصر الإنتاج لابد إن تكون واحدة في كل فرع من فروع النشاط الإنتاجي ومن ثما فان ثمن إي عنصر من هذه العناصر يكون واحدا في جميع هذه الفروع

وتجدر الملاحظة أخيرا إلى إن نظرية التوزيع لا تطبق إلا في حالة المنافسة وتنتفي إذا كنا بصدد احتكار

عوائد عناصر الإنتاج: تتمثل عوائد عناصر الانتاج فيما يلي:

١- الريع Rent:

المعنى الدارج للريع يطلق على قيمة إيجار ارض أو عقار أو أي نوع من أنواع الأصول وهي قيمة يدفعها المستأجر إلى صاحب الأرض نظير استغلاله للأصل المذكور غير إن الريع في الاقتصاد يستخدم عادة للدلالة على السعر الذي يدفع لقاء استعمال خدمة إنتاجية أو الدخل الذي تعطيه خدمة إنتاجية ذات عرض عديم المرونة

بمعنى أخر إن الريع هو إيراد أي عنصر من عناصر الإنتاج تكون مرونة تساوي صفرا ونتيجة هذا التعريف يمكن ان نطبق الريع على أشياء اخرى غير الارض كالتحف الفنية النادرة والتي يستحيل زيادة كميتها باي حال من الاحوال

وقد تناول ادم سميث موضوع الريع وفسره في كونه عبارة عن ثمن احتكاري

(الجزء الذي يدفع للمالك مقابل استعمال قوى الارض الذاتية الاصلية لا تهلك)

وعند ريكاردو إن الريع هو

ويرى جيمس مل إن الأرض المستصلحة وهي اعلي قيمة من الأرض البكر فان فرق القيمة الذي يدفعه مستأجر الأرض المستصلحة لا يعتبر ريعا بل هو فائدة رأس المال المستثمر في استصلاحها.

إما سنبور فيرى في الريع الاقتصادي كل نوع من أنواع الدخل الذي يحصل عليه الإنسان من غير إن يتكبد تضحية وفي هذا ما يميزه عن اجر العامل الذي يحصل عليه نتجه للتضحية وللجهد الذي يبذله أسباب نشأة الريع من اهمها:

١- إن الأرض تنتج أكثر مما يفي بحاجة من يفلحونها
٢- إن ضروريات الحياة تخلق من يطلبها أي إن زيادة المواد الغذائية تشجع على الإكثار من النسل فيزداد الطلب
٣- إن الأرض الخصبة نادرة نسبي

كيفية تحديد الريع :

عند ادم سميث فان تحسين وسائل الزراعة وارتفاع إثمان الحاصلات يؤادين إلى زيادة الريع مباشرة . كما ان انخفاض إثمان منتجات ألصناعه وزيادة الثروة الحقيقية للمجتمع يؤديان إلى زيادة الريع عن طريق غير مباشر.

الريع عند ريكاردو :

إن المبدأ الأساسي الذي ترتكز عليه نظرية ريكاردو في زيادة ريع الأراضي الجيدة من جراء اضطرار الإنسان بسبب زيادة الطلب إلى زراعته الأراضي الأقل جودة فالأرض الجيدة إنما تحصل على ريع أكثر من الأرض الأقل جودة منها بسبب إنتاجيتها لنفس المحصول بتكاليف اقل أو أنها تنتج بنفس التكاليف محصولا اكبر وبذلك يزيد الريع بنسبه للأراضي الخصبة عنه في الأراضي الأقل خصوبة . وأضاف ريكاردو إن في استيراد المحاصيل الزراعية يغني عن زراعة الأراضي الضعيفة وفي ذلك حد من ارتفاع الريع.

جدول (١٠-٧) يبين الريع لأراضي بدرجات متفاوتة من الخصوبة

درجة الخصوبة	كمية الإنتاج بالطن	سعر الطن دينار	الايراد الكلي القيمة/دينار	التكاليف الكلية دينار	الريع دينار
درجة أولى	٤	١٢	٢٤	١٢	١٢
درجة الثانية	٣	١٢	١٨	١٢	٦
درجة الثالثة	٢	١٢	١٢	١٢	٠
درجة الرابعة	١	١٢	٦	١٢	٦-
درجة الخامسة	٠,٥	١٢	٣	١٢	٩-

يجب الاشاره الى إن النظرية الحديثة للريع لا يقتصر تطبيقها على الأراضي فقط بل تشمل السلع التي عرضها ثابت مثل التحف الفنية النادرة .

شبه الريع :

يطلق اصطلاح شبه الريع على ما يتقاضاه عنصر إنتاجي وان كان يمكن تغيير كميته إلا إن هذا التغير ليتسنى إلا بعد فترة طويلة .اوهو الإيراد الناتج عن بيع خدمات عناصر الإنتاج التي يكون عرضها محدودة في الأجل القصير.

٢- الأجور :

يمكن تعريف الأجور بأنه مقدار من النقود متعاقد علية يدفعه صاحب العمل إلى العامل لقاء خدمات يؤديها العامل ويشمل المعنى الاقتصادي للأجر بالاضافه إلى ما تقدم ذكره على الأجور الضمنية أو المستخلصة وهي بعض أنواع الدخل التي لا تعتبر في العادة أجرا أو راتبا فصاحب المزرعة مثلا لا يعتبر دخله أجرا بل ربحا ويعتبر الاقتصاديون هذا الدخل أو جزء منه على الأقل من قبيل الأجر ويميز الاقتصاديون بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي فالأجر النقدي هو مبلغ من المال يحصل عليه العامل جراء قيامه بعمل ما خلال فترة زمنية معينة إما الأجر الحقيقي فهو عبارة عن كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها العامل مقابل أجره النقدي و يتأثر الأجر الحقيقي بالمستوى العام للأسعار فينخفض الأجر الحقيقي حالة ارتفاع الأسعار و يرتفع الأجر الحقيقي حالة انخفاض الأسعار لان كمية السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد تزيد .

نظرية الكفاف للأجور:

ترى هذه النظرية إن الأجر يتجه نحو المعدل الذي يكفي معاش العامل وعائلته فقط وهو المعد ل الأدنى لتامين استمرار عرض العمل وكل ارتفاع عن هذا المعدل يؤدي إلي ارتفاع الدخل الحقيقي ومن مستلزمات هذا الارتفاع زيادة في عدد السكان بسبب انخفاض نسبة الوفيات يستتبع زيادة في عرض العمال و أي معدل في الأجور ادني من هذا الحد يؤدي إلى الإقلال من عد د السكان بسبب زيادة نسبة الوفيات يستتبع إقلال عرض العمل

ويقول الاقتصادي تونس في الأجر إن أفضل وسيله للنظر إلى العمل هي اعتباره سلعه تباع وتشترى في السوق ومن ثم فان العمل له كبقية السلع الأخرى ثمن طبيعي تحدده كمية الضروريات الأزمة لحياة العامل أي تكاليف إنتاج العامل وثمن سوقي يتحدد بفعل العرض والطلب

وايدز ريكاردو نظرية تونس بقوله إن العمل مثل جميع الأشياء الأخرى التي تباع و تشترى والتي تزيد كميتها وتنقص له ثمنه الطبيعي وثمنه السوقي والثمن الطبيعي للعمل هو ذلك الذي يمكن العمال من العيش في مستوى الكفاف الذي يسمح لهم بتخليد طبقتهم من غير زيادة أو نقص ومهما انحرف ثمن العمل في السوق عن هذا الثمن الطبيعي فانه يتجه دائما إلى التعادل معه كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الثمن العادي الذي تحدده تكاليف الإنتاج وثمن السوق الذي يحدده العرض والطلب في حالة السلع العادية

نظرية رصيد الأجور :

جاء بهذه النظرية جميس ميل James Mill والتي تقول إن معدل الأجور يتوقف على رأس المال و عدد السكان فا بقي رأس المال مع الزيادة في عدد السكان فان بعض العاملين مهددين بفقد عملهم مما يضطرهم إلى تقديم عملهم باجر اقل مما كان علية إما إذا زاد رأس المال بنفس الزيادة في عدد السكان بقي مستوى الأجر على حاله إما في زيادة عدد السكان بنسبة اقل من الزيادة في رأس المال فان المستوى العام للأجور يتجه للارتفاع والواقع إن الزيادة في عدد السكان اكبر من الزيادة في رأس المال مما يؤدي إلى انخفاض في الأجور

النظرية الحديثة للأجور :

طالما إن تحديد إثمان عوامل الإنتاج لا يخرج عن نطاق النظرية العامة للقيمة فيا مكاننا القول إن معدل الأجور يتوقف على عرض العمال والطلب عليهم وبما انه في المدة القصيرة يتميز عرض العمال بأنه قليل المرونة فان معدل الأجور يتوقف بالتالي على الطلب على العمال أي إن تحديد الأجور يتوقف على العوامل التي تحكم الطلب على العمال

الطلب على العمال:

١-الطلب على العمال في حالة المنافسة

نعود إلى القول بان الطلب على العمال هو طلب مشتق فما يؤديه العامل يباع للمستهلكين بعد إن يندمج هذا المجهود في السلعة التي ينتجها فالطلب على عمال المنسوجات مستمدا من الطلب على المنسوجات وصاحب مصنع المنسوجات لا يستخدم العامل الا اذا كان في استخدامه له يؤدي الى زيادة في ايزاداته.

الطلب على العمال في حالة الاحتكار :

في حالة الاحتكار يتاثر ثمن السلعة بزيادة عرضها بخلاف المنافسة ولا يتحتم ان يعطي زيادة الإنتاج زيادة في الإرباح لذلك فان المحتكر وهو إذ يحدد اجر العامل أو العمال الإضافيين إنما يراعي ما تتركه هذه الزيادة من اثر في تخفيض ثمن المنتجات لذلك نراه يحدد الأجر الجديد بأقل من قيمة الإنتاج الحدي للعامل بمقدار النقص في قيمة منتجاته التي ترتب على زيادة العرض وتخفيض الثمن

عرض العمل : يتوقف مقدار عرض العمل في أي مجتمع على عدة عوامل أهمها :-

١- حجم السكان أي قدرة المجتمع في دفع نفقات عمالية يتوقف اولا على عدد السكان فيه بحيث يمكن القول انه كلما ازاد عدد السكان كلما زادت أمكانيه المجتمع في تقديم كمية اكبر من العمل

٢- تركيب السكان من حيث الأعمار ذلك إن حجم السكان لا يكفي بحد ذاته للحكم على كمية العمل التي يستطيع المجتمع تقديمها بل يتوقف الأمر كذلك على تقسيم هؤلاء السكان حسب أعمارهم

٣- عدد السكان الذين يرغبون في العمل وهذا بدور ه يتوقف على القوانين المرعية

٤- عدد الساعات التي يرغب الإفراد إن يعملوا خلالها فيمكن إن يزداد عرض العمل بزيادة عدد ساعات العمل التي يؤديها نفس العمال كما يمكن إنقاصه بالإقلال من تلك الساعات وهذه الحالة الأخيرة يلجا اليها في أوقات البطالة

منحنى العرض العكسي للعمل :

يتزايد عرض العمل بتزايد الأجر ويقل بنقصه هذه قاعدة عامة فإذا كان باستطاعة إن يغير من ساعات عمله فهو يقبل على إن يعمل وقتا أطول كلما ارتفع أجرة وقد إن يمتنع العامل عن زيادة ساعات عمله بارتفاع الأجر المعروض عليه ذلك انه يفضل حالة ارتفاع أجره انقل من ساعات عمله ا وان يحتفظ بنفس ساعات العمل ويلجا إلى الخلود والراحة في وقت الفراغ ِذلك انه أصبح بعد ارتفاع أجره يكسب المبلغ الذي يرغب فيه أو أكثر بقليل وبنفس المجهود أو بمجهود اقل فيفضل إن لا يزيد من عمله عند ارتفاع الأجر وهذا ما يطلق عليه بعرض العمل العكسي أو المرتد والذي يوضحه الرسم البياني التالي

اجر الساعة

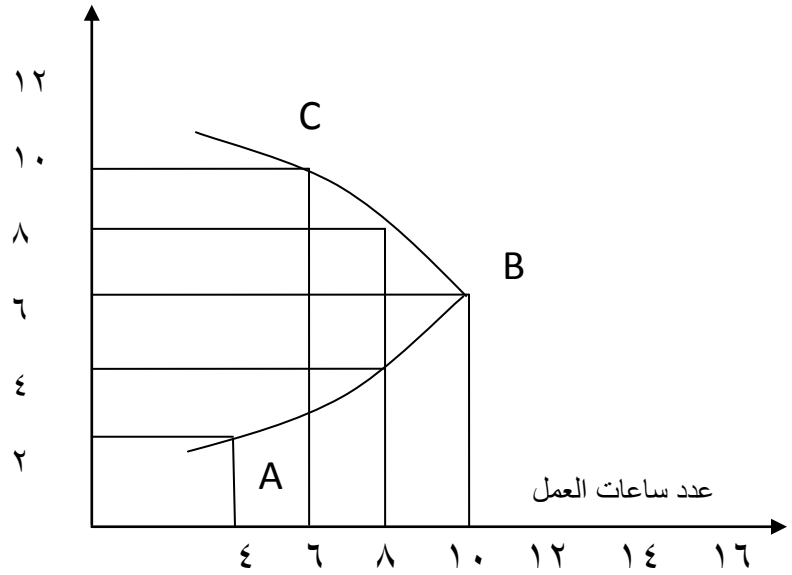

الشكل (١-٦٢)

اختلاف الأجور بتن المهن:

يعود اختلاف مستويات الأجور على ظروف الطلب و على ظروف العرض بمعنى إن اختلاف شدة حاجة المجتمع إلى خدمات كل فئة من العمال و كذلك ظروف العمل في كل مهنه واختلافها من حيث نفقات و إعداد كل منها و ألمده اللازمة لذلك وقد توجد الفروق الجغرافية في أجور الأشخاص .

اتحادات العمال وتشريعات العمل :

ينتظم العمال حاليا في تكتلات تعرف بالاتحادات توحد كلمتهم وترعى شئنهم وتساعدهم على تحقيق مطالبهم من أصحاب العمل وأصبح تحديد مستويات الحور محل مساومه بين العمال الذين غالبا ما يهددون بالامتناع عن العمل أو بالإضراب كي ترتفع أجورهم وبين أصحاب العمل الذين يهددون بدورهم بإقفال مصانعهم إما تشريعات العمل فتعمل على حماية العامل بشكل عام وذلك بنص على حد ادني للأجور وبوضع مواصفات لظروف العمل تكفل ألمحافظه على صحة العامل وتحدد ساعات العمل وشروط التوظيف والفصل والتامين.

العمال المستقلون وغير المستقلون :

العمال المستقلون – هم العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص والذين يبيعون ناتج مباشرة في السوق

العمال غير المستقلون- هم الذين يبيعون خدماتهم للمؤسسات نظيرا جر معين يتسلمونه من أصحاب العمل و هم الذين يحصلون على أجور تعاقديه

٣- **الفائدة على رأس المال** :

تعرف بأنها الثمن الذي يدفع لقاء اقتراض الأموال وتكون في صورة نسبة مئوية على المبلغ المقترض

اسعار الفائدة

تتعدد أسعار الفائدة – في مجتمع واحد – بتعدد الجهات المقرضة و الأصل الذي ترد عليه الفائدة فهناك مثلا سعر للفائدة على القروض التي تعقدها الحكومة وسعر للفائدة على خصم الكمبيالات وسعر للفائدة تدفعه المؤسسات لأصحاب السندات ، وقد يعود سبب اختلاف أسعار الفائدة لمقدرة المدين على الدفع و مدى متانة مركزة المالي بحيث ينخفض سعر الفائدة كلما انخفض عنصر الخطر في الإقراض وندرة الأموال القابلة للإقراض هو السبب الذي يجعل للنقود سعرا وكذلك طول وقصر فترة القرض.

تبرير الفائدة :

إن الشخص الذي يقرض مبلغا معينا فإنما يتنازل في الواقع عن حقه في الحصول على السلع والخدمات التي يستطيع حيازتها بهذا المبلغ لمدة معينة ومن الطبيعي إن شخص لا يقدم على هذا التنازل إلا في مقابل حصوله على مبلغ معين يتفق عليه بين المقرض المقترض .

الفائدة الظاهرة والفائدة المستخلصة:

إذا أراد صاحب العمل إن يوسع من دائرة أعمالة عن طريق شراء آلات مثلا فهو إما إن يدفع ثمنها من أمواله الخاصة أو إن يلجا إلى الاقتراض بفائدة معينة ٠ وتكون الفائدة التي يدفعها في حالة الاقتراض هذه فائدة ظاهرة إما في حالة دفعة الثمن – ثمن الآلات – من أمواله الخاصة فهو يتحمل في الواقع نفقة هي فائدة مستخلصة من آخر مقابل فائدة معينة في مقابل شرائه لتلك الآلات وتمثل الفائدة في الحالة الأخيرة هذه السعر المستخلص أو نفقه الفرصة التي يتحملها من جراء استعماله نقوده في شراء بضائع رأس المال.

الفائدة و شبه الريع :

قلنا إن الفائدة هي الثمن أو السعر الذي يدفع لقاء اقتراض الأموال وتستعمل هذه الأموال بقصد شراء بضائع رأس المال تمهيدا للحصول على دخل أو شبة ريع من جراء تشغيلها إما شبه الريع فقد عرفناه بأنه ما يتقاضاه عنصر إنتاجي وان كان يمكن تغير كميتة إلا إن هذا التغير لا يتسنى إلا بعد فترة طويلة أو هو الإيراد الناتج عن بيع خدمات عناصر الإنتاج التي يكون عرضها محدود في الأجل القصير

وهكذا يتبين لنا إن الفائدة هي الثمن الذي يدفع للحصول على شبه الريع من رأس المال وبما انه في المدى الطويل يتغير عرض أنواع رأس المال يتجه شبه الريع نحو تعادل مع نفقة فرصتها أو مع الفائدة

نظريات ا لفائدة :

١- النظرية الكلاسيكية

تفسير النظرية الكلاسيكية كفيه تحديد سعر الفائدة بأنه السعر الذي يحقق التعادل بين رأس المال وعرض رأس المال فسعر الفائدة هو ثمن يتحقق بتوازن الطلب والعرض على القروض إما الطلب فتحكمه إنتاجية رأس المال أو فرص الاستثمار وإما العرض فتحدده الرغبة في الادخار وقد انتقدت النظرية الكلاسيكية من عدة أوجه أهمها :

- ❖ إن الفائدة إنما هي جزاء تضحية ألسيوله و ليست مجرد جزاء الادخار.
- ❖ أنها لم تعر البنك المركزي إي اهتمام فيما يتعلق بفعاليته في التأثير على سعر الفائدة.
- ❖ إن البنك المركزي في الأسواق المالية يسيطر على سعر الفائدة سيطرة تامة .

٢- نظرية كينز :

في عام ١٩٣٦ خرج اللورد كينز بتفسير جديد لسعر الفائدة انتقد فيه أصول التفكير الكلاسيكي و اثبت إن سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحيث إن سعر الفائدة إن كان ثمنا يتحدد بتوازن الطلب و العرض إلا إن الطلب ليس طلبا على بناء رأس المال والعرض ليس عرضا للمدخرات وإنما الطلب هو طلب على النقود للاحتفاظ بها والعرض هو عرض النقود كما تحدده السلطات يحتفظ الإفراد بنقود لتحقيق إغراض رئيسية ثلاث اسماها كينز دوافع وهى :

١- دوافع المعاملات وبموجبها يحتفظ الإفراد بنقود من اجل استخدامها في العمليات التجارية مثل أجور عمال والمواد الخام .

٢- دافع الاحتياط إي مواجهة إحداث المستقبل وتعود إلى عدم الثقة بمستقبل سعر الفائدة .

٣- دافع ألمضاربه اى لاحتفاظ بالنقود بدل لاحتفاظ بالبضاعة بقصد الافائده المتوقعة في أسعار هذه الأوراق المالية

٤- الربح profit.

المعنى المحاسبي للربح هو نصيب أصحاب رأس المال إي الفرق بين الإيرادات والتكاليف الكلية إما التعريف الاقتصادي لربح هو الفائض الذي يعود على المنظم بعد دفع كلفة النفقات جراء تحمل المخاطر التي لا يمكن التنبؤ بها او التامين ضدها وكلما زادت هذه المخاطر تطلب المنظم ربح اعلي ليقوم بمشروعه والعكس صحيح.

أسباب الربح:

١) رأي كلارك إن الربح هو نتيجة لحاله الحركة ألاقتصاديه وعنده أسباب الربح تعود إلى عدة عوامل أهمها التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي . تفاوت درجه التغير في الطلب على مختلف السلع و عرض عوامل الإنتاج والمستوى الفني لطرق الإنتاج.

٢) رأي نايت سبب ظهور الربح مدى الاختلافات بين تقديرات أصحاب الإعمال لما يحتمل إن يحدث وما يحدث فعلا ويرى نأيت إن الحركة ألاقتصاديه يقترن بها نوعان من الاخظار .

١- إخطار يمكن التامين ضدها مثل الحريق والسرقة و التلف.

٢-إخطار لا يمكن التنبؤ بها أو التامين ضدها لان انتاجها صعب تقديرها مثل تقدير الطلب واختلاف الأسعار و التكاليف.

المراجع:

٤- تحليل الاقتصاد الجزئي : د. طارق الحاج، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة –عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.

٢ – مبادئ الاقتصاد الكلي / د. صالح خصاونة، عمان ، ١٩٩٥.

٧- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

٨- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٩- محمود سمير طوبار واخرون (١٩٨٨) ، اصول التحليل الاقتصادي الجزئي، القاهرة ، مصر.

١٠- كريج يكن (٢٠٠٨)، الاقتصاد الجزئي، ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الاولى، الطبعة الاجنبية (٢٠٠٦).

الوحدة الحادية عشر

نظرية التوزيع

١- **تمهيد:** **عزيزي الطالب بعد أن تم التعرف على نظرية الانتاج في الوحدة العاشرة سوف يتم استعراض** معنى التوزيع ، التوزيع الشخصي ، التوزيع الوظيفي ، عوائد عناصر الإنتاج : الريع ، الريع عند ريكاردو ، شبه الريع ، الأجور ، نظرية الكفاف للأجور نظرية رصيد الأجور ، النظرية الحديثة للأجور ، الطلب على العمل ، عرض العمل ، منحنى العرض العكسي للعمل ، اختلاف الأجور بين المهن ، اتحادات العمال وتشريعات العمال ، العمال المشتغلون وغير المشتغلين ، الفائدة ، أسعار الفائدة ، تبرير الفائدة ، الفائدة الظاهرة والفائدة المستخلصة ، الفائدة وشبه الريع نظرية الفائدة ، الربح ، ملخص الوحدة السابعة.

٢- **اهداف الوحدة: تهدف هذه الوحدة الى ما يلي:**

- **التعرف على معنى التوزيع واشكاله.**
- **التعرف على عوائد عناصر الانتاج عند ريكاردو.**
- **التعرف على بعض نظريات الاجور.**

٣- **قراءات مساعدة: يمكن الرجوع الى بعض المراجع والكتب التي يمكن ان تساعدك في فهم ذلك وهي :**

- طارق الحاج (١٩٩٧)، الاقتصاد الجزئي ، طارق الحاج ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، ودار صفاء للنشر والتوزيع– عمان.
- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٤- **المصطلحات : التوزيع – الانتاج – الريع – الاجور – الفائدة – العمل.**

٥- **المحتوى العلمي:**

- **مفهوم التوزيع واشكاله.**

- **عوائد عناصر الانتاج.**
- **نظريات الاجور.**

١١-١ مفهوم التوزيع: يقصد بكلمة ((توزيع)) معان متعددة. فقد تستعمل للدلالة على (التسويق) كقولنا (توزيع السلع) أي نقل السلع من مواطن إنتاجها إلى أخر المستهلكين . وقد تستعمل للدلالة على تقسيم عناصر الإنتاج على مختلف الصناعات ، كقولنا (توزيع الموارد) . على أن دراستنا (لنظرية التوزيع) كفرع في التحليل الاقتصادي لا تعني المعاني السابقة ، بل تنصب على مشكلة الثروة والدخل وبعبارة أخرى ، فإن اهتمامنا ونحن في صدد دراسة التوزيع يتناول تفسير توزيع الدخل القومي على أعضاء المجتمع . أي على جميع من أسهم في عملية الإنتاج بأي شكل م الإشكال .

ويتكون هذا الدخل ((من مجموعة السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع داخلياً في وحدة زمنية معينة بتضافر عناصر الإنتاج الأربعة (الأرض / العمال / الماء / التنظيم) الموجودة تحت تصرفه ، ومجموعة السلع والخدمات التي حصل عليها من الخارج نتيجة مبادلة بعض منتجاته بها أو كفائدة على الأموال التي استثمرها في دول أجنبية)) .

على أن نصيب الفرد من هذا الدخل يتوقف بدورة على تحديد أمرين :

أولاً : العوامل التي تحدد ملكية الإفراد لعناصر الإنتاج .

ثانياً : تحديد مكاسب هذه العناصر (أي مقدار ريع الأرض وأجور العمال وفائدة

فمن الواضح أن في مدى تملك الإفراد لعناصر الإنتاج يؤثر بالتالي في مقدار دخولهم . كما يؤثر على حجم دخولهم مستوى أجور العمال وريع الأرض وربح المنظم وفائدة رأس المال . والسؤال الذي يُطرح ألان ما سبب تفاوت ملكية عناصر الإنتاج بين الأفراد ؟

أما عن سبب تفاوت ملكية عناصر الإنتاج ، أي توزيع ملكية عناصر الإنتاج المختلفة على الأفراد وبالتالي تفاوت دخولهم فإنها جزء من التحليل الاقتصادي الذي يحاول الإجابة عن أسئلة عديدة منها (لماذا دخل احد الأفراد (كذا) ودخل شخص أخر (كذا)؟) . أو لماذا بعض الناس أغنياء والبعض الأخر فقراء؟ وبعبارة اشمل ما الذي يحدد الكيفية التي توزع بها الدخل والثروة بين الناس ؟ أن مثل هذه الاسئله تدخل في نطاق – نظرية التوزيع الشخصي – وإذا لم يحاول الاقتصاديون القدامى التعرض الإجابة على هذه الاسئله

فبسبب أن اختلاف التوزيع الشخصي لا يقع تحت نطاق التفكير الاقتصادي ، بل في منطقه مشتركه تلتقي فيها دراسات الاجتماع والأخلاق والدين والاقتصاد . ذلك أن اختلاف الدخول بين فرد وأخر قد يكون مرجعه عامل (الحظ) وقد يعود لاختلاف تملك الأصول بسبب التفاوت في (الوراثة) أو لأسباب أخرى لا تقع تحت حصر .

فتوزيع الثروة أنما هو نتيجة التفاعل وأحداث تاريخيه ، وعلى هذا كان قولنا ان دراسة القوانين التي تحكم هذا التفاعل وتلك الحوادث ترتبط في نطاق البحث الاجتماعي التاريخي أكثر من ارتباطها من البحث الاقتصادي . فالأوضاع السائدة في أي مجتمع كنظام الوراثة أو الضرائب وحقوق الملكية لها عميق الأثر في تحديد هوية هذا المجتمع واتجاه الثرة فيه نحو التركز أو التفتت .

أما دراسة تحديد أنصبه عناصر الإنتاج المختلفة ، أي تحديد مكاسب العناصر الإنتاجية فهو الذي يقبل التفسير الاقتصادي ويدخل في التحليل الاقتصادي البحث ويحاول الإجابة عن مسائل أخرى مثل (لماذا اجر فلان (كذا) دينار في الأسبوع) ولماذا إيجار هذا المنزل (كذا) في السنة ؟ وتلك أسئلة تتصل

النظرية التي تحاول الإجابة على هذه الأسئلة – نظرية التوزيع الوظائفي – لأنها لا تتدخل في بحث العوامل التي تحدد الدخول الكلية للأفراد بل تبحث فقط عما يحدد أجر الإعمال التي يقوم بها هؤلاء الأشخاص بأنفسهم أو بواسطة الثروة التي يملكونها.

فالتوزيع الوظائفي هو المجال المباشر للاقتصاديين ويشكل فرعاً من نظرية الأسعار العامة، ذلك إن اجر العامل أو فائدة رأس المال أو ربع الأرض أو ربح المنظم ليست في الواقع إلا أسعار الخدمات التي تؤديها أنواع الثروة هذه، والتي تتحدد في عمليات التبادل وللعوامل التي تحدد الأسعار ، ولهذا يمكن استخدام العرض والطلب في حل مشكلات الأجور والربح والفائدة .

وموجز ما تقدم أن التوزيع ينقسم إلى قسمين:

١- **التوزيع الشخصي:** يبحث في توزيع ملكية عناصر الإنتاج المختلفة على الأفراد، وبالتالي في أسباب تفاوت دخولهم.

٢- **التوزيع الوظائفي:** ويبحث في تحديد أنصبه عناصر الإنتاج المختلفة.

١١-٢ تحديد اثمان عناصر الانتاج : وهي مدار بحث التوزيع الوظائفي ، أي كيفية تحديد خدمات الأرض والعمل ورأس المال والمنظم . وسننظر إلى هذه المكاسب التوزيعية على أنها أثمان تدفع من الإنتاج نظير

إسهام عوامل الإنتاج . فهي أثمان لخدمات تلك العوامل ، ويكون تفسيرها عن طريق الطلب على العوامل الانتاجيه والعرض منها . أي أنها لا تعدو عن كونها إحدى مشاكل القيمة التي تخضع للعلاقة ألعامه بين العرض والطلب والثمن.

على انه في صدد تطبيق قواعد نظريه القيمة على ألثمان عوامل الإنتاج نفترض ، وبقصد إيجاد قواعد عامه تحكم مستويات مكاسب العوامل الانتاجيه ، تجانس جميع عناصر الإنتاج ، أي أننا نفترض نوعاً واحداً من الأرض ومن العمل وان لدينا مجموعات من مختلف العناصر الإنتاجية وان عناصر الإنتاج متجانسة داخل هذه المجموعات .

صحيح أن عناصر الإنتاج – في الواقع – غير متجانسة . فأجور العمال لا يمكن أن تكون متساوية بالنظر لاختلاف العمل من حيث المهارة والذكاء، كما أن ريع الأراضي (المتفاوتة الخصوبة والموقع) لا يمكن أن يكون واحداً. كذالك يختلف رأس المال كثيرا من حيث نوع الأصل الذي يكون عليه رأس المال، كما تختلف الأصول من حيث تعرضها للهلاك ، وبالتالي فمن الاستحالة أن يكون هناك ريع واحد للأرض أو اجر واحد للعمل أو سعر واحد للفائدة أو ربح واحد للمنظمين، ولم يكن افتراضنا لتجانس عناصر الإنتاج هذه إلا بقصد تيسير وضع قواعد عامه تفسر كيفية تحديد قيم كل منها. وعلى هذا الأساس بإمكاننا القول أن ثمن أي عنصر من عناصر الإنتاج يتوقف على عرضه والطلب عليه (وعلى فرض أن العوامل الإنتاجية متجانسة داخل كل مجموعة) هذا أولا .

الأساس الثاني الذي نفترضه – في سياق بحثنا – توفر المنافسة. فدراستنا للتوزيع تستبعد المشاكل التي تنشا عن وجود احتكار في عرض احد العناصر الانتاجيه أو احتكار في شراء خدمات احد العناصر الانتاجيه . ذلك أن المحتكر وهو إذ يميل إلى تحديد الكميه المنتجة يجعل كمية عناصر الإنتاج المستخدمة ألصناعه المحتكرة اقل مما تكون في خضوعها لنظام المنافسة. فغايتنا ترمي إلى معرفة ما سيكون عليه التوزيع حالة توفر شروط المنافسة وقبل الدخول في التعقيدات التي يجلبها الاحتكار .

والافتراض الثالث الذي نبني عليه بحثنا توفير العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج. بمعنى أن تكون جميع العناصر التي يبغي أصحابها في توظيفها بالأسعار الجارية قادرة على أن تجد عملاّ نعود ألان إلى ألقول بأن العرض من كل عنصر إنتاجي والطلب عليه يحددان أثمان خدمات العناصر الانتاجيه . غير أن الطلب على عناصر الإنتاج يختلف عن الطلب على السلع الأخرى في انه ليس طلباّ مباشراّ بل طلب مشتق وثانياّ طلب مشترك. نعني بالطلب المشتق أن عناصر الإنتاج يختلف عن الطلب على السلع الأخرى في انه ليس طلبا مباشراً بل طلب مشتق وثانياً طلب مشترك . ونعني بالطلب المشتق ان عناصر الانتاج لاتطلب لذاتها بل لما تقدمة للانتاج . اي انها تساعد على انتاج سلع اخرى تلقى طلباً في

السوق ويمكن ان تباع فية فالطلب على عمال صناعة السكر مستمد من الطلب على السكر . والطلب على الارض الزراعية مستمد من الطلب على الحاصلات التي تنتجها . ونعني بالطلب المشترك لعناصر الانتاج انة في عملية الانتاج لا يطلب عنصر واحد فقط بل تطلب عدة عناصر وبنفس الوقت . فإنتاج اي سلعة يتطلب تضافر عدة عوامل انتاجية بحيث يستحيل انتاجها بعنصر واحد فقط ، لدا كان الطلب على عناصر الانتاج مشتركاً (اي ان عناصر الانتاج تطلب بالاشتراك مع بعضها البعض) وبالتالي فإن الطلب على احد هذه العناصر يؤثر بدورة في الطلب على العناصر الاخرى ، وتغير ثمن احمد هذة العناصر لا يؤثر في حجم الطلب علية فقط بل وفي حجم الطلب على العناصر الاخرى التي تطلب بالاشتراك معة .

على ان المنتج وهو في صدد انتاجه يحاول ان ينتج كمية من السلع باقل كلفة ممكنة . لدلك فهو يختار عناصر الانتاج يؤلف بينها يقصد الوصول الى غايتة ، ويتحقق ذلك حالة تعادل الناتج الحدي لكل عصر بالنسبه لثمنة مع الناتج الحدي للعناصر الاخرى بالنسبه لثمنها (اي بالنسبه لأثمان هذه العناصر) لنفرض ان الناتج الحدي للعنصر (أ) بالنسبه لثمنة هو اثر من الناتج الحدي للعنصر (ب) بالنسبه لثمنة . فمما لاشك فية الحالة هذه ان يختار المنتج العنصر (أ) بسبب انة يجعل تكاليف انتاج الوحدة اقل مما لو استعمل العنصر (ب) .

على ان المنتج في استمراره باستعمال العنصر (أ) وتخفيضه في الوحدات المستعملة من العنصر (ب) يؤدي ذلك حتماً الى انخفاض الناتج الحدي للعصر (أ) وارتفاع الناتج الحدي للعنصر (ب) وتعادلهما بعد حد معين . وعد حدوث هذا التعادل تنعدم مصلحة المنتج في مواصلة استعماله للعنصر (أ) والا انخفض الناتج الحدي لهذا العنصر بالنسبه لثمنة اكثر من انخفاض الناتج الحدي للعنصر (ب) بالنسبه لثمنة وتحرج تكاليف انتاجه عن كونها اقل تكاليف ممكنة . فحد استعمال العنصر (أ) بدلا عن العنصر (ب) يستمر الى ان تحقق حالة التوازن بينهما : اي ان صل المنتج الى حالة يكون فيها :

$$\frac{\text{الناتج الحدي للعصر (أ)}}{\text{ثمن العنصر (أ)}} = \frac{\text{الناتج الحدي للعنصر (ب)}}{\text{ثمن العنصر (ب)}}$$

من هذا يتبين ان ارتفاع ثمن احمد العناصر يؤدي انخفاض في الناتج الحدي لهذا العنصر بالنسبه لثمنة . ويكون مدعاه لانخفاض الطلب على واستبدالة بغيرة (بالعنصر (ب) على سبيل المثال) حيث يزداد الطلب على هذا الاخير. كما ان ارتفاع ثمن احمد العناصر يؤدي الى ارتفاع في تكاليف الانتاج وفي الثمن. وبالتالي يؤدي الى انكماش في الطلب فينخفض حجم الانتاج وحجم الطلب على العنصر الذي ارتفع ثمنة، بل وعلى غيرة من العناصر التي تشترك معة في انتاج هذا النوع من السلع.
وتتحدد قيمة الناتج الحدي – لاي عنصر – بحاصل ضرب الناتج الحدي لهذا العنصر بثمن الوحدة من انتاجه . فإذا كان الناتج الحدي لعنصر معين هو ((٥٠)) وحدة وكان ثمن هذه الوحدة ((٥)) دنانير، تكون قيمة الناتج الحدي لهذا العنصر : ٥٠×٥٠=٢٥٠ دينار. وما دامت هذه القيمة تفوق ثمن العنصر يستمر المنتج في تشغيل اعداد اضافية منه حتى يتعادل الثمن (ثمن العنصر) مع قيمة الناتج الحدي له. على ان المستخدم لا يستخدم وحدة اضافية الا اذا كانت الزيادة في انتاجه الكلي التي ترتبت على اضافة هذه الوحدة (وهو ما عبرنا عنة بالانتاج الحدي) تعادل في قيمتها على الاقل الثمن الذي يدفعة لحيازتها. بمعنى ان قيمة اي عنصر من عناصر الانتاج لابد ان تعادل قيمة انتاجة الحدي.

ويلاحظ ان المنافسة بين عناصر الانتاج (وقد افترضناها في بحثنا على التوزيع) تؤدي الى تشغيل جميع العناصر التي يمكن تشغيلها . فبقاء عدد من العمال متعطل يؤدي بحكم المنافسة بينهم – ان يعرضو خدماتهم باجر اقل من سواهم الذين يعملون، فينخفض اجر العامل الى الحد الذي يسمح بتشغيلهم جميعاً . على ان في زيادة عدد العمال – عن حد معين – ما يؤدي الى انخفاظ الانتاج الحدي للعامل ، سواء من جهه ظاهرة تناقص الغلة او بسبب زيادة الكمية المعروضة من السلعة التي يسهم العمال في انتاجها فينخفض بالتالي ثمنها . وهذا يؤدي بدوره الى انخفاض في قيمة الانتاج الحدي للعامل . وهكذا يتضح انكلما ازدادت الكمية الموجودة من عامل معين زاد عرضة وماله قيمة إنتاجه الحدي إلى الهبوط ومالت أثمان خدماتة الى الهبوط والعكس بالعكس .

كذالك يجب ملاحظة ان قيمة الانتاج الحدي لاي عنصر من عناصر الانتاج لابد ان يكون وحدة في كل فرع من فروع النشاط الانتاجي ، ومن ثم فان ثمن اي عنصر من هذه العناصر يكون واحد في جميع هذه الفروع . نفترض ان اجر العامل في صناعة السكر اقل من اجر العامل في صناعة الحرير ، فيؤدي ذالك الى تحول العمال من صناعة السكر الى العمل في صناعة الحرير ويترتب على هذا التحول انخفاض في قيمة الانتاج الحدي للعمال في صناعة الحرير (وينخفظ بالتالي اجرة) بينما ترتفع في صناعة السكر، فيرتفع فيها الاجر الى ان يتم تعادل الاجور في الصناعتين . وتضل حالة التوازن قائة حتى يحدث ما يغير

قيمة الانتاج الحدي في احداهما، كحالة ازدياد الطلب على الحرير وارتفع بالتالي ثمنة ، ارتفعت قيمة الانتاج الحدي للعامل وازداد طلب منتجي الحرير على العامل فترتفع بالتالي اجورهم في هذه الصناعة وفي ذلك مدعاه لتحولهم من الصناعات الاخرى اليها.

على ان نظرية الانتاج الحدي وقد طبقناها على العمل انما تشمل كذالك – وفي نفس الوقت – جميع عناصر الانتاج الاخرى . فهي تشمل راس المال وتتناول الارض كذلك . وبنفس الطريقة التي يوزع بها العمل على فروع النشاط الانتاجي يوزع راس المال وكذلك الارض على الاستعمالات المختلفة بحيث تتساوى في النهاية الانتاج الحدي للاراضي المتجانسة في جميع هذه الاستعمالات ، كما تتعادل الانتاجية الحدية لراس المال في كافة الفروع النشاط الاقتصادي المختلفة بحيث تتساوى انتاجيتة الحدية في جميع هذه الفروع تجدر الملاحظة اخيراً الى ان نضرية التوزيع لاتنطبق الى في حالة المنافسة وتنتفي اذا كنا بصدد احتكار.

وتلخيصاً لما سبق بيانة ، يتضح لنا ان نضرية الانتاج الحدية تحاول ان تفسر التوزيع عن طريق تحديد أثمان عناصر الانتاج المختلفة ، متعمدة على جانب الطلب وحدة ومهمله لجانب العرض .ورغما عن ذلك فمالا مكان – بواسطتها – بناء جداول الطلب على عناصر الانتاج وبمقابلتها بجداول العرض (عرض عناصر الانتاج) نتوصل الى تحقيق أثمان العناصر الانتاجية عن ثوازن العرض والطلب في سوق كل عنصر .

كما ان النظرية الانتاجية الحدية تفسر أثمان العناصر الانتاجية بغياب جداول العرض (عرض العناصر الانتاجية) في حالة ثبات عرض هذه العوامل . وهي بالاضافة الى ذلك تفسر مكاسب الاصول الثابتة من آلات وسائر المهمات الصناعية ، وما تفسر مستويات الاجور والريع واسعار الفائدة . وبقصد تبسيط البحث افتراظنا تجانس جميع عناصر الانتاج داخل كل مجموعة او صنف محدد . واخيراً يمكننا ان نطرح نظرية الانتاجية الحدية على النحو التالي :

ان الطلب على عناصر الانتاج هو طلب مشتق من الطلب النهائي على منتجات هذه العناصر . وكل منتج يستاجر او يشتري عناصر الانتاج بغية ان تعوذ علية بغلة من ناتجة النهائي ، وهو اذ يدفع ثمن كل عنصر انما في مقابل اسهامة في زيادة حاصلاتة وبالتالي املاً في زيادة ايراداتة . ولما كانت المؤسسة التي تنتج في ضروف المنافسة الكاملة لايمكن ان تؤثر في مستوى الأثمان ، وهي اذ تتقبل أثمان عناصر الانتاج كقضية مسلم بها ، كذلك كان لابد ان يساوي ثمن كل عنصر من عناصر الانتاج قيمة انتاجه الحدي . وتتناسب قيمة الانتاج الحدي مع الانتاجية الحدية للعامل الانتاجي .

كما ان معيار توضيف عامل حدي في مؤسسة (تعمل في ضروف المنافسة) يتوقف على اجر هذا العامل بالنسبه لزيادة الانتاج – من ناتجها النهائي – التي نظراً بسبب توظيفة ، بحيث لاتستاجر هذا العمال الى اذا كانت الزيادة التي تعود من جراء ذلك تفوق اجرة .

وقولنا ان المؤسسة تعمل في ضروف المنافسة ، بمعنا ان ثمن البيع النهائي ثابتاً ، لذالك فهي تستمر في توظيف هذا العامل وغيرة . غير انة في زيادة عدد العمال ما يقلل من انتاجية العمال الحديه بعد حد معين ، لذلك تتوقف المؤسسة على الاستمرار في توظيف العمال حين يتساوى اجر العامل الاخير – العامل الحدي مع قيمة انتاجية الحدية (اي مع عدد الوحدات التي ينتجها مضروباً في ثمن بيع الوحدة) . والقاعدة هنا ان اجر العامل يميل لان يساوي مع قيمة انتاجية الحدية تحت ظروف المنافسة . وينطبق هذا القول بنسبه لكافة عناصر الانتاج الاخرى .

بعد ان اتينا على ما نعنية بالتوزيع – في هذا البحث – وبعد ان استعرضنا المبدأ العام الذي يرتكز علية نصيب كل عنصر من عناصر الانتاج القومي – وهو مبدأ الانتاجية الحدية – نتجة الى دراسة أثمان خدمات عناصر الانتاج لنتعرف على العوامل التي تحكم أثمان كل منها بصفة خاصة . اي نتجة الى معالجة اقسام التوزيع الوظائفي الاربعة وهي ريع الارض واجور العمال وفائدة راس المال وربح المنظم .

١١-٣ عوائد عناصر الانتاج :

❖ **الريع : Rent :** تعني كلمة الريع بالغة الانجليزية (Rent) اي مبلغ يدفع بانتظام عن تاجير سلعة ما . فالمعنى الدارج للريع يطلق على قيمة إيجار ارض او عقار او اي نوع من انواع الاصول . وهي قيمة يدفعها المستاجر الى صاحب الارض نظير استغلالة للاصل المذكور . غير ان الريع في الاقتصاد يستخدم عادة للدلاله على السعر الذي يدفع لقاء استعمال خدمة انتاجية او الدخل الذي تعطية خدمة انتاجية ذات عرض عديم المرونة . وبما ان الارض تنطبق عليها هذه الصفة تعلقت هذه الكلمة بها . واذا كان علم الاقتصاد في الماضي يعتقدون ان الريع هو من خصائص الارض فقط باعتبار انها تختلف عن عناصر الانتاج الاخرى من حيث كونها محدودة . عن قدرة الانسان في خلقها او ايجادها .... ورغما عن ذلك فان معنا اتسع بحيث اصبح يشمل ايراد اي عنصر من عناصر الانتاج الموجودة بكميات ثابتة ليست قابلة للزيادة . بمعنا اخر ان الريع هو ايراد اي عنصر من عناصر الانتاج تكون مرونة عرضة تساوي صفراً . ونتيجة هذا التعريف يمكن ان نطبق الريع على اشياء اخرى غير الارض كالتحالف الفنية النادرة والتي يستحيل زيادة كميتها باي حال من الاحوال .

ويختلف الريع عن الايجار فالريع في الاستعمال العادي وهو الايراد الذي تدرة العقارات ، كالأراضي والمباني ، على مالكيها . ومعناه في علم الاقتصاد يختلف عن ذلك . فايجار تلك العقارات (والتي اعتبرناها ريعاً بالغة الجارية) تشمل على عناصر اخرى مستقلة عن الريع الاقتصادي ، كفائدة راس المال وثمن المياه والكهرباء ، وغيرها ذلك من الخدمات التي تدخل ضمن القيمة التاجيرية العقارات . ومن الطبيعي ان عرض هذه الخدمات ليس ثابتاً ، حتى نعتبرها ريعاً ، بل ان جزءاً فقط من القيمة التاجيرية هو ريع بالمعنى الصحيح . وهو ذلك الجزء الذي يقدم مقابل خدمة الارض . بل انه قد نتعرض لحالات تكون فيها القيمة التاجيرية للعقارات بدل فائدة راس المال فقط دون ان تحتوي على عنصر الريع الاقتصادي مطلقاً ، وذلك حالة ما اذا كان ايراد العقار – المنزل – لايغطي سوى فائدة راس المال المقترض لبنائة بحيث يكون الريع الاقتصادي (ان وجد) والحالة هذه عبارة عن فائض فوق فائدة راس المال .

احتلت نظرية الريع جزءا كبيرا من تفكير رجال الاقتصاد ، وحضت باهتمام كبير من قبلهم وخاصة تلك الاراء التي طرحها ريكاردو حيث اعطى اهمية فائقة لتحليل ريع الارض . وقد تناول ادم سميث موضوع الريع وفسره في كونة عبارة وعند ريكاردو ان الريع هو (الجزى الذي يدفع للمالك مقابل استعمال قوى الارض الذاتية الاصلية التي لاتهلك) ثم اشار الى ضرورة التفرقة بين الريع في معناه الاقتصادي وبين فائدة راس المال . عبى انة عاد واكد من جديد ان الريع الاقتصادي يشمل احياناً فائدة راس المال المستثمر في التحسينات التي أُدخلت على الارض لان بعضها يندمج في الارض بطريقة تجعل من المستحيل التمييز بينهما .

ويرى جيمس ميل (ان الارض المستصلحة وهي اعلى قيمة من الارض البكر ان فرق القيمة الذي يدفعة مستاجر الارض المستصلحة لايعتبر ريع بل هو فائدة راس المال المستثمر في اصلاحة . بينما ذهب (جون ستيوارت ميل)) الى القول بان الريع الاقتصادي يشمل فائدة راس المال المستثمر في الارض شريطة ان يكون مندمج في الارض ذاتها ولا يتطلب تجديداً دورياً . (سنيور) فيري في الريع الاقتصادي كل نوع من انواع الدخل الذي يحصل علية الانسان من غير ان يتكبد تضحية وفي هذا ما يميزة عن اجر العامل الذي يحصل علية نتيجة للتضحية او للجهد الذي يبذلة .

وكما تطور وتعدد مفهوم الريع عند رجال الاقتصاد ، كذلك تعددت الاراء في اسباب نشأته ومبرراته . فارجع البعض ريع الارض الى الاحتكار الطبيعي الذي يتمتع به المُلاك على حساب ابتزاز اموال المستهلكين ، بينما ذهب فريق اخر في المدافعة عن طبقة المُلاك هذه . ومن هؤلاء (مالتس) الذي علل نشأة الريع باسباب ثلاثة هي :

١. ان الارض تنتج اكثر مما يفي بحاجة من يفلحونها .

٢. ان ضرورية الحياة تخلق من يطلبها (اي ان زيادة المواد الغذائية تشجع على الاكثار من النسل فيزداد الطلب) .
٣. ان الارض الخصبه نادرة نسبياً .

اما ريكاردو فلم يقتنع بتبريرات مالتس في الدفاع عن مُلاك الاراضي واعتبر السبب الاول والثاني مدعاة لاستنكار الريع لا لتبريرة .

بعد ماعرضناه حول معنى الريع ونشأتة نطرح السؤال الاساسي في كيفية تحديدة .

عند ادم سميث فإن تحسين وسائل الزراعة وارتفاع أثمان الحاصلات يؤديان الى زيادة الريع مباشرة . كما ان انخفاظ أثمان منتجات الصناعة وزيادة الثروة الحقيقية للمجتمع يؤديان الى زيادة الريع عن طرق غير مباشرة . اما مالتس فلم يخرج عن تبريرات ادم سميث بل اوضح ان في زيادة راس المال وزيادة عدد السكان مايخفظ من معدل الربح والاجور يؤديان بالتالي الى زيادة الريع ، كما ان من شأن التحسينات التي تطرأ على الارض ان تقلل من تشغيل من عدد العمال لزراعتها وبالتالي الى زياده في الريع .

الريع عند ريكاردو :

يعلل ريكاردو سبب ضهور الريع وزيادته التدريجية الى الزيادة المستمرة في الطلب على المواد الغذائية التي تجبر الانسان ، وبقصد تلبيتها الى مضاعفة كمية العمل و رؤوس الاموال المستخدمة في الارض المزروعة ، بل والى زراعة الاراضي الاقل خصوبه ، اي التي لم تكن لتزرع من قبل . وبمعنى اخر فإن ارتفاع اسعار المواد الغذائية لايعود بسبب ارتفاع الريع ، بل على العكس ، فإن ارتفاع اسعار تلك المواد هو الذي جعل مُلاك الاراضي يرفعون من ريع اراضيهم . فالريع انما ينشا نتيجة لزراعة اراضي متغايرة من حيث الخصوبه والتربه والموقع . ذلك ان الارض الخصبه محدودة وزيادة الطلب على الماد الغذائية (كالحاصلات الزراعية) وارتفاع اسعارها استوجب زيادة الارض المزروعة واستعمال مساحات كبيرة من الاراضي الاقل خصوبه . ويزداد هذا الريع بازدياد الطلب على المواد الغذائية واتجاه مُلاك الاراضي الى استخدام وحدات جديدة من العمل و رأس المال رغم تناقص انتاجيتها على نفس المساحة المزروعة او كما قلنا ، الى امتداد وحدود الزراعة الى الاراضي اقل في الجودة من تلك التي كانت تزرع من قبل ، وبذلك الزراعة الى الاراضي اقل في الجودة من تلك التي كانت تزرع من قبل ، وبذلك تنخفظ الغلة عند شمولها لتلك الاراضي الضعيفة مما ادى الى ارتفاع كلفة الانتاج .

وهكذا يتضح ان المبدأ الاساسي الذي تتركز علية نضرية ريكاردو في زيادة ريع الاراضي الجيدة من جراء اضطرار الانسان بسبب زيادة الطلب الى زراعته الاراضي الاقل جودة . فالارض الجيدة انما تحصل على ريع اكثر من الاراض الاقل جودة بسبب انتاجيتها لنفس المحصول بتكاليف اقل او انها تنتج وبنفس التكاليف

محصولاً اكبر . وبذلك يزيد الريع بالنسبه للاراضي الخصبه عنه في الاراضي الاقل خصوبه . واضاف ريكاردو قائلاً ان في استيراد المحاصيل الزراعية يغني عن زراعة الاراضي الضعيفة وفي ذلك الحد من ارتفاع الريع .

ويجب الاشارة الى ان التوسع في زراعة الاراضي وامتدادها الى الاراضي الرديئة بسبب زيادة الطلب على المواد الغذائية يستتبع حتما زيادة في استعمال وحدات العمل وراس المال المستغلة في زراعة الاراضي الجيدة (الخصبه) وتستمر هذه الزيادة الى ان يتعادل العائدة من وحدة العمل وراس المال فيها مع مثيله في الاراضي الرديئة او الاقل خصوبه . فلو كان نتيجة عائد من وحدة العمل وراس المال فيها معا مثيله في الاراضي الرديئة او الاقل خصوبه . فلو كان نتيجة عائدة الوحدة الاخير من العمل وراس المال ، في الارض الخصبه (٥٠) وحدة ومثيلها في الارض الرديئة (١٠) وحدات ثم ازداد الطلب على المواد الغذائية ، فازدادت رقعة الاراضي المزروعة تلبيه

، الاقل خصوبه ، فإن كمية العمل وراس المال المستغلة في الارض الجيدة تزداد الى ان يصل عائدة الوحدة الاخيرة منها طبقاً لقانون تناقص الغلة من (٥٠) الى (١٠) وحدات .

ولبسيط نضرية ريكاردو نتصور ان مجتمعاً يملك ثلاثة انواع من الاراضي النوع الاول وهي الارض الخصبه وتدر ريعاً اقتصادياً وتسمى بالارض فوق الحدية .

والنوع الثاني اقل خصوبه لاتدر ريعاً اقتصادياً وانما تغطي تكاليف انتاجها وهي الارض الحدية .

اما النوع الثالث فهي الارض الرديئة ، لاتغطي تكاليف انتاجها وهي ارض تحت الحدية.

فإذا ازداد الطلب على المحاصيل الزراعية وارتفاع ثمنها تبعاً لتلك الزيادة تتوسع الاعمال الزراعية بحيث يزداد ريع الارض الاولى (فوق الحدية) اما الارض الثانية (الحدية) ، فتنتقل بدورها الى مرتبه الارض التي تدر ريعاً ثم تمتد الزراعة الى جزء من الارض (تحت الحدية) الى الحد الذي يسمح بتغطيتة تكاليف انتاجها، ولتوضيح ذلك ناخذ الجدول الاتي :

جدول (١١-١) يبين الريع لأراضي بدرجات خصوبه متفاوتة

درجة الخصوبه	كمية الإنتاج (بالطن)	سعر الطن (دينار)	الإيراد الكلي (القيمة / الدينار)	التكاليف الكلية (دينار)	الريع (دينار)
درجة أولى	٤	١٢	٢٤	١٢	١٢
درجة ثانية	٣	١٢	١٨	١٢	٦
درجة ثالثه	٢	١٢	١٢	١٢	٠
درجة رابعة	١	١٢	٦	١٢	٦ -
درجة خامسة	٠,٥	١٢	٣	١٢	٩ -

نلاحظ من الجدول ان الارض الاولى ايرادتها (٢٤ دينار) اكبر من التكاليف (١٢ دينار) بمقدار ١٢ دينار . هذه الزيادة تبدأ في التناقص كلما قلت الخصوبه .

فالارض الثانية الفائض منها ٦ دنانير والارض الثالثة لافائض فيها لان الايرادات تتساوى مع التكاليف (١٢ - ١٢ = ٠) . وهذه هي الارض الحدية Marginal Land . اذ بعد ذلك تكون التكاليف اكبر من الايرادات كماهو الحال في الارض الرابعة والارض الخامسة ، التي لاتستغل لان الفائض فيها سالب (- ٦ ، - ٩) .

نستنتج مما تقدم ان الاختلاف في خصوبه الارض يؤدي الى اختلاف في الريع والذي يطلق علية (بالريع ألفرقي) أو (الريع التفاضلي) Defferential Rent .

ولا تختلف الأراضي من حيث الخصوبه فقط بل أنها تختلف أيضا من حيث قربها أو بعدها عن السوق . وفي هذه الحالة تتفاوت التكاليف الكلية ، وتساوي الإيرادات الكلية . والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (١١-٢) يبين الريع الأراضي من حيث القرب من السوق

القرب من السوق	كمية الإنتاج (بالطن)	سعر الوحدة (دينار)	الإيراد الكلي (القيمة / الدينار)	التكاليف الكلية			الريع
				الزراعة		النقل	
ارض قريبه	٤	١٠	٢٠	١٢	٤	١٦	٤
ارض بعيدة	٤	١٠	٢٠	١٢	٦	١٨	٢
ارض بعيدة جداً	٤	١٠	٢٠	١٢	٨	٢٠	٠

ارض نائية	٤	١٠	٢٠	١٢	١٠	٢٢	٢ –

من هذا الجدول نلاحظ ان الريع هو الفرق بين الايراد الكلي والتكاليف الكلية . فالريع اذاً لا علاقة له في تحديد السعر ، بل هو نتيجة للسعر . فارتفاع او انخفاض السعر انما يرجع الى ارتفاع او انخفاض السعر الذي تباع فية الوحدة الواحدة من السلع المنتجة .

يجب الاشارة الى النظرية الحديثة للريع لا يقتصر تطبيقها على الاراضي فقط بل تشمل السلع التي يكون عرضها ثابتاً . بل ان النظرية الريع تنطبق وبشكل واضح على اصول اخرى اكثر من انطباقها على الارض ، خاصة وان كان من نتائج المكتشفات الحديثة والتقدم العلمي ان زادت مساحة الاراضي الزراعية عن طريق استصلاح الاراضي البور وتجفيف المستنقعات والبحيرات ، كما قد يحدث العكس حالة اهمال بعض الاراضي المزروعة فتقل مساحتها . وبالتالي فلا يمكن اعتبار عرض الارض عديم المرونة بصفة لا نهائية وحتمية . كذلك فهناك اصول كثيرة عرضها ثابت لا يتغير مهما زاد الطلب عليها – كالتحالف الفنية النادرة – وهذه الاصول تدر ريعاً اقتصادياً كلما زاد الطلب عليها ولا يمكن بالتالي زيادتها بتوجية العمل وراس المال الى انتاجها .

- **شبه الريع :** يطلق اصطلاح (شبه الريع) على ما يتقاضاه عنصر انتاجي وان كان يمكن تغيير كميته ، الى ان هذا التغيير لاينتسى إلا بعد فترة طويلة ، او هو الايراد الناتج عن بيع خدمات عناصر الانتاج التي يكون عرضها محدوداً في الاجل القصير .

فإذا زاد الطلب على المنازل مثلاً او غيرها من الاصول التي يمكن انتاجها فمن الملاحظ ان عرض المنازل ثابت في الفترة القصيرة ويلزم لزيادة العرض هذه مرور فترة طويلة من الزمن . مؤدي ذلك ان ترتفع المكاسب التي يحصل عليها اصحاب المنازل – خلاف فائدة راس المال – ولكن بالنظر لعدم امكانية زيادة العرض منها في الفترة القصيرة رغم تحول رؤوس الاموال الى هذا النوع من فروع الانتاج بحيث تكون هذه المكاسب المرتفعة التي يحصل عليها اصحاب المنازل مشابهه نوعاً ما لريع الارض التي لايمكن زيادة عرضها ولكنها توصف (بشبه الريع) . اما في الفترة الطويله حيث يزداد فيها عرض المنازل ويقل ايجارها بحيث تميل مكاسب اصحابها – مثل غيرها من عوامل الانتاج – الى ان تتساوى مع معدل الربح السائد لكلفة الانتاج ، وبذلك يتلاشى شبه الريع وتتوقف المدة التي يحصل خلالها اصحاب المنازل على شبه ريع على طول المدة اللازمه لتكييف العرض لمواجهة تغيرات الطلب .

- الأجور : Wages : مر معنا ان المقصود بالعمل هو العمل الجسمي والذهني على السواء – ولكنا ما نلبث ان نصطدم – من الواجهة العلمية – بمشكلة التمييز بين العمل والتنظيم في بعض الحالات . صحيح ان المنظم يبذل جهداً يمكن مقارنتة بجهد العامل، غير اننا نشاهد فرقاً واضحاً بين الاثنين . فالعامل اجير لدى المنظم مهما بلغ اجرة ولا يتعاطى في شؤون العملية الانتاجية ، او يتخذ قرارات ذات طبيعة عامة ، بل يختص في تنفيذ مهمة معينة ومحددة ، فنية او غير فنية – يتقاضى في مقابل القيام بها اجراً . فكلمة عامل تطلق على المدير او المحامي او الخبير او الحداد ...الخ على السواء ما دام هؤلاء جميعاً موظفين لدى صاحب عمل ويتقاضون في مقابل ذلك اجراً ثم التعاقد علية . فالفرد إنما يبيع وقته ومجهوده ومقدرتة لقاء اجر او راتب .

كما ان العمل يختلف عن الارض وراس المال من حيث كونة غير قابل للامتلاك . وعلى ضوء ماسبق يمكن تعريف الاجر بانة (مقدرا من النقود ، متعاقد علية ، يدفعه صاحب العمل الى العامل لقاء خدمات يؤديها العامل) . من هنا كان معيار التفرقة بين (العمال المستقلين) (والعمل غير المستقلين) وسنعود الى هذه التفرقة بعد قليل .

ويشمل المعنى الاقتصادي للاجر بالاضافة الى ما تقدم ذكرة ، على الاجور الضمنية او المستخلصة وهي بعض انواع الدخول التي لا تعتبر في العادة اجراً او راتباً . فصاحب المزرعة مثلاً لا يعتبر دخلة اجراً بل ربحاً ، ويعتبر الاقتصاديون هذا الدخل – او جزء من على الاقل – من قبيل الاجر . ذلك ان صاحب المزرعة هذا لو اشتغل مديراً في مزرعة يملكها شخص آخر لاعتبر دخلة المتأتي من عملة هذا أجراً . حتى لو أدار مزرعتة بنفسة فلابد احتساب جزء من دخلة – بصفة اجر – مقابل الخدمات التي أداها والتي كان بامكانة ان يتقاضى عنها اجراً حالة عملة عند شخص اخر .

ويميز الاقتصاديون بين الاجر النقدي والاجر الحقيقي . فالاجر النقدي هو مبلغ من المال يحصل علية العامل جراء قيامة بعمل ما خلال فترة زمنية معينة .اما الاجر الحقيقي فهو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل مقابل اجرة النقدي . ويتأثر الاجر الحقيقي بالمستوى العام للاسعار ، فينخفض الاجر الحقيقي حالة ارتفاع الاسعار ، لان كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد تقل ، ويرتفع الاجر الحقيقي حالة انخفاض الأسعار لان كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد تزيد .

١١ – ٤ نظريات الاجور:

❖ نظرية الكفاف للاجور :

ترى هذه النظرية (ان الاجر يتجة نحو المعدل الذي يكفي معاش العامل وعائلته فقط) . وهو معدل الادنى اللازم لتأمين استمرار عرض العمل ، وكل ارتفاع عن هذا المعدل يؤدي الى ارتفاع الدخل الحقيقي ، ومن مستلزمات هذا الارتفاع زيادة في عدد السكان ، بسبب انخفاض نسبه الوفيات ، يستتبعه زيادة في عرض العمال . واي معدل في الاجور ادنى من هذا الحد يؤدي الى الإقلال من عدد السكان بسبب زيادة نسبه الوفيات يستتبعه اقلال في عرض العمل .

ويقول الاقتصادي (تورنس) في الاجر : (ان افضل وسيلة للنظر الى العمل هي اعتباره سلعة تباع وتشترى في السوق ، ومن ثم فإن العمل له كبقية السلع الاخرى ثمن طبيعي تحدده كميه الضروريات اللازمة لحياة العامل (أي تكاليف انتاج العامل) وثمن سوقي يتخذ بفعل العرض والطلب .

واید (ريكاردو) نظرية (تورنس) بقوله : (ان العمل مثل جميع الاشياء الاخرى التي تباع وتشترى والتي تزيد كميتها وتنقص، له ثمنه الطبيعي وثمنه السوقي .والثمن الطبيعي للعمل هو ذلك الذي يمكن العمال من العيش في مستوى الكفاف الذي يسمح لهم بتخليد طبقتهم من غير زيادة او نقص . ومهما انحرف ثمن العمل في السوق عن هذا الثمن الطبيعي فإنة يتجة دائماً الى التعادل معة كما هو الحال بالنسبه للعلاقة بين الثمن العادي (الذي تحدده تكاليف الانتاج) وثمن السوق (الذي يحددة العرض والطلب) في حالة السلع العادية .

❖ نظرية رصيد الأجور :

جاء بهذه النظرية جيمس ميل James Mill والتي تقول ان معدل الاجور تيوقف على النسبه بين راس المال وعدد السكان . فإذا بقي راس المال ثابتاً مع الزيادة في عدد السكان فإن بعض العمال مهددين بفقد عملهم مما يضطرهم الى تقديم خدمات عملهم باجر اقل مما كان علية . اما اذا زاد وأس المال بنفس الزيادة في عدد السكان بقي مستوى الاجر على حاله . اما في حاله زيادة عدد السكان بنسبه اقل من الزيادة في راس المال فإن المستوى العام للاجور يتجة للارتفاع . والواقع ان الزيادة في عدد السكان اكبر من الزيادة في راس المال مما يؤدي الى انخفاض في الاجور.

❖ النظرية الحديثة للاجور :

طالما ان تحديد اثمان عوامل الانتاج لا يخرج عن نطاق النظرية العامة للقيمة ، فبإمكاننا القول ان معدل الاجور يتوقف على عرض العمال والطلب عليهم . وبما انه في المدة القصيرة يتميز عرض العمل بانة قليل المرونة فان معدل الاجور يتوقف بالتالي على الطلب وعلى العمال ، أي ان تحديد الاجور يتوقف على العوامل التي تحكم الطلب على العمال .

١١- ٥ الطلب على العمال : سوف يتم التطرق الى الطلب على العمال في الحالات الاتية:

أ- الطلب على العمال في حالة المنافسة :

نعود الى القول بان الطلب على العمال هو طلب مشتق . فما يؤديه العامل يباع للمستهلكين بعد ان يندمج هذا المجهود في السلعة التي ينتجها . فالطلب على عمال المنسوجات مستمد من الطلب على المنسوجات . وصاحب مصنع المنسوجات لا يستخدم العامل الا اذا كان في استخدامة له يؤدي الى زيادة في ايراداته بحيث تفوق هذه الزيادة اجر العامل . وقولنا ان المصنع يعمل في ظروف المنافسة الكامله بمعنى ان زيادة انتاجه (بالنظر لصغره) لا يؤثر تاثيراً محسوساً على كمية المنسوجات المعروضة في السوق . وبقصد تسهيل البحث نفترض كذلك ان تشغيل عمال اضافيين لا يؤدي الى زيادة في نفقات الانتاج ، اللهم بقدر اجور هؤلاء العمال الاضافيين . بمعنى ان تظل كمية عوامل الانتاج الاخرى (كالآلات والمعدات) ثابتة وعلى ذلك فإن صاحب المصنع يواصل في تشغيل عمال جدد حتى ذلك الحد الذي تصبح فيه قيمة الزيادة في الانتاج الناشئة عن هؤلاء العمال تعادل اجرهم . فهو يستمر في تشغيل اعداد اضافية من العمال طالما ان في ذلك مصلحة له . (وتتجسد هذه المصلحة في كون الزيادة في النفقات الناتجة عن تشغيل هؤلاء لا تزال اقل من الزيادة الناشئة في الايراد بسبب تشغيلهم) . وبالعكس ، فان صاحب المصنع يقلل من عدد عمالة الاضافيين اذا كان الايراد الناشئ عن تشغيلهم لا يغطي اجرهم . وموجز القول ان صاحب المصنع يستمر في تشغيل اعداد اضافية من العمال حتى يعادل اجر العامل قيمة انتاجية الحدية ، أي لقيمة الزيادة في الانتاج الكلي الناشئة عن تشغيله .

على انه وفقاً لقانون الغلة المتناقصة ، لو اشترك عدد متغير من العمال مع كميه ثابتة من عناصر الانتاج الاخرى (وهي الحالة التي افترضناها في بحثنا هذا) فان الانتاج الحدي للعامل يتزايد في بادئ الامر ثم يصل الى حد اقصى ياخذ بعده بالتناقص ، و بذلك فإن صاحب العمل يستمر في تشغيل اعداد إضافية طالما ان قيمة انتاجية العامل الاضافي تفوق اجرة . وكلما ارتفع ثمن المبيع – مع افتراض ثابت اجر العامل – كلما ازداد الطلب على العمال .

اما اذا ارتفع ثمن بيع المنسوجات ، وطالب العمال برفع اجورهم تبعاً لذلك فان صاحب المنسوجات يستطيع ان يرفع الاجر بنسبه تعادل او تقل عن نسبه ارتفاع ثمن المنسوجات الى حدها الاقصى و تعادل قيمة انتاجية العامل مع اجرة الجديد، دون ان تلحق به خسارة. اما اذا انخفضت اثمان بيع المنسوجات وظل اجر

العامل على ماهودون تغير، فإن الطلب على العمال يقل حتى يتم التعادل بين قيمة الانتاج الحدي والاجر، (اذا لم تنخفض اجورهم الى المستوى الجديد للاثمان).

وبالمثل ، يمكن تطبيق هذه القاعدة بالنسبه لاكثر من مشروع يختلف كل منهم من حيث عدد العمال الواجب تشغيلهم حتى يتحقق التعادل بين الانتاج الحدي والاجر ، وحيث تختلف الكفاية الانتاجية من مشروع لاخر. والقاعدة التي نحصل عليها ان (اختلاف الكفاية الانتاجية للمشروعات يظهر اثرة في اختلاف عدد العمال في كل مشروع لا في اختلاف الاجور التي تدفع لوحدات العمل المتجانسة) . ويتضح كذلك ان العمال المتجانسين يوزعون على فروع النشاط الانتاجي المختلفة بحيث يساوي الانتاج الحدي للعامل وبالتالي اجرة في كل فرع من هذه الفروع .

ب- الطلب على العمال في حالة الاحتكار :

في حالة الاحتكار يتأثر ثمن السلعة بزيادة عرضها (بخلاف المنافسة) . ولا يتحتم ان تعطي زيادة الانتاج زيادة في الارباح . لذلك فان المحتكر وهو اذ يحدد اجر العامل (او العمال) الاضافيين انما يراعي ما تتركه هذه الزيادة من اثر في تخفيض ثمن المنتجات . لذلك نراه يحدد الاجر الجديد باقل من قيمة الانتاج الحدي بمقدار النقص في قيمة منتجاتة الذي ترتب على زيادة العرض وتخفيض الثمن .

١١- ٦ **عرض العمل :** يتوقف مقدار عرض العمل في أي مجتمع على عدة عوامل اهمها :

أ- **حجم السكان :** أي قدرة المجتمع في دفع نفقات عمالية يتوقف اولاً على عدد السكان فيه . بحيث يمكن القول انه كلما ازداد عدد السكان كلما زادت إمكانية المجتمع في تقديم كمية اكبر من العمل .

ب- **تركيب السكان من حيث الاعمار :** ذلك ان حجم السكان لايكفي بحد ذاته للحكم على كميه العمل التي يستطيع المجتمع تقديمها . بل يتوقف الامر كذلك على تقسيم هؤلاء السكان حسب اعمارهم . فحجم العمل يتوقف بالنهاية على عدد الاشخاص القادرين على العمل بحيث اذا ازداد عدد سكان المجتمع ، وكانت هذه الزيادة ملحوظة في قطاع الاطفال لا تكون والحالة هذه في صدد زيادة عدد العمال فية . فما يؤثر على مقدار العمل هو نسبه السكان الذين هم في سن العمل .

ت- **عدد السكان الذين يرغبون في العمل :** وهذا بدوره يتوقف على القوانين المرعية (اذا كانت مثلاً تسمح بتشغيل الاطفال) ، وعلى العادات (اذا كانت تسمح بتشغيل النساء) والاعتبارات الوطنية (حالة الاندفاع نحو العمل تحت تاثير تلك الاعتبارات) .

ث- **عدد الساعات التي يرغب الأفراد ان يعملوا خلالها :** فيمكن ان يزداد عرض العمل بزيادة عدد ساعات العمل التي يؤديها نفس العمال . كما يمكن انقاصة بالاقلال من تلك الساعات . وهذه الحالة الاخيرة يلجا اليها في اوقات البطالة .

منحنى العرض العكسي للعمل :

يتزايد عرض العمل بتزايد الاجر ويقل بنقصة وهذه قاعدة عامة . فاذا كان باستطاعة العامل ان يغير من ساعات عملة فهو يقبل على ان يعمل وقت اطول كلما ارتفع اجرة . وقد يحدث ان يمتنع العامل عن زيادة ساعات عملة بارتفاع الاجر المعروض علية . وذلك انة قد يفضل حالة ارتفاع اجرة ان يقلل من ساعات عملة او ان يحتفظ بنفس ساعات العمل ويلجأ الى الخلود والراحة في وقت الفراغ . ذلك انة اصبح بعد ارتفاع اجرة – يكسب المبلغ الذي يرغب فيه او اكثر بقليل بنفس المجهود او بمجهود اقل فيفضل ان لا يزيد من عملة عند ارتفاع الاجر . وهذا ما يطلق علية (بعرض العمل العكسي او المرتد) والذي يوضحه الرسم البياني التالي :

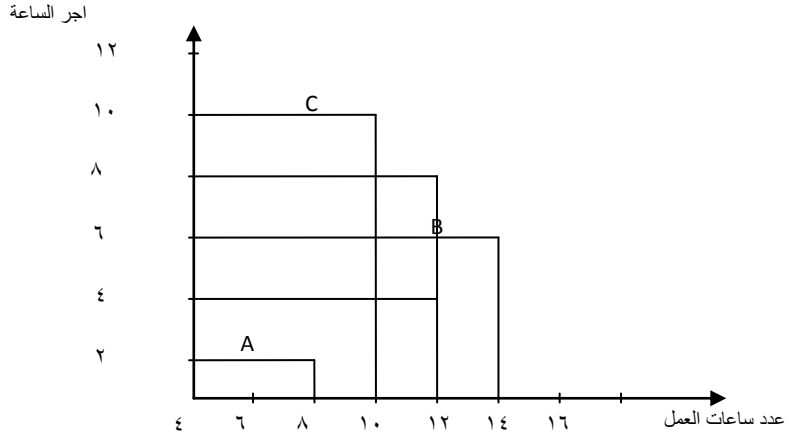

الشكل (١-٦٣)

نلاحظ من الرسم البياني انة عندما ارتفع اجر الساعات من (٢) دينار الى (٦) دينار . زاد عرض العمل من (٦) ساعات الى (١٢) ساعة فانتقلت النقطة من (A) الى (B) وعندما زاد اجر الساعات من (٦) دنانير الى (١٠) دنانير . قل عرض العمل من (١٢) ساعات الى (٨) ساعات . فتراجع منحنى عرض العمل الى الوراء وانتقلت النقطة من () B الى (C) .

ويرى البعض ان التصرف العامل على هذا النحو هو تصرف (الغير متحضر) فيقال احياناً ان العامل الامريكي يبذل جهداً اكبر كلما ارتفع اجرة . بينما العامل الافريقي يفضل ان يعمل ساعات قليله (كي يمتع نفسة بالجلوس في الشمس) ويعني هذا ان الاول يتطلع لمستقبل معيشة افضل . بينما الاخر يتطلع الى مستوى ثابت ولا يعرف كيف يتصرف بالاجر الزائد . لذلك فهو يفضل (الكسل) بعد ان وصل دخلة الى حد معين. والحقيقة ان وجهة النضر هذه بالاضافة الى كونها لا تستند على اسس سليمة واضحة يرفضها المنطق ولا يتقبلها العقل او أي تفكير صحيح . فالناس يختلفون من حيث الاذواق ووجهة النضر الى الحياه . (وان خير مافي الحياه من نعم يستلزم لتذوقة والتمتع به توفر بعض الوقت يخلد فيها الانسان لنفسة وللهدوء والراحة) .

اختلاف الاجور بين المهن :

تختلف الاجور باختلاف المهن . وقد تختلف ضمن المهنة الواحدة . كما تختلف من منطقة لاخرى او بين المدن الواقعة ضمن منطقة واحدة .

ويعود اختلاف مسوايات الاجور على ظروف الطلب وظروف العرض . بمعنا ان اختلاف شده حاجة المجتمع الى خدمات كل فئة من العمال وكذلك ضروف العمل لكل مهنة وختلافها من حيث نفقات تعليم واعداد كلاً منهم والمدة اللازمة لذالك . هذه العوامل مجتمعة تفسر اختلاف مستويات الاجور هذه . فاذا كانت ضروف العمل في مهنة معينة (غير مرغوب فيها كعامل التنظيفات وجامعي القمامة) يلزم اغراء العمال – بقصد قبولهم العمل في هذه المهنة – بدفع اجور مرتفعة حيث ان هذا العمل لا يتطلب خبرة خاصة لذلك . فان كثير من الافراد لا يقبلون هذا النوع من العمل .

وقد توجد الفروقات الجغرافية في اجور الاشخاص الذين يتمتعون بنفس المقدرة ذلك لان نفقات التنقل تعيق هجرة العمال في كثير من الاحيان . وبالنتيجة فان توازن العرض والطلب في كل مهنة يحدد مستويات الاجور المطلقة في كل مهنة . ويجدد اختلاف الاجور بين مهنة واخرى .

اتحادات العمال وتشريعات العمل :

ينتظم العمال – حالياً – في تكتلات تعرف بالاتحادات . توحد كلمتهم وترعى شؤونهم. وتساعدهم على تحقيق مطالبهم من اصحاب العمل . واصبح تحديد مستويات الاجور محل مساومة بين العمال – الذين غالباً ما يهددون بالامتناع عن العمل او بالاضراب كي ترتفع اجورهم – وبين اصحاب العمل الذين يهددون

بدورهم بايقاف مصانعهم . ولما كانت مطاليب العمال في جوهرها تنادي بتحسين احوال العمل وشروطة . وتلك التحسينات تاثر بالتالي في نفقات الانتاج . لذلك نرى أرباب الأعمال يقاومون دائماً هذه الاتحادات ويحاولون التغلب عليها وذلك بإمكانية تغير نسبه التأليف بين عناصر الإنتاج . ففي حالات ارتفاع اجر العامل – يسبب فرض هذا الأجر من قبل الاتحاد أو الحكومة – يعمد أرباب الأعمال إلى تشغيل اقل عدد من العمال و إلى تغيير نسبه التأليف بين عناصر أنتاجهم وذلك باستعمال عدد اكبر من الآلات وعدد اقل من العمال طالما أن هذا التغير تسمح به الإمكانيات الفنية للمشروع .

ومن الأسباب التي تحد من سلطة الاتحادات كذلك فيما اذا كان الطلب على السلعة التي ينتجها العامل مرناً . فزيادة الاجر تؤدي الى زيادة التكاليف وبالتالي فان المستهلكين يتأثرون لانه ينتج عنها زيادة ثمنها فيقل الطلب عليها وبالتالي يقل الطلب على اليد العاملة . فارتفاع الاجور في هذه الصناعات يؤدي الى تقليل الطلب على العمال وفي ذلك تقييد لسلطه النقابات والاتحادات العمالية في محاولتها لفرض حد ادنى للاجور في مثل تلك الصناعات .

أما تشريعات العمل فتعمل على حماية العامل – بشكل عام – وذلك بنص على حد ادنى للاجور وبوضع مواصفات لضروف العمل تكفل المحافظة على صحة العامل . وتحدد ساعات العمل . وشروط التوظيف والفصل والتأمين .

العمال المستقلون وغير المستقلين :

(العمال المستقلون) هم الذين يعلمون لحسابهم الخاص – كصغار المزارعين والمحامين ، – والعمال غير المستقلين هم الذين يبيعون خدماتهم للمؤسسات نظير اجر معين يتسلمونه من صاحب العمل .

والفارق الرئيسي بين العمال المستقلين عن الذين يحصلون على اجور تعاقدية هو ان العمال المستقلين يبيعون ناتجهم مباشرة الى السوق ، وبالتالي فهم معرضون لتقلبات دخولهم على حساب اصحاب السوق . اما العمال الغير مستقلين فتتميز اجورهم بالثبات – في المدة القصيرة على الاقل – نتيجة بيعهم خدماتهم الى ارباب الاعمال مباشرةً لقاء عقد طويل الاجل نسبياً دون ان يكون لهم أي صله مباشرة في السوق .

ويترتب على ذلك انة في حال انخفاض اثمان المنتجات فلن يقل عدد العمال المستقلين – الذين ينتجون السلعة التي انخفض ثمنها – انما تنخفض دخولهم .

الفائدة Interest :

تعريف الفائدة :

تعرف الفائدة بانها الثمن الذي يدفع لقاء اقتراض الاموال ، وتكون في صورة نسبة مئوية على المبلغ المقترض . فاذا اقترض شخص ١٠٠٠ دينار وتعهد للمقرض برد المبلغ ١٠٦٠ دينار بعد عام . فان سعر الفائدة يكون ٦ % في السنة . ويمثل المبلغ ١٠٦٠ دينار مقدار راس المال (القرض) وهو في مثالنا ١٠٠٠ دينار ومبلغ الفائدة ٦٠ دينار بواقع ٦ % في السنة .

اسعار الفائدة :

تتعدد اسعار الفائدة – في **مجتمع** واحد – بتعدد الجهات المقرضة والاصل الذي ترد علية الفائدة . فهناك مثلاً سعر للفائدة على القروض التي تعقدها الحكومة ، وسعر للفائدة على خصم الكمبيالات ، وسعر للفائدة تدفعة المؤسسات لأصحاب السندات ، وقد يعود سبب اختلاف اسعار الفائدة لمقدرة المدين على الدفع ومدى متانة مركزه المالي ، بحيث ينخفظ سعر الفائدة كلما انخفض عنصر الخطر في عملية الاقراض . كما يعود اختلاف اسعار الفائدة باختلاف اجل القرض . فكلما قصرت مدة القرض انخفض عنصر الخطر الذي يصاحب عملية الإقراض ، وينخفض بالتالي سعر الفائدة ومهما يكن من شأن اوجهة الخلاف هذه ، فان الفائدة تبقي الثمن الذي يدفعة المدين مقابل استعماله اموال الدائن ، وندرة الاموال القابله للاقراض هي سبب الذي يجعل للنقود سعراً . واصحاب الاموال ولا يقدمون على الاقراض الى لقاء دفع هذا السعر . فالفائدة تنتج عن الندرة ويتوقف معدلها على طلب الاموال القابلة للاقراض وعرضها .

تبرير الفائدة :

ان الشخص الذي يقرض مبلغاً معيناً فانما يتنازل في الواقع عن حقه في الحصول على السلع والخدمات التي يستطيع حيازتها بهذا المبلغ لمدة معينة . ومن الطبيعي ان الشخص لا يقدم على هذا التنازل الا في مقابل حصولة على مبلغ معين يتفق علية (بين المقرض والمقترض) ، يدفع كجزاء التضحية للتفضيل الزمني . يضاف الى ذلك هو اذ يستثمر مبلغ القرض في اعمال منتجة تدر علية ربح . فمن باب اولى ان يحصل المقرض على جزء من هذا الربح . اما اذا كان الاقراض بقصد تسديد ديون المقترض او بقصد شراء السلع الاستهلاكية او لاي سبب اخر ، فكذلك يمكن القول – وفي جميع الحالات – ان الاقراض ينطوي على عنصر المخاطرة ، كما اسلفنا سابقاً . سواء تجسد في عدم مقدرة المدين على الدفع او بسبب احتمال تغير القوة الشرائية للنقود ، او لارتفاع سعر الفائدة .

الفائدة الظاهرة والفائدة المستخلصة :

اذا اراد صاحب العمل ان يوسع من دائرة اعمالة – عن طريق شراء الالات مثلاً – فهو اما ان يدفع ثمنها من اموالة الخاصة ، او ان يلجأ الى الاقتراض بفائدة معينة . وتكون الفائدة التي يدفعها في حالة الاقتراض هذه فائدة ظاهرة . اما في حالة دفع الثمن – ثمن الالات – أمواله الخاصة فهو يتحمل في الواقع نفقه هي فائدة معينة في مقابل شرائه لتلك الآلات ، وتمثل الفائدة في الحالة الاخيرة هذه ، السعر المستخلص او نفقة الفرصة التي يتحملها من جراء استعمالة نقودة في شراء بضائع راس المال .

الفائدة وشبة الريع :

قلنا أن الفائدة هي الثمن أو اسعر الذي يدفع لقاء اقتراض الاموال . وتستعمل هذه الاموال بقصد شراء بضائع راس المال تمهيداً للحصول على دخل او شبه ريع من جراء تشغيلها اما شبة الريع فقد عرفناه انه مايتقاضاه عنصر انتاجي وان كان يمكن تغير كميتة الا ان هذا التغير لايتسنى بعد فترة طويلة ، او هو الايراد الناتج عن بيع خدمات عناصر الانتاج التي يكون عرضها محدوداً في الاجل القصير لنفترض ان شخصاً اقترض أموالا لشراء مباني – واضح ان المباني يتطلب زيادة عرضها او انخفاضة عن طريق الزوال كثير من الوقت – فهو يقدم على ذلك بقصد الحصول على شبه الريع والملاحظ ان شبة الريع في مثالنا هذا قد يزيد من معدل الفائدة وقد ينقص عنة وقد يكفي لتغطية فقط . وهو – اي شبة الريع – يتحدد في مثالنا بعرض المباني وبالطلب عليها كما تحدده إنتاجيتها فالفائدة تمثل نفقة الحصول على خدمات المباني الذي قد يغطي ايرادها – شبه الريع – معدل الفائدة أو قد لا يغطيه .

وعندما يقل ايراد المباني عن معدل الفائدة ، يكون دخل صاحب المبنى اقل من نفقات فرصته . وتعادل نفقة الفرصة هذه الايراد الذي كان بامكانة ان يحصل علية لو اقرض اموالة لقاء فائدة ، أي انه لو استعملها في فرصة اخرى تكون اكثر مناسبة له ويلاحظ بانه اذا لم يغطي شبه الريع الفائدة الضمنية او المستخلصة يتحول انواع رأسمال نحو استعمالات اخرى، او انه لن يجدد منها كلما انخفض عرضها – بزوالها او اندثارها – وذلك تقل كميتها في الاجل الطويل بحيث يؤدي الى ارتفاع شبه الريع حتى يصل لمستوى معدل الفائدة على اقل تقدير . اما اذا كان شبه الريع يفوق معدل الفائدة ، فيزداد عرض راس المال – المباني في مثالنا – وتعرض – في المدى الطويل – كميات منها فينخفض شبه الريع ، ويتجة نحو التعادل مع معدل الفائدة .

وهكذا يتبين لنا ان الفائدة هي الثمن الذي يدفع للحصول على شبه الريع من راس المال وبما انة في المدى الطويل يتغير عرض انواع راس المال يتجه شبه الريع نحو التعادل مع نفقة فرصتها او مع الفائدة .

نظريات الفائدة :

أ- النظرية الكلاسيكية :

تفسير النظرية الكلاسيكية كيفية تحديد سرعة الفائدة ، بانه السعر الذي يحقق تعديل بين الطلب على راس المال وعرض راس المال . فسعر الفائدة هو ثمن يتحقق بتوازن الطلب والعرض على القروض . اما الطلب فتحكمه انتاجية راس المال (او فرص الاستثمار) ، واما العرض فتحدده الرغبة في الادخار . قلنا ان الطلب تحكمة انتاجية راس المال ، بحيث كلما كانت الانتاجية الحدية لراس المال مرتفعة . بمعنى انه كلما توقع رجال الاعمال الحصول على مكاسب كبيرة نتيجة بنائهم لراس المال ، كلما زاد الطلب على الاقتراض . اما عرض القروض فتحكمة سياسات عديدة ، وبالتالي فينطوي الدخل على عناء وتكلفة ، وتكلفتة تتجسد في الامنتاع عن الاستهلاك في المدة اللازمة للانتظار حتى تعطي المدخرات نتائجها ، فتصبح استثمارات تدر دخلاً . فكان لابد والحالة هذه اغراء الافراد على الادخار ، ويكون ذلك باعطائهم فائدة ، بحيث كلما ازداد سعر الفائدة كلما زادت رغبة الافراد في الادخار، وزاد عرض الاموال القابله للاقراض وقل الطلب على الاستثمار، اي قل الطلب على الاموال القابلة للاقراض. وبالعكس كلما انخفض سعر الفائدة كلما قل تفضيل الافراد للادخار وزاد الطلب على راس المال.

وقد انتقدت النظرية الكلاسيكية من عدة اوجة اهمها، ان الفائدة انما هي جزاء تضحية السيولة وليست مجرد جزاء الادخار، وبما ان منحنى عرض رؤوس الاموال في النظرية الكلاسيكية قائم على اساس وجود علاقة مباشرة بين سعر الفائدة وكمية المدخرات، فهو قائم اذن على فرض خاطئ.

كما انتقدت النظرية الكلاسيكية، انها لم تعر البنك المركزي اي اهتمام فيها يتعلق بفعاليته في التاثير على سعر الفائدة، خاصة وان البنك المركزي في الاسواق الماليه يسيطر على سعر الفائدة سيطرة تامة – فبامكانه ان يخفض من سعر الفائدة او يرفعه، فيما اذا كانت تهدف الى زيادة كمية النقود المتداوله والتوسع في الائتمان او تقليل كميه النقود المتداوله وتقليل الائتمان.

ب- نظرية كينز :

في عام ١٩٣٦ خرج الورد كينز بتفسير جديد لسعر الفائدة، انتقد فية اصول التفكير لكلاسيكي واثبت ان سعر الفائدة ظاهرة نقدية . وان سعر الفائدة وان كان ثمناً يتحدد بتوازن الطلب والعرض، الا ان الطلب ليس على بناء راس المال، والعرض ليس عرضاً للمدخرات، وانما الطلب هو طلب على لنقود للاحتفاظ بها، والعرض هو عرض النقود كما تحدده السلطات النقدية (الحكومة ولبنك المركزي) أن سعر الفائدة هو السعر الذي يحقق التعادل بين كمية النقود التي يرغب الإفراد الاحتفاظ بها، كما تحددها حالة التفضيل النقدي. فإذا قل سعر الفائدة عن هذا الحد وقل جزاء تضحية السيولة فأن كمية النقود التي يرغب الإفراد في الاحتفاظ بها

تزيد عن الكمية التي تحددها السلطة النقدية. وإذا زاد سعر القائدة عن هذا الحد وزاد جزاء تضحية السيولة. كان هناك فائض من النقود لا يرغب أحد في الاحتفاظ به.

ووفقاً لنظرية كينز، يحقق سعر الفائدة التعادل بين الطلب على النقود وعرض النقود. ويتوقف الطلب على النقود على حالة التفضيل النقدي، أما عرض النقود فيمثل الكمية الإجمالية للنقود التي تحددها السلطة النقدية، أي البنك المركزي بالاتفاق مع الحكومة.

ويحتفظ الإفراد بالنقود (التفضيل النقدي) لتحقيق أغراض رئيسية ثلاثة أسماها كينز (دوافع) وهي:-

أ- **دوافع المعاملات** : وبموجبها يحتفظ الإفراد بالنقود من اجل استخدامها في العمليات التجارية، وإلى دفع إثمان المشتريات الشخصية .وأجور العمال والمواد الخام في حالة المؤسسات. وذلك في الفترة بين تسليم الدفعة من الدخل والدفعة الثانية منه . كما يلاحظ أن تخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة التفضيل النقدي للمعاملات ورفع سعر الفائدة يؤدي إلى تقليله.

ب- **دافع الاحتياط:** أي الاحتفاظ بالنقود بدافع الاحتياط، أو التفضيل النقدي للاحتياط ، ويقصد مواجهة إحداث المستقبل. ويعود إلى عدم الثقة بمستقبل سعر الفائدة . أو عدم الثقة بمستقبل أسعار السندات.

ت- **دافع المضاربة** : أي الاحتفاظ النقود بالمضاربة، أو التفضيل النقدي للمضاربة بمعنى الاحتفاظ بالنقود بدلا من الاحتفاظ بالبضاعة أو بالأوراق المالية – بقصد الإفادة المتوقعة في أسعار هذه الأوراق المالية، عن طريق التنبؤ بالتغيرات المحتمل حدوثها في سعر الفائدة، وبالتالي في أسعار السندات، فإذا توقع الشخص أن أسعار السندات تنخفض أشتد طلبة على النقود للاحتفاظ بها بدافع المضاربة، وإذا كان من المتوقع ارتفاع أسعار السندات مثلاً، قل الطلب على النقود، وازداد الإقبال على شراء السندات بقصد تحقيق كسب عند ارتفاع اسعارها. فالتفضيل النقدي بدافع المضاربة يرمي الى الحصول على ربح، عن طريق التنبؤ بانخفاض اسعار السندات في المستقبل، أما التفضيل النقدي للاحتياط ، فيحاول تجنب التعرض لخسارة رأسمالية قد تنشأ من هبوط قيمة السندات.

الربح Profit :

الربح في اللغة السائدة أو في المعنى (المحاسبي) هو نصيب أصحاب رأس المال ، وهو عادة يكون خليط من فائدة رأس المال ومن الربح كعائد على التنظيم.

ويعرف عادة بأنة الفرق بين إيرادات المؤسسة ونفقاتها (النفقات الظاهرية) أما الربح بالمعنى الاقتصادي فهو الفرق بين الإيرادات وجميع النفقات (الظاهرة والضمنية). ونقصد بالنفقات الضمنية نفقات الفرصة البديلة.

والربح بهذا المعنى الأخر يتجسد في الفرق بين تكاليف الإنتاج بما في ذلك – تكلفة الأجور والمواد الخام والإيجار وفائدة رأس المال واستهلاك الأصول ونفقات الفرصة البديلة – وبين ثمن البيع.

ولقد تعددت النظريات التي عملت على تفسير الربح. ومن المتفق عليه أنه في المنافسة الكاملة يصعب تحقيق ربح غير عادي، ذلك أنه إذا حقق أحد المشاريع أرباحاً – فوق عادية– لا تلبث أن تتدفق رؤوس الأموال إلى هذه الصناعة ،للإفادة من الربح المرتفع فيها، فيؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاجية رأس المال، وهبوط أثمان تلك المنتجات نتيجة زيادة العرض، ويقل معدل الربح إلى المستوى الذي يعادل به فائدة رأس المال ، ويخلص الاقتصاديون إلى القول بأن المنافسة الكاملة تقضي على أي فائض يفوق معدل الربح طالما كانت الظروف المخيمة توصف – بأحوال السكون – فمصدر الربح يأتي عن التغير المستمر في دعائم الصرح الاقتصادي كتغيير عدد السكان، والمستوى الفني لطرق الإنتاج، وغير ذلك من التغيرات التي يطلق عليها الاقتصاديون اسم (أموال الحركة) كانت هذه أراء الاقتصادي(كلارك)، وتتلخص في أن الربح هو نتيجة لحالة الحركة الاقتصادية . فسبب الربح عنده يعود لعدة عوامل أهما التقلبات في مستوى النشاط التجاري . ففي أوقات الرخاء ترتفع الأثمان نتيجة زيادة الطلب . وبالرغم من ارتفاع تكاليف الإنتاج ، إلا أن معدل ارتفاع أثمان البيع يكون أكثر سرعة وأبعد مدى . كذلك في أوقات الكساد تنخفض الإثمان وتكاليف الإنتاج إلا أن هبوط الأثمان يكون أسرع وأكثر حدة من هبوط تلك التكاليف.

كذلك قد يكون مصدر الربح تفاوت درجة التغير في الطلب على مختلف السلع. فإذا أزداد الطلب على سلعة معينة أرتفع ثمنها، وكان لابد من انقضاء فترة زمنية معينة بقصد تلبية الزيادة في عرض السلعة. نتيجة لزيادة الطلب عليها (سواء عن طريق زيادة أنتاج المشروعات القائمة أو دخول مشروعات جديدة) وفي هذه الحالة يحقق المنتجون أرباحاً استثنائية طائلة في أثمان السلعة أو السلع التي أزداد طلبها.

وقد يأتي الربح نتيجة التغير في عرض عوامل الإنتاج، كحالة زيادة الموارد الأولية ، من نتيجة هبوط أثمان تلك الموارد ، ونقص تكاليف الإنتاج ، وارتفاع معدل الربح في هذه الصناعات .

كذلك فأن من شأن الاختراعات والتقدم الفني لطرق الإنتاج التأثير على معدل الربح . وخاصة بالنسبة للمشروعات التي تنفرد باستعمالها ، حيث تضفي عليها الصبغة الاحتكارية وتحقق لها أرباحا فوق عادية .

وهكذا يرى الاقتصادي (كلارك) إلى ان منشأ الربح هو نتيجة لحالة (عدم التأكد) التي تتخذ فيها قرارات المنظمين . فالأخطار التجارية التي يمكن التنبؤ بها والتأمين ضدها – حالة الحريق مثلاً– لا تسبب ظهور الربح طالما أن أقساط التأمين التي تدفع في مقابل هذه الأخطار ، وتحتسب ضمن تكاليف الإنتاج ويكون جميع المنضمين في نفس الموقف فيما يتعلق باحتمال تعرضهم لحدوثها. أما الأخطار التي لا يمكن اتخاذ

احتياطات ما لتلافيها –كتغيير حالة الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع –فهي فقط التي تسبب ظهور الربح .

فظهور الربح عند بعض الاقتصاديين سببه مدى الاختلاف بين تقديرات أصحاب الأعمال لما يحتمل أن يحدث وما يحدث فعلاً . وهو بالتالي نتيجة لعدم التأكد التي تتخذ فيها قرارات المنضمين . وهكذا يرى (نايت) أن الحركة الاقتصادية يقترن بها نوعان من الأخطار :

أ- أخطار يمكن التأمين ضدها – أخطار ضد الحريق والسرقة والتلف والنقل ...الخ وهذه لا تسبب ظهور الربح.

ب- أخطار لا يمكن التنبؤ بها أو التأمين ضدها لأن نتائجها صعب تقديرها مثل اختلاف الأسعار والتكاليف . ويجب على المنظم تحملها وهذه فقط هي التي تسبب ظهور الربح (أو الخسارة).

وهكذا يتضح أن الربح – بالمفهوم الاقتصادي– يمثل الفائض الذي يعود على منظم المشروع بعد دفع كافة النفقات جراء تحمله المخاطرة التي لا يمكن التنبؤ بها أو التأمين ضدها . فالربح في الواقع هو مكافاة المنظم لتحمله هذه المخاطر . وكلما زادت هذه المخاطر تطلب المنظم ربحاً أعلى ليقوم بمشروعة والعكس صحيح .

نخلص مما سبق الى ان التوزيع يعني تفسير توزيع الدخل القومي على أعضاء المجتمع، أي على جميع من ساهم في العملية الإنتاجية بأي شكل من الأشكال، وينقسم التوزيع إلى قسمين :

١-**التوزيع الشخصي** : وهو الذي يبحث في كيفية توزيع ملكية عناصر الإنتاج على الأفراد ، وبالتالي في أسباب تفاوت دخولهم .

٢-**التوزيع الوظائفي** : وهو الذي يبحث في تحديد أنصبة عناصر الانتاج المختلفة .وقد ركزنا في دراستنا على معالجة أقسام التوزيع الوظائفي الأربعة وهي:

١-ريع الأرض.

٢- أجور العمال.

٣-فائدة رأس المال.

٤-ربح المنظم.

فالريع دلالة على السعر الذي يدفع لقاء استعمال خدمة إنتاجية معينة ذات عرض عديم المرونة . وبما أن الأرض تنطبق عليها هذه الصفة ،أرتبط هذا المصطلح لها .

والأجر هو مبلغ من المال يدفعه صاحب العمل إلى العامل لقاء خدماته التي يؤديها الأخير . ويفرق الاقتصاديون بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي ، كذلك يوجد معنى اقتصادي للأجر بالإضافة إلى ما ذكر ، آلا وهو الأجر الضمني .

أما الفائدة فهي عبارة عن الثمن الذي يدفع لقاء اقتراض الأموال ، وتكون في صورة نسبة مئوية على المبلغ المقترض .

وأخيراً الربح، الذي يعرف بالمعنى الاقتصادي ، أنه الفرق بين الإيرادات وجميع النفقات (الظاهرة والضمنية).

المراجع:

١- طارق الحاج (١٩٩٧)، تحليل الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة –عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.

٢- – صالح خصاونة (١٩٩٥)، مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان ، الاردن.

٣- محمد محمود شامية واخرون (١٩٨٩)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الامل للنشر، اربد، الاردن.

٤- عبد الرحمن يسري (١٩٨٧)، التحليل الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

٥- محمود سمير طوبار واخرون (١٩٨٨) ، اصول التحليل الاقتصادي الجزئي، القاهرة ، مصر.

٦- كريج يكن (٢٠٠٨)، الاقتصاد الجزئي، ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الطبعة العربية الاولى، الطبعة الاجنبية (٢٠٠٦).